الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد البشير الإبراهيمي – برج بوعريريج

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم التاريخ

الرقم التسلسلي: .....

رقم التسجيل: .....

عنوان المذكرة

سياسة نابليون الثالث في الجزائر

1848–1870م

مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر2 في تاريخ المقاومة والحركة الوطنية الجزائرية (1830–1954)

إعداد الطالب (ة):

ميساء ين مرزوق

ايمان بن مرزوق

إشراف الأستاذ (ة):

د. حمزة زيتوني اسحاق

أعضاء لجنة المناقشة:

الاسم واللقب	الرتبة العلمية	الصفة
د. سمير بن سعدي	أستاذ محاضر ب	رئيسا
د. حمزة زيتوني إسحاق	أستاذ محاضر ب	مشرفا ومقررا
د. بلال زيتوني	أستاذ محاضر ب	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2024–202

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في ..... 2020 ماي 17 .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

مؤسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي
الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لإنجاز بحث

(الطالب الأول)

أنا الممضي أسفله،
السيد(ة): بن مرزوق مسيلة الصفة (طالب، أستاذ، باحث) طالبة التاريخ
العامل(ة) لبطاقة التعريف الوطنية رقم: 115311455 والصادرة بتاريخ 2019/08/06
المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الإنسانية قسم التاريخ
والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج، مذكرة ماستر، مذكرة ماجستير، أطروحة دكتوراه).
عنوانها: سياسة نابليون الثالث في الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ: 2020/06/16

توقيع المعني (ة)

الجزء من صفحة
الخاص بالمعني
يحرر وصودق على إمضاء السيد (ة)
بلدية مسيلة
رئيس المجلس الشعبي البلدي
ونائب رئيس
حريزي صابر
ملحق رئيسي للإدارة الإقليمية

* ملحق بالقرار رقم ....1082.... المؤرخ في 2020 ..11.. .....
الذي يحدد القواعد المتعلقة بالوقاية من السرقة العلمية ومكافحتها

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

موسسة التعليم العالي والبحث العلمي:

نموذج التصريح الشرفي

الخاص بالالتزام بقواعد النزاهة العلمية لانجاز بحث

(الطالب الثاني)

انا الممضي اسفله،

السيد(ة) رحي مروروش ايمان الصفة طالب. أستاذ. باحث طالبة

العنوان(ة) بطاقة التعريف الوطنية رقم 406951785 والصادرة بتاريخ 14. 09. 2023

المسجل(ة) بكلية / معهد العلوم الإنسانية والاجتماعية قسم التاريخ

والمكلف(ة) بإنجاز أعمال بحث (مذكرة التخرج. مذكرة ماستر. مذكرة ماجستير. أطروحة دكتوراه).

عنوانها: سياسة شابليون الثالث في الجزائر

أصرح بشرفي أني ألتزم بمراعاة المعايير العلمية والمنهجية ومعايير الأخلاقيات المهنية والنزاهة الأكاديمية المطلوبة في إنجاز البحث المذكور أعلاه.

التاريخ 2025.06.03

توقيع المعني (ة)

رئيس المجلس الشعبي البلدي المفوض
عبد الرزاق بلقرع

بسم الله الرحمان الرحيم

شكر وعرفان

الحمد الله الذي ما تم جهد ولا ختم سعي إلا بفضله وتوفيقه
نحمد الله عز وجل الذي وفقنا في اتمام هذا البحث العلمي والذي ألهمنا الصحة والعافية والعزيمة فالحمد الله حمدا كثيرا
تتباهى القصائد وتتناسق المدائح بتخرجك الذي طالما تمنته قلوبنا
نتقدم بجزيل الشكر والتقدير إلى الأستاذ والدكتور المشرف " زيتوني حمزة إسحاق " على كل ما قدمه لنا من توجيهات ومعلومات قيمة ساهمت في إثراء موضوع دراستنا في جوانبها المختلفة
كما نتقدم بجزيل الشكر إلى أعضاء لجنة المناقشة الموقرة، دون نسيان مدير ومعلمي ومتعلمي التعليم الثانوي، ومديرية التربية والتعليم لولاية برج بوعريريج
كما نتقدم بالشكر الجزيل لأساتذة التاريخ والجغرافيا ونخص بالذكر الأستاذ المحترم " بلعروسي مراد "
شكرا لكم
بن مرزوق ميساء وبن مرزوق إيمان
اللهم انفعنا بما علمتنا وانفع بنا
الحمد الله الذي يسر لنا البدايات وأكمل لنا النهايات وبلغنا الغايات
ما انتهى درب ولا ختم جهد ولا تم سعي إلا بفضل الله
فالحمد الله عند البدء وعند الختام.

إهداء

" وَآخِر دعواهم أن الحمد لله رب العالمين "

بسم الله الرحمان الرحيم

" قل اعملوا فسيرى الله عملكم ورسوله والمؤمنين "

من قال أنا لها نالها

إله لا يطيب الليل إلا بشكره ولا يطيب النهار إلا بطاعته ولا تطيب اللحظات إلا بذكرالله جل جلاله

إلى من بلغ الرسالة وأدى الأمانة " سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم "

انتهت رحلة، ولم تكن قصيرة ولم تكن حتى سهلة ولم يكن الحلم قريبا، ومهما طالت فستمضي بحلوها ومرها، لحظة لطالما انتظرتها وحلمت بها في حكاية اكتملت فصولها

إلى من علمني العطاء بدون انتظار، إلى من أحمل اسمه بكل افتخار، إلى من كلله الله بالهيبة والوقار، إلى المصباح الذي أنار دربي، طاب بك العمر يا سيد الرجال وطبت لي عمرا أرجوا من الله أن يمد في عمرك لترى ثمارا قد حان قطفها ... "والدي العزيز "

إلى ملاكي في الحياة ومعنى الحب وقرة عيني وأعز ما أملك، إلى بسمة الحياة وسر الوجود، إلى القلب النابض، إلى من كان دعائها سر نجاحي وحنانها بلسم جراحي، إلى غاليتي وجنة قلبي التي رافقتني وأرشدتني في كل مشاوير حياتي ..

" أمي الغالية "

إلى ضلعي الثابت الذي لا يميل، إلى من رزقت بها سندا وملاذي الأول والأخير، إلى من أزالت من طريقي أشواك الفشل إلى: " أختي الحبيبة مروى ويمينة "

وإلى أستاذي الغالي الذي قدم لي يد العون وساعدني في هذا العمل" سعدي عبد الحق "

وإلى كل من ساندني سواء من قريب أو بعيد ولو بكلمة

والحمد لله على حسن التمام والختام

بن مرزوق ميساء

اهداء

مهما كتبت من عبارات لن أجد أصدق من قوله تعالى:
"يرفع الله الذين آمنوا منكم العلم درجات"
فالحمد لله حمدا كثيرا طيبا مباركا فيه والحمد لله الذي بنعمته تتم الصالحات
أما بعد:
ها قد انطوت صفحة من صفحات الحياة كان فيها الجد والاجتهاد زرعنا فيها الدراسة والتعب لنحصد التفوق والنجاح أهدي ثمرة نجاحي إلى من قال فيهما الله تعالى: "وقضا ربك ألا تعبدوا إلا إياه وبالوالدين إحسانا".
إلى أميرتي وقدوتي الأولى في الحياة إلى " أمي حبيبتي " وقد وُرّثْتُ في جوفها كيف أكون إنسانة قبل أن أصرخ صرختي الأولى في هذا العالم ....يامن كان دعائها سرّ نجاحي ,إلى من دعمتني في حياتي ولاتزال تفعل إلى الأن اللهم يا رب احفظها لي وأرزقها العفو والعافية سلامًا وقبلة على جبينك يا غاليتي
إلى من أحمل اسمه بكل فخر واعتزاز إلى صاحب السيرة العطرة إلى الطيب الذي ربيت في كنفه على أن أكون صادقة قبل أن أخطو خطوتي الأولى في الحياة ...."والدي العزيز" هومن شجعني على المثابرة طوال عمري ولا يزال لحد يومي هذا طاب بك العمر يا سيد الرجال وطبت لي عمرا يا أبي الغالي
إلى أخي العزيز يقال: "أن الأخ لأخته ظل وسكينة وسند "حفظك الله يا سندي"
ولأن الصداقة حظ ورزق أشكر الله أنه رزقني بك كنتي أختا وصديقة شكرا على دعمك لي "حفصة"
إلى معلمي وأستاذي: "منك تعلمت ان للنجاح قيمة ومعنى دمت لي قدوة قبل أن تكون معلما "بلعروسي مراد"
وفي الأخير اشكر كل يد صافحتها يوما كانت داعمة لي .

جاءت لذة الوصول.....لتمحي مشقة السنين
تم بحمد الله وعونه

بن مرزوق ايمان

جدول المختصرات:

ج	جزء
تر	ترجمة
تع	تعريب
ط	طبعة
ع	عدد
ص	صفحة
مج	مجلد
ط. خ	طبعة خاصة
م	ميلادي

باللغة الانجليزية:

Ibidem	Ibid
Page	Pp

مقدمة

مقدمة:

شهدت الجزائر مع مستهل النصف الثاني من القرن التاسع عشر اشتداد وطأة المستعمر، فكانت من أحلك مراحل الاستعمار الفرنسي للجزائر، والتي يمكن اعتبارها من أهم المحطات التاريخية وأبرزها في تاريخ الجزائر المستعمرة، خاصة مع تزامن هذه الفترة مع الحكم العسكري للبلاد، وتجلى ذلك من خلال تلك الظروف القاسية التي مست المجالات الاقتصادية، الاجتماعية، مما كان له الأثر الكبير على الأوضاع السياسية للجزائريين. وقد عمل المنظرون الاستعماريون الفرنسيون على فرض تواجدهم بكل الطرق والوسائل الممكنة بما في ذلك تكريس هيمنتهم على البلاد بأكملها، عن طريق توظيف مختلف الوسائل المتاحة واستعمال كل الأساليب والسياسات والتي تنوعت بتنوع الأفكار والهيئات والأشخاص، بتوفير سبل العيش والرفاهية للمستوطنين بالمقابل إخضاع الأهالي واحتقارهم وتهجيرهم عن أراضيهم وغيرها من السياسات التعسفية التي مورست في حق الجزائريين.

دخلت الجزائر أثناء حكم نابليون الثالث خلال الجمهورية الثانية ما بين 1848 - 1852م، ثم حكم الإمبراطورية الثانية، مرحلة جديدة من الممارسات الاستعمارية فقط طابق نابليون الثالث سياسة ظالمة في حق الجزائريين، مما جعل هذه الفترة من أصعب الفترات التي مر بها الجزائريون خلال الحقبة الاستعمارية، والتي حملت في طياتها سياسات عديدة تميزت بعدم الاستقرار السياسي، كما اعتبرت سياسة هذا الأخير أكثر تشابها لسياسة الجنرال شارل ديغول في الغموض، فهو تارة يشجع الحكم العسكري والمشاريع الاستيطانية والإدماج، وتارة أخرى يزعم من خلال تصريحاته وخطاباته بأنه ملك العرب مثلما هو ملك على فرنسا.

ومن أجل دراسة هذا الموضوع وما يحمله من متناقضات سياسية وإيديولوجية، وبناءً على ما سبق ذكره ارتأينا الوقوف عند هذا الموضوع الموسوم ب: "سياسة نابليون الثالث في الجزائر 1852 - 1870م"، وقد وقع اختيارنا عليه بهدف إبراز مختلف الإجراءات والأساليب المتنوعة التي اعتمدها نابليون الثالث اتجاه الجزائر طيلة فترة حكمه وفهم أصلها ومصادرها وأثرها على الأهالي الجزائريين.

إشكالية الدراسة:

ولدراسة الموضوع بالتفصيل وضعنا إشكالية رئيسية تهدف إلى تحديد الأطر الأساسية للبحث والتي تتمحور على التساؤل التالي:

- إلى أي مدى استطاع نابليون الثالث تحقيق أهدافه من خلال سياسته تجاه الجزائر؟ وفيما تمثلت مختلف سياساته في الجزائر؟

وللإجابة على هذه الإشكالية طرحنا جملة من التساؤلات الفرعية يمكن حصرها فيما يلي:

- ما هي أبعاد سياسته المنتهجة في الجزائر في مختلف المجلات ؟
- ما هي الأسس التي ارتكزت عليها سياسة الاستيطان في تلك الفترة؟
- فيما تمثلت الأبعاد والخلفيات في إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات؟
- هل تأسست المملكة العربية فعلا بمرتكزاتها أم بقيت مجرد حلم يراود نابليون الثالث ؟
- فيما تمثلت المواقف وردود الأفعال حول هذه السياسة؟

دوافع اختيار الموضوع:

إن اختيارنا لهذا الموضوع لم يكن مجرد اختيار عفوي أو اعتباطي، بل كان وراءه جملة من الأسباب التي تنوعت بين ما هو ذاتي وما هو موضوعي نذكر من بينها على سبيل المثال لا الحصر:

- رغبتنا الشخصية في الاطلاع على مثل هاته المواضيع .
- الإحاطة بالموضوع ومعرفة أوضاع الجزائر خلال فترة حكم نابليون الثالث "الجمهورية الثانية" .
- ميولنا الشخصي في التعرف أكثر على نابليون الثالث وطبيعة سياسته في الجزائر.
- الوقوف على أهم المخططات والقوانين التي قام بها نابليون الثالث في تنفيذ سياسته بالجزائر.

أهداف الدراسة:

تهدف هاته الدراسة إلى معرفة الخطة الاستعمارية لنابليون الثالث في الجزائر، وكشف أهم قوانينه كذلك فكرة المملكة العربية التي كان يهدف ورائها للحفاظ على المصالح الفرنسية في الجزائر وتوطيد الاحتلال بأي ثمن.

منهج الدراسة:

وللإجابة على هذه الإشكالية ومختلف التساؤلات الفرعية التي يطرحها هذا الموضوع اعتمدنا على المنهج التاريخي بمساعدة المنهج الوصفي والتحليلي الذي استعملناه في العديد من مواطن الدراسة وذلك لرصد الأحداث التاريخية المتعلقة بالموضوع المدروس ووصفها وفق تطورها الكرونولوجي، وتحليلها بإعطاء نظرة علمية دون التحيز أو الميل لطرف ضد طرف أخر.

الدراسات السابقة المعتمدة في الدراسة:

كثيرون هم والباحثون الذين تناولوا موضوع سياسة نابليون الثالث فجعلوه إما محورا لدراستهم أو الجزء منها نذكر منها:

_ أطروحة دكتوراه لأحمد سيساوي تحت عنوان : البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838_1871م .

_نجد كذلك دراسة للطيب العيد وهزيل نادية تحت عنوان السياسة الاستعمارية خلال العهد الامبراطوري في الجزائر 1852_1870م .

تكمن أهمية دراستنا هو أنه أردنا أن ندرس هذا الموضوع في جانب أخر من خلال نقد سياسته لأننا وجدنا أغلب الدراسات التي اطلعنا عليها قاموا بدراسة أوضاع الجزائر في مختلف المجالات من سنة 1848_1852م دراسة سطحية دون التفصيل فيها .

خطة البحث:

تبلورت خطة البحث في الموضوع تبعا للمادة التاريخية المستجمعة من الدراسة، حدد فيها الإطار العام، وشكلت فروعه تمثلت في مقدمة تضمنت التعريف بالموضوع وعرض إشكاليته، وإبراز أهمية ومدى جديته، وعرض ونقد مصادره، وتحديد المناهج العلمية المتبعة في الحقل المعرفي للموضوع، إضافة إلى ثلاثة فصول رئيسية مع الفصل الأول الذي يعتبر كمدخل فقط ، وكل فصل تندرج تحته ثلاث مباحث وعناصر وخاتمة، ويمكن إيجازها على النحو التالي:

استهلنا العمل بالفصل الأول تناولنا فيه دراسة نقدية للاستراتيجية الاستعمارية لنابليون الثالث في الجزائر على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي ، يندرج تحته ثلاث مباحث الاول تحت عنوان الأبعاد الاستراتيجية السياسية والادارية المنتهجة في الجزائر خلال حكم نابليون الثالث، أما المبحث الثاني فتضمن دراسة نقدية للسياسة الاقتصادية لنابليون الثالث في الجزائر، أما عن المبحث الثالث والأخير فقد تناولنا فيه الارهاصات السياسة الاجتماعية والثقافية لنابليون الثالث على المجتمع الجزائري.

تلاه الفصل الثاني والذي جاء تحت عنوان نابليون الثالث والذهنية الاستعمارية للجزائر والذي قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، حيث تناولنا في المبحث الأول نابليون الثالث مولده ونشأته ووصوله لحكم فرنسا، أما المبحث الثاني فكان للإدماج والحكم المدني من خلال وزارة الجزائر والمستعمرات، والمبحث الثالث خصصناه لدراسة المملكة العربية.

أما بخصوص الفصل الثالث فجاء تحت عنوان سياسة نابليون الثالث من خلال القوانين التي سنت لتمكين الاستعمار الفرنسي من الجزائر، هو الأخر تناولنا فيه ثلاث مباحث، الأول خصصناه للحديث سياسة

تمكين الاستعمار بتشجيع الاستيطان، والمبحث الثاني للقانون المشيخي السيناتوسكونسيلت 1863م، أما المبحث الثالث كان تحت عنوان قانون الجنسية والأحوال الشخصية 1865م.

أما الفصل الرابع والأخير جاء تحت عنوان سقوط الامبراطورية الثانية والردود المختلفة على سياسة نابليون الثالث، أدرجنا تحته ثلاث مباحث، الأول تضمن ردود فعل الأهالي (المقاومات الشعبية)، أما المبحث الثاني تضمن موقف المعمرين والحكومة من سياسة نابليون الثالث، ثم عن المبحث الثالث فقد تضمن سقوط الامبراطورية الثانية وزوال حكم نابليون الثالث .

أهم المصادر والمراجع ونقدها:

ولعل من بين أهم المصادر التي اعتمدنا عليها في دراستنا لهدا الموضوع هي:

كتاب العنتري " مجاعات قسنطينة " باعتباره مصدرا جزئيا شاهدا على البدايات الأولى من الاحتلال ، كذلك مصدر لأحمد توفيق المدني تحت عنوان " هذه الجزائر " ، لم يساعدنا بالشكر الكبير في دراستنا ، أيضا استعملنا كتاب لفرحات عباس " ليل الاستعمار.

أما عن أهم المراجع نذكر:

- أبو القاسم سعد الله، الحركة الوطنية الجزائرية 1830 – 1900م، الجزء الأول، بحيث يعتبر من أهم المراجع التي تناولت تلك المرحلة.
- كذلك كتاب يحي بوعزيز المتمثل في سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية.

_ أيضا كتاب شارل روبير أجيرون: الجزائر المعاصرة الذي تكلم على سياسة نابليون الثالث في الجزائر.

- كما استعملنا مقال نادية طرشون تحت عنوان سياسة نابليون الثالث العربية والتي وجدناه خالي من الترقيم لهذا لم نكتب رقم الصفحات .

الصعوبات:

واجهتنا بعض الصعوبات والتي قد تواجه أي باحث يمكن حصرها في النقاط التالية:

- تشعب المادة العلمية كون هذا الموضوع عميق ويتطلب دراسة مفصلة وجهد كبير، وكذلك أبعاد هذا الموضوع المختلفة لأنه يجمع الجوانب التاريخية والقانونية والسياسة والاقتصادية.
- ضيق الوقت مما كان له الأثر السلبي في إعداد بحث أكاديمي يليق بمستوى الموضوع المدروس.
- صعوبة الحصول على المصادر العلمية في بعض المسائل المتعلقة بالموضوع.

الفصل الأول:

دراسة نقدية للاستراتيجية الاستعمارية لنابليون الثالث في الجزائر على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

الفصل الأول:

دراسة نقدية للاستراتيجية الاستعمارية لنابليون الثالث في الجزائر على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.

تمهيد:

المبحث الأول: الأبعاد الاستراتيجية السياسية والإدارية المنتهجة في الجزائر خلال حكم نابليون الثالث

المبحث الثاني: دراسة نقدية للسياسة الاقتصادية لنابليون الثالث في الجزائر

1_ الحياة الاقتصادية للجزائر خلال حكم نابليون الثالث

1 . 1 / أبعاد السياسة الزراعية المعتمدة في الجزائر خلال حكم نابليون الثالث

1 .1.2/ تداعيات الهجرة الأوروبية ونزع الملكية على القطاع الزراعي للجزائريين

1 .2/ أبعاد السياسة التجارية المعتمدة في الجزائر خلال حكم نابليون الثالث

1. 3/ الضرائب ودورها في اخضاع الأهالي

1 .4/ أبعاد السياسة الصناعية المعتمدة في الجزائر خلال حكم نابليون الثالث

2_ تداعيات السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر على الأهالي

المبحث الثالث: إرهاصات السياسة الاجتماعية والثقافية لنابيلون الثالث على المجتمع الجزائري

1_ الإرهاصات الاجتماعية

2_ الإرهاصات الثقافية

تمهيد الفصل:

تميزت سياسة نابليون الثالث في الجزائر بالتقلبات وعدم الفهم من طرف العسكريين والمدنيين، فخلال فترة حكمه تم إصدار العديد من القوانين التي في ظاهرها تخدم الجزائريين لكن في باطنها تحمل مشاريع التفكيك والسيطرة[1].

تأثرت الجزائر وساء وضع الجزائريين نتيجة التقلبات السياسية الحاصلة في فرنسا فخلال الفترة الانتقال من الجمهورية الثانية 1852/1848 إلى الإمبراطورية الثانية 1852 / 1870م شهدت الجزائر الكثير من الأحداث مست مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية، فسارت على عكس ما وعدت به الجزائريين منذ 1830 فقد تنكرت لهذه الوعود وناقضت ذلك بإتباعها السياسة الوحشية والتعسفية اتجاه الجزائريين.

تعتبر سنة 1848 المنعرج الحاسم للتغير الجذري لأوضاع الجزائر حيث وقعت ثورة فرنسية ضد نظام لويس فيليب ،فهذه الأخيرة أدت إلى سقوط حكم الملك فحسب بل إلى تغيير النظام كله إذ تحول من الملكية إلى الجمهورية وقامت إثر ذلك الجمهورية الثانية في تاريخ الفرنسين وهي الجمهورية التي تعهدت بوضع دستور لفرنسا وسيادة الشعب وتحرير الاقتصاد كل هذه التحولات كان لها انعكاسات على الجزائر رغم ان هذا النظام لم يدم اكثر من أربع سنوات، حيث عرفت هذه المرحلة 1852/1848 عدة تغيرات وشارك فيها المعمرون وكانت أوضاعها فرصة مناسبة استغلها الجزائريون وجعلوا منها فرصة من أجل الوقوف في وجه المستعمر الفرنسي خاصة بعد نشر الاخبار السيئة التي تعيشها فرنسا ، وكان إعلان الجمهورية الفرنسية الثانية في جوان 1848 خطوة مهمة في تنظيم المستعمرة الجديدة الجزائر بعد عجز حكومة لويس فيليب عن تحقيق المطالب السياسية والاجتماعية للشعب الفرنسي .[2]

---

1 بوعزة، بوضرساية: **سياسة نابليون الثالث نحو الجزائر 1848 – 1870**، مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد 05، العدد 01، جوان 2019، ص 86.

2 [2] ريمة، بن نوي: **سياسة نابليون الثالث في الجزائر 1852–1870**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر اكاديمي في التاريخ، تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علوم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، مسيلة، 2018-2019، ص 7

المبحث الأول: الأبعاد الاستراتيجية السياسية والإدارية المنتهجة في الجزائر خلال حكم نابليون الثالث.

على مدار132سنة من الاحتلال الفرنسي للجزائر ، ظلت الجزائر حقلا للتجارب الاستعمارية للسياسيين والعسكريين على السواء ، وظلت مع ذلك الأهداف واحدة، هي صنع الجزائر الفرنسية، وطمس الشخصية الجزائرية وإزالتها من الوجود، وقهر أي شكل من أشكال المقاومة التي تمكن أن تهدد الوجود الفرنسي بالجزائر.[1]

عرفت السياسة الاستعمارية في الجزائر خلال القرن 19 عدة مراحل وهي:

جاءت المرحلة الممتدة ما بني سنة 1830إلى 1841 وانتهت بإقرار فرنسا توطين نفسها بالجزائر ثم المرحلة الثانية ما بين 1841إلى 1852 وعرفت إلحاق الجزائر بفرنسا دستوريا وسياسيا ثم المرحلة الثالثة من 1852 إلى 1870 أو ما يعرف بعهد الإمبراطورية الثانية، وهي مرحلة ارتبطت بعهد نابليون الثالث، بعهدها جاءت المرحلة الرابعة من1871 إلى غاية 1900ومتيزت بإحياء السياسة القديمة وانتهت بحصول الكولون على الاستقلال المالي وتعتبر المرحلة الثالثة الممتدة ما بني 1852إلى 1870مرحلة متميزة من التاريخ السياسة الاستعمارية الفرنسية بالجزائر لأنها عرفت جملة من التناقضات من بني ما أعلن كإصلاحات مشاريع تبدو للوهلة الاولى مغرية على المستوى السياسي والاقتصادي والاجتماعي[2].

شهدت الجزائر خلال حكم نابليون الثالث للجمهورية الثانية (1848-1852) العديد من الأحداث التي مست مختلف الجوانب والمجالات، فبداية من عام 1848م قررت الحكومة الفرنسية تطبيق النظام السياسي والإداري المنتهجين في فرنسا نفسها استجابة لرغبات المعمرين الأوروبيين القاطنين بالجزائر.[3]

وقعت سنة 1848م العديد من الأحداث في الجزائر مست مختلف الجوانب ،وذلك لاندلا ع الثورة الفرنسية التي شارك فيها المعمرون وكانت تلك الأوضاع فرصة مناسبة خاصة بالنسبة لمجموعة جزائرية نشطة جعلت منها فرصة للوقوف في وجه المستعمر حيث كانت الثورة الفرنسية 1848م تحمل امالا كبيرة لإنهاء الحكم العسكري وكان المستوطنون رافضون لهذا الحكم وطالبو بدمج الجزائر مع فرنسا قانونيا وذلك لفرض الحكم المدني[4] حيث أصدرت الحكومة الفرنسية مرسوم 27 أفريل 1848م الذي ينص على إلغاء نظام العبودية في الجزائر.

كان هناك اختلاف بسيط بين سياسة الجمهوريين وسياسة نابليون الثالث بعد قيام الجمهورية الفرنسية الثانية، نص دستور هذه الأخيرة فيما يتعلق الجزائر أنها ثلاث مقاطعات "فرنسية" ولا يعين ذلك الدمج القانوني فقط، بل أيضا الدمج الاجتماعي والاقتصادي والثقافي، وقسمت الجزائر إلى ثالث ولايات بدل النواحي العسكرية

---

1 بوعزة، بو ضرساية: مرجع سابق، ص 87.

2 نفسه ،ص 87.

3 عمار، بوحوش: **التاريخ السياسي من البداية لغاية 1962**، دار الغرب الاسلامي، بيروت، ط 1، 1997، ص 132

4 ريمة، بن نوي: مرجع سابق، ص 7

القديمة، وعلى رأس كل ولاية والي مدني والى جانبه قائد عسكري للولاية، كما قسمت كل ولاية إلى مجموعة من البلديات وكل بلدية لها مجلس منتخب، وكل الناخبين فرنسيون أو متفرنسين، وأعضاء المجلس البلدي كانوا فرنسيين، مع بعض الاستثناء للجزائريين المرخص لهم[1]، أما منطقة الجنوب الجزائرية (الصحراء) فتخضع للحكم العسكري عن طريق الإدارة المحلية الممثلة في المكاتب العربية[2] المتواجدة في كل مدينة أو قرية أو دوار ضمن موظفين يرأسها فرنسي يساعده حارس وكاتب وجابي الضرائب ومترجم، تتميز المكاتب العربية بإدارة مركزية على مستوى الجزائر العاصمة تابعة للحاكم العام[3] وهي إدارة الشؤون الأهلية[4].

الواقع أن السيطرة العسكرية استمرت كميزة بارزة للنظام السياسي الفرنسي بالجزائر كما أن التغيير الإداري لا يمس إلا الفرنسيين أو المتفرنسين الذين يطالبون بالإدماج بينما بقي الجزائريون محكومون من قَبل المكاتب العربية العسكرية وكانت شؤونهم تابعة لوزارة الحربية كما اسلفنا الذكر.[5]

خلال فترة 1852/1848 منحت الجمهورية الفرنسية الثانية للجزائريين الحق في التمثيل النيابي في المجلس انتخاب مستشارين بلديين ايضا لتمثيل البلدي في البلديات الفرنسية قد تعاقب على ادارة الجزائر سنة حكام خلال فترة حكم الجمهورية الفرنسية الثانية بداية بدوق دومال إلى فيلاشارون 1850/1848[6].

كما تعاقب على إدارة الجزائر ستة حكام خلال فترة حكم الجمهورية الفرنسية الثانية بداية بالدوق دومال إلى فيلا شارون (1848-1850)[1].

---

1 بوعزة، بوضرساية: مرجع سابق، ص 89.

2 تم إنشاء المكاتب العربي بمقتضى المرسوم الوزاري 01 فيفري 1841م. حول المكاتب العربية راجع:

-Yacono, (X), Les Bureaux Arabes et l'Evolution des Genres de Vie Indigènes dans l'Ouest du Tell Algérois Dahra Chélif Ouarsenis Sarsou, éd. Larousse, Paris, 1953

راجع أيضا:

-Foucher, Victor: Les Bureaux arabes en Algérie, Librairie internationale de l'agriculture et de la colonisation (Paris), 1858

3بشرى، برجم، سوسن، أوهيب: **الجزائر في ظل الامبراطورية الفرنسية الثانية 1852-1870 دراسة في الأوضاع السياسية والاقتصادية والاجتماعية**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8ماي 1945 قالمة، 2019-2020، ص 11، 12

4 للاستفاضة حول موضوع إدارة شؤون الاهلية راجع: حباش، فاطمة: **الإدارة الاهلية ودورها في تثبيت الاحتلال الفرنسي 1844 / 1870**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019.

5 بوعزة، بوضرساية: مرجع سابق، ص 89.

6 رحيمة، مزير، سعاد، مزير: **سياسة الامبراطورية الفرنسية الثانية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1852/1870**، مذكرة تخرج مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، قسم العلوم الانسانية، جامعة العقيد احمد دراية، أدرار، 2021_2022، ص8، 9.

حملت ثورة 1848 الأمل للمستوطنين في إنهاء الحكم العسكري وتحقيق الدمج وإدارة الجزائر بأنفسهم على هذا استقبلت أحسن استقبال والواقع إن جنرالات إفريقيا كانوا أقوياء جدا في باريس ولم يحول ذلك دون حصول المستوطنين على ترضيات كبيرة[2] ، ففي مارس 1848 صدر قرار نص على أن الجزائر جزء لا يتجزء من فرنسا وبعبارة اخرى ان الجزائر هي قطعة فرنسية، مما يعني السماح للمستوطنين الأوروبيين بانتخاب مستشارين بلدين لهم بالجزائر فطغوا على الإدارة الفرنسية حتى قامت بإلغاء حق الأهالي في انتخاب نواب لهم في المجالس البلدية عام 1850 بدعوة عدم اهليتهم[3].

بمقتضى قرار 27أفريل1848 سابق الذكر تم تقسيم الجزائر إلى منطقتين اساسيتين الجزائر الشمالية واخضعت للحكم المدني وقسمت إلى ثلاث مقاطعات الجنوبية اخضعت للحكم العسكري وضباط المكاتب العربية وربطت مصالح التعليم العام والدين والقضاء والجمارك والوزارات المختصة بباريس حيث اهتمت كذلك الجمهورية الثانية بأمر التهجير والاستيطان الاوربي حيث بلغ عدد المستوطنين الاوروبيين عام 1851، 131 ألف مستوطن من بينهم 66 الف من اصل فرنسي .

وفي شهر ديسمبر من عام 1852 الغي النظام الجمهوري وتأسست الامبراطورية الثانية، والحديث هنا عن التغيرات التي حدثت في فرنسا لا يعني بالضرورة انه أتى بالجديد للجزائريين طالما أن الجمهورية الفرنسية الثانية ومن بعدها الامبراطورية الثانية استمرتا في مرحلة الدمج الواسع للجزائر والقضاء على الخصائص الطبيعية لها واستغلال مصادرها البشرية والمادية لفائدة فرنسا[4].

لقد تولى نابليون الثالث على عرش فرنسا منذ قيام الجمهورية الثانية لغاية انهزامه في معركة سيدان واعتقاله من طرف بروسيا سنة 1870 وباختصار فان لويس نابليون أعطى انطباعا للاوروبين في الجزائر بانه يؤيد فكرة

1رحيمة مزير: مرجع سابق، ص 9.

2عبد الله، حوامرية، عبد الله، حوالة: **السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر عهد نابليون الثالث 1852–1870** مذكرة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث والمعاصر، تخصص المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، جامعة 8ماي 1945، قالمة، 2021-2022، ص 16.

3.يحي، بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية الجزائرية 1830/1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 13.

4 بوعزة، بو ضرساية: مرجع سابق، ص 88.

ادماج الجزائر بفرنسا وقد اكد هذه الحقيقة في خطابه المشهور بمدينة بوردو الفرنسية سنة 1852 حيث اعلن بانه توجد مملكة مواجهة لمدينة مرسيليا ينبغي ادماجها في فرنسا[1].

لم يكن هناك اختلاف جوهري كبير في السياسة الفرنسية بالجزائر بين النظام الجمهوري ونظيره الإمبراطوري، فقد اتخذت حكومة الجمهورية الفرنسية الثانية من سياسة الاستيطان وسيلة اخرى للتخلص من العمال العاطلين الثائرين في فرنسا ،حيث بلغ عدد هؤلاء في شهر ماي 1848 من باريس حوالي 100.00 وهم مصدر قلق للبرجوازية الفرنسية التي تريد ان تعكر السلطة لوحدها ،فقررت الحكومة الفرنسية عام 1848 ان ترسل إلى الجزائر حوالي 12.00من هؤلاء وتسلم لكل واحد منهم قطعة من الارض تتراوح مساحتها ما بين 8و10 هكتارات ومسكنا وحاجيات الضرورية لمدة 3 سنوات وهكذا غادر الفوج الاول من المنفيين في باريس في جو من المظاهرات الحماسية وارادت البرجوازية ان تخلق من عملية الطرد هذه قضية وطنية.

وفي 26 اكتوبر وصل اوائل المعمرين الجدد إلى سان كلو (وهران) فوجدوا في استقبالهم 42 مركزا اقيموا فيه منها 12 في منطقة الجزائر و9 في وهران و8 في مقاطعة قسنطينة ، لم تخلوا السياسة الفرنسية في الجزائر على تشجيع هجرة الاوربيين إلى الجزائر فحسب بل تعدت ذلك إلى ضبط الحريات للجزائريين، فقد اعتمدت سياسة لويس اوجان كافينياك الذي عين حاكما عاما للجزائر عام 1848 ذات نهج ليبيرالي ادماجي فكانت أمرية 13 مارس 1848 حول الصحافة وكان فحوها:

" انا لواء كتيبة حاكم عام للجزائر اعتبر ان الرقابة المنتهجة على الصحافة الجزائرية من طرف النظام الحالي لا يمكنها البقاء مع ترسخ وتوسع الحريات السياسية المقدمة من طرف النظام الجمهوري الصاعد"[2] .

1العيد، الطيب، نادية، هزيل: **السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال العهد الامبراطوري في الجزائر 1852/1870**، مذكرة تخرج لنيل شهادة الماستر في التاريخ المغرب العربي المعاصر، تخصص المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018-2019، ص 6.

2عبد الله، حوالة، عبد الله، حوامرية : مرجع سابق، ص 15.

المبحث الثاني: دراسة نقدية للسياسة الاقتصادية لنابليون الثالث في الجزائر

تمهيد:

طرأت تغيرات جذرية في وضعية الجزائر منذ ان قامت ثوره 1848 والتي نص دستورها في مادته 109 أن الجزائر أرضا فرنسية، لتتطور الأحداث أكثر حين ينصب لويس نابليون إمبراطورا على فرنسا سنه 1852 والذي كان عازما على استحداث سياسة استعمارية فرنسية يدير من خلالها اقتصاد الجزائر، حيث حرص من خلال سياسته المنتهجة تطبيق نظام اقتصادي يمكنه من خوض مغامرة الاقتصاد الرأسمالي الذي بدأت تظهر ملامحه جليا في أوروبا خلال القرن التاسع عشر[1].

سعى "نابليون الثالث" على إحداث تغييرات في القطاع الاقتصادي بالجزائر عن طريق دمجه بالاقتصاد الفرنسي، من خلال تطوير أساليب الزراعة المعتمدة بالجزائر بعد تجريد الجزائريين من أراضيهم الزراعية وتوزيعها على المعمرين، بهدف تحقق الوفرة الزراعية التي تدر مكاسب مالية على الخزينة الفرنسية، أما القطاع الصناعي عملت الادارة الفرنسية على استنزاف واستغلال الموارد الطبيعية والمواد الأولية التي تزخر بها الجزائر من اجل تصديرها إلى الخارج أو تغذية قاعدتها الصناعية بها، مستفيدة في ذلك من موانئ الجزائر المفتوحة على أوربا لدعم قطاعها التجاري الذي قوضته بجملة من القوانين التعسفية في حق الجزائريين.[2]

في مقابل هذه السياسة الامبريالية الاستعمارية خربت الإدارة الفرنسية الاقتصاد التقليدي للشعب الجزائري وفرضت عليهم سياسة التجويع وما ينجر عليها من مصادرة الأراضي وفرض الضرائب المجحفة وغيرها من الممارسات التعسفية التي أثقلت كاهل الجزائريين.

1/ الحياة الاقتصادية للجزائر خلال حكم نابليون الثالث:

ترتكز الحياة الاقتصادية للجزائر في الفترة حكم نابليون الثالث على الفلاحة وتربية الحيوانات وكانت الأرض ثروة حقيقة للجزائريين كما كان الاقتصاد يرتكز على مختلف الأنشطة التجارية والحرف التقليدية[3] حيث كان الفلاحة تستقطب السكان بنسبة كبيرة فقد كان مصدرا اساسيا في حياتهم خاصة بالنسبة لسكان الريف

1حورية، عباس: **الواقع الاقتصادي للجزائر في ظل الامبراطورية الثانية 1852 _1870**، مجلة الدراسات الافريقية بالجزائر، مج 3، ع 10، اوت 2022، ص 6.

2 مرجع نسه.

3 ريمة بن نوي، مرجع سابق، ص 11.

حيث شكلت حوالي 80 من مداخلهم وكانت مجمل النشاطات الاقتصادية الجزائرية موجهة لخدمة الاقتصاد الفرنسي والمستهلك الفرنسي[1].

1.1/ أبعاد السياسة الزراعية المعتمدة في الجزائر خلال حكم نابليون الثالث:

توفرت الجزائر على إمكانيات طبيعية تنوعت بين خصوبة الأراضي الزراعية المنتشرة في السهول من الشرق إلى الغرب، وتنوع المناخ الملائم لزراعة الحبوب على رأسها القمح الشعير وهي مادة غذائية أساسية لشعوب البحر الأبيض المتوسطية في تلك الفترة، كما تزخر الجزائر على مناخ يصلح لزراعه الأشجار المثمرة خاصة الزيتون والحمضيات كما تنتشر في الجزائر أراضي رعوية تساهم في تطور قطعان المواشي، وأمام هذه المعطيات حاولت الإدارة الفرنسية في عهد نابليون الثالث من استغلال الإمكانيات الزراعية للجزائر لدعم الاقتصاد الفرنسي عن طريق سن جملة من القوانين والإجراءات المختلفة منها: مصادرة الأراضي الجزائريين حيث سيطرت الادارة الفرنسية خلال هذه الفترة على 480,000 هكتار في الحين فقدت القبائل ما بين 40 إلى 85% من أراضيها الأمر الذي دفع بالأهالي إلى التمركز في الأراضي والمناطق الجبلية والصحراوية قليله الخصوبة ناهيك عن انعدام إمكانيات الري والوسائل الحديثة التي تزيد من مردودية الإنتاج، وعلى هذا الأساس اعتمد الجزائريون على الزراعة لتغطية حاجياتهم فقط وعلى الرغم من ذلك فقد فرضت الادارة الفرنسية على هذا الانتاج الضعيف الذي لا يسد حاجيات الاسرة الجزائرية فرضت الضرائب مجحفة مما عقد أكثر من أسلوب حياه الجزائريين[2].

أما بالنسبة للمعمرين المستفيدين من الأراضي الخصبة فلقد لجأت الحكومة الفرنسية إلى تشجيع الشركات على الاستثمار في الجزائر وتكليفيه أصحابها بالقيام بأعمال التعمير وحفر الآبار والسقية فقد وصلت عدد الامتيازات التي منحت للرأسماليين والشركات الاستثمارية في الفترة الممتدة ما بين 1850 1860 حوالي 25,000 هكتار قدرت مساحتها بأكثر من 50,000 هكتار كما وضعت عده مشاريع لاستصلاح الأراضي وبناء أحواض للمياه ومد الطرقات من اجل فك العزلة على الأراضي الزراعية الشاسعة حيث قامت المؤسسة العامة الفرنسية بالجزائر بمجموعة من الانجازات منها شق قنوات السقي وبناء السدود[3].

---

1 رحيمة، مزير، مرجع سابق، ص 10,

2حورية، عباس: مرجع سابق، ص 6

3 مرجع نفسه ،ص7.

جاءت ثورة فيفري 1848 في الوقت الذي كانت تمر فيه الجزائر بأزمة زراعية حادة فقد كان المزارعون يشتكون من ندرة القروض أكثر من سكان المدن لان نسبة الربح التي طلبها المقروضون فاقت النسبة المطبقة في المدن اذ كانت تتراوح بين 60الى 100، وكانت الزراعة تبحث لها عن احسن الطرق هذا المجال الذي تركز فيه الجهد خاصة على القمح والتبغ وتربية الماشية مما ادى إلى تدهور مداخيل الاهالي ولمواجهة تلك المشاكل وخدمة مصالحها المتمثلة في دفع حركة الاستيطان الاوروبي قامت حكومة الجمهورية الثانية بإصدار مرسوم 19 سبتمبر 1848 الذي خصص مبلغ 50 مليون فرنك لإنشاء مستعمرات زراعية [1].

من خلال ما سبق نستشف أبعاد السياسة الزراعية التي اعتمدها نابليون الثالث في الجزائر والتي ترمي لتمكين المعمرين من الارضي الزراعية الخاصة بالقبائل الجزائر بعد تجريدهم من ملكياتها، وتحويل الزراعة في الجزائر من زراعة معاشية تقليدية توفر حاجيات الاسرة الجزائرية، إلى زراعة نقدية تعتمد على رأس مال الشركات الاحتكارية التي تهدف إلى انتاج محاصيل زراعية توجه للتصدير لإثراء الخزينة الفرنسية، واثراء المعمرين، لكن على حساب الاهالي الذين تم تجريدهم من اراضيهم وتحويلهم لمزارعين مسخرين لخدمة الاراضي الكولون.

1.1. 2/تداعيات الهجرة الأوربية ونزع الملكية على القطاع الزراعي للجزائريين

شهدت الجزائر خلال فترة الجمهورية الثانية والإمبراطورية الثانية هجرة استيطاني كثيفة من مختلف أنحاء أوروبا، حيث كان هدفهم الوحيد هو تجريد الأهالي من أراضيهم بمختلف الوسائل واستغلالها وتسهيل انتقال ملكيتها إلى المعمرين تشجيع الهجرة، وذلك بإصدار قوانين نزع الملكية حيث عملت الجمهورية الثانية بادئ الأمر على تسوية الملكية في الجزائر وفق نظام ملكية الأرض القائم بفرنسا ،حيث ادعوا بان الملكية الخاصة لم تكن موجودة في الجزائر وان القبائل تنتفع انتفاعا جماعيا بالأرض التي هي ملك للدولة ،ومن اجل ذلك عملت إدارة املاك الدولة في البحث عن الاراضي التي يمكن ان تطالب فيها بحقوق الدولة منحها للمعمرين بغرض استغلالها ،ومارسوا في ذلك أقصى درجات القمع والتسلط على الفلاحين لاسيما من ساند منهم المقاومة وكان اغلبهم مجاهدون مما ادى بالفلاحين إلى الهجرة وانتقلت إلى الأوروبيين الأراضي التي تركوها والملاك التي افتقدوها ،حيث كانت تهمة مجاهد مع المقاومة الشعبية أو داعم لها كفيلة بمصادرة أراضي الفلاحين الذين تحول كثير منهم إلى خماسين في حين حصل المعمرون على أحسن الأراضي الساحلية وخصصت الحكومة مبالغ لبناء مساكن واستغلال الأراضي.[2]

1 بشرى، برجم، سوسن، أوهيب: مرجع سابق، ص 15.

2 ريمة، بن نوي: مرجع سابق، ص 12.

ومع صدور دستور نوفمبر 1848م التي نصت المادة: 109منه على اعتبار الجزائر جزء لا يتجزأ من الأراضي الفرنسية قامت الادارة بتقديم بعض المساعدات كتوزيع البذور وآلات الفلاحة ،وبعث اعمال الري ،وارشادات المعمرين الاوائل في سنة 1848 ان هذي المستعمرات لم تنجح في تحقيق النمو لان همهم الوحيد من هذه السياسة هو تجريد الاهالي من اراضيهم بمختلف الوسائل واستغلالها قد جعل منها عقيمة لا تنتج شيئا مما ادى بالفلاحين إلى الهجرة بعد ان انتقلت بيد الاوروبيين.[1]

1.2/ أبعاد السياسة التجارية المعتمدة في الجزائر خلال حكم نابليون الثالث:

سيطر المستوطنون على مجمل النشاطات في الجزائر بما فيهم القطاع التجاري وذلك من خلال سيطرتهم على السوق الداخلية الجزائرية وتصديرهم لرؤوس الأموال الفائضة عن التجارة وأرباحها إلى فرنسا عن طريق إصدار القوانين التي وحدت الجزائر جمركيا عام 1851 التي كان الهدف منها عزل الجزائر تجاريا بمختلف الوسائل وبعد ان جعلت الأهلي الجزائري غريبا عن أرضه، لقد عملت الإدارة الاستعمارية على إلحاق الاقتصاد الجزائري بالاقتصاد الفرنسي وهذا ما جسده قانون 1867 الذي كرس مبدأ الإدماج الجمركي بين المستعمرة والمتروبول ، والذي من خلاله يتم تصدير منتجات الجزائر الطبيعية أو المصنعة إلى فرنسا معفاة من الرسوم الجمركية سواء في ميدان الزراعة أو الصناعة وبناء عليه عرفه القطاع الاقتصادي في الجزائر استغلالا واضحا من الأوروبيين في مختلف الميادين بهدف زيادة ثرواتهم ورفاهيتهم[2].

واصل الفرنسيون جرائمهم فكان سبب تحطيم اقتصاد الجزائريين بدون شك هو سلب خيرات الأراضي أثناء الحملات العسكرية، حيث اتخذت الحكومة الفرنسية خطوة حاسمة في سبيل إدخال الجزائر في نطاق النظام الجمرك الفرنسي وذلك بإصدار قانون 11 جانفي 1851م، الذي نص على دخول الغلات الجزائرية إلى فرنسا دون دفع اي رسوم وبالتالي هذا القانون جاء نتيجة للانتقادات التي وجهها الاوروبيون للحكومة قصد التحكم في السوق الجزائرية لهذا أصبحت اراضي الجزائر وثرواتها بيد الاستغلال الرأسمالي الذي انهك الاقتصاد الجزائري.[3]

لقد سعت الادارة الفرنسية على تطوير المصالح التجارية الفرنسية بمختلف السبل هذا ما أكده نابليون الثالث في حديثه قائلا: "**المستعمرة التي أصبحت مزدهرة من خلال تطوير ثرواتها الاقليمية من شانها أن تخلق**

1مرجع نفسه ،ص 8.

2 زوينة، بن عمارة: **سياسة الإدماج الفرنسية للإمبراطور نابليون الثالث في الجزائر وأثارها على الجزائريين إبان الفترة 1860 / 1870**، مجلة دراسات وابحاث، مج 15، ع01، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، الجزائر، جانفي 2023، ص 245.

3نبيل، شريخي، محمد، عيساوي: **الجرائم الفرنسية في الجزائر اثناء الحكم العسكري 1830–1871**، كنوز الحكمة ، دحلب، 2007، ص 135-140.

حركه تجاريه مناسبه بشكل بارز للمتروبول"[1] ، وعلى الاساس بذلت جهود حثيثة في هذا المجال من اجل تطوير الاستعمار التجاري، ومن ذلك المعاهدة التجارية التي أبرمت بتاريخ 26 نوفمبر 1862 مع الطوارق بهدف فتح الطريق الرئيسي للمنتجات الفرنسية إلى أسواق إفريقيا الوسطى من زاوية اخرى، يمكن الاشارة لما تعرض له الجزائريون من استغلال كبير لمواردهم وثرواتهم خاصة بسبب ما انجر عن قانون 1863 ومن ذلك الحصاد السيء اضافه للربا والتكاليف القانونية التي اثقلت كاهلهم.[2]

1. 3/ الضرائب ودورها في إخضاع الاهالي:

تفننت الادارة الفرنسية في فرض ضرائب مجحفة في حق الجزائريين، كضريبة اللازمة على أشجار النخيل في منطقة بوسعادة مثلا بموجب مرسوم ثلاثة جوان 1863م ، مفضلا عن ضريبة الازمة الخاصة برؤوس الماشية والتي كانت منطقه القبائل الملزمة بها وبخصوص مساله الضرائب يقول الرئيس الأول فوليكس مستشار بمحكمه النقض في خطاب ألقاه: " **لن يتم ترسيخ سيطرتنا بشكل عميق في المستعمرة حتى اليوم الذي تقع فيه الضريبة على أسس عادله ويتم الاعتراف بها على هذا النحو من قبل السكان الاصليين أنفسهم**"، وفي الواقع لم تعرف القوانين التي سنتها الادارة الفرنسية في الجزائر العدالة قط بل كانت الأكثر اجحافا بل جرد من هذه القوانين الإنسانية والعدالة، والضمير وباتت سوطا يجلد به الجزائريون.

ومن أبرز الضرائب المفروضة على الجزائريين دون المعمرين الضريبة العربية تخص الجزائريين فقط والغاية منهم تجريدهم من ثرواتهم بأساليب قانونية الضريبة الدينية ما كان الجزائريون يدفعونه من زكاة وعشور:[3]

– الضريبة عن الحيوانات: كانت ادارة المكاتب العربية هي من تقوم بتحديد قيمتها فكانت الضريبة على الجمل تقدر ب 4 فرنكات ,البقرة 3 فرنكات ,المعزة 0.15 فرنك والخروف 0.20 فرنك .

– ضرائب الحكور: العشر من مدخول الكراء من ارض الدولة.[4]

رغم كل الظروف القاسية التي جعل الاستعمار الجزائريين عليها إلا أن إدارة الاحتلال لم تكترث لذلك بل ظلت تفرض عليهم الضرائب التي كانت تفوق إمكانيتهم ، فهذه خزينة أملاك الدولة تغتني من جباية الضريبة

1 زوينة، بن عمارة: مرجع سابق، ص 246.
2 مرجع نفسه، ص 246.
3ريمة، بن نوي : مرجع سابق ،ص 13.
4 بشرى، برجم، سوسن، أوهيب: مرجع سابق، ص 15، 16.

خاصة بغد صدور المرسوم الامبريالي في 25 اوت 1852 الذي ينص تحويل 30 بالمائة من مجمل عائدات الضرائب الاهلية إلى خزينة املاك الدومين ، مثلت الضريبة إحدى الوسائل الاستعمارية التي لم يستفد منها الاهالي سوى البؤس وكانت لأهواء الاستعمار اذ عبر عنها الاهالي بقولهم "...**ويعلم لله كم ستفرضون من ضريبة العام المقبل 1852 وفوق ذلك لا احد يستطيع ان يضعكم عن ذلك**"[1] ، وعليه فقد تفننت الادارة الاستعمارية الفرنسية في فرض الضرائب على الاهالي مستثنية منها المعمرين، بهدف التجويع والإفقار، بل كانت تطمح من وراء كل هذه الضرائب حسب رأينا استعباد الجزائريين وحصر مصادر قوتهم فيما تدر عليهم الإدارة الفرنسية من صلاحيات لا تكفي حتى لتحصيل القوت اليومي، متبعة في ذلك المبدأ القائل " **من لا يملك قوت يومه لا يملك حريته**".

1.4/ أبعاد السياسة الصناعية المعتمدة في الجزائر خلال حكم نابليون الثالث:

كان قطاع الصناعة مثله مثل قطاع الزراعة يخدم المستوطنين فقط دون الجزائريين هذا ما أشار اليه نيزي بتاريخ 26 نوفمبر 1860 بقوله: "**لكي يتم التوفيق بين مصالح السكان الأصليين مع مصالح الفرنسية يجب أن يكون كل ما يتعلق بالصناعة يخدم المصالح الفرنسية فقط**"[2].

لقد سعى نابليون الثالث إلى استغلال الموارد الطبيعية التي تسخر بها الجزائر عن طريق بعث النشاط الصناعي والاستثمار فيه ورغم التوجه الجديد لهذه السياسة إلا انه لم يتمكن من تحسين حاله، اذ عمدت السياسة الاستعمارية إلى محق حركه الصناعة التقليدية المحلية كحياكة الصوف والزرابي والدباغة التي اشتهرت في المدن الجزائرية يضاف اليها النشاط المتواضع لبعض معامل الزيت والصابون وصناعه السجائر، لقد كان الريف الجزائري في العهد العثماني ممولا للمدينة بما تحتاجه من المواد الصناعية كما حاوى مراكز لصناعة الاسلحة والذخيرة وعرف استخراج المعادن وفي هذا الصدد يقول الزبيري: "**الصناعة قبل الاحتلال كانت اكثر تقدما واحسن تنظيما**"[3].

ولكن بعد الغزو الفرنسي للجزائر انتهجت الادارة الاستعمارية الفرنسية سياسة بغيضة لفصل الحرفيين عن حرفهم، ففي سنة 1868م أصدرت الادارة الفرنسية أمر إلغاء الأمانات والنقابات الحرفية والعمالية وهذا ما أسهم في تفكيك اللحمة التي كانت تجمع الحرفيين والصناع، كما ساهم غزو الإنتاج الأوروبي للأسواق الجزائرية إلى تراجع الصناعة التقليدية كما ساهم أيضا تمادي الجيش الفرنسي في هدم الأحياء الشعبية التي كانت مفعمة بمحلات

1 ريمة، بن نوي: مرجع سابق، ص 14.

2 زوينة، بن عمارة: مرجع سابق، ص 245.

3 حورية، عباس: المرجع السابق، ص 16.

الحرفيين إلى تراجع الصناعة التقليدية ،ولم تكن هذه الأسباب لوحدها كفيلة بهدم الصناعات اليدوية بل أدى ارتفاع سعر المواد الأولية كالصوف والجلود والخشب وغيرها من المواد التي ارتكزت عليها الصناعة الجزائرية إلى الى تدهور القطاع الصناعي للأهالي إلى درجة تخلي الحرفيين عن حرفهم فأقفلوا ورشاتهم ومنهم من هاجر خارج الوطن وبهذا اضمحلت الصناعة التقليدية في الجزائر[1].

لقد انتهجت الإدارة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر سياسة مبيتة تهدف من خلالها إلى فصل الحرفيين عن حرفهم بهدف توجيههم للعمل كأيادي عمالية رخيصة في المصانع الفرنسية أو توجيههم للعمل كخماس في الاراضي الزراعية وبهذا ساهمت السياسة الفرنسية في تدمير القطاع الصناعي للأهالي، والزراعي كذلك بتجريد من أراضيهم، لتوجيههم للعمل في المستثمارت الفلاحية للكولون ، لقد أدرك الاحتلال الفرنسي أهمية الموارد الطبيعية التي تمتلكها الجزائر فسعى في خمسينيات القرن التاسع عشر لاستنزافها من خلال الاعتماد على الشركات الرأسمالية وبهذا تتجلى ملامح السياسة الاقتصادية الاستعمارية التي اعتمدت فيها على رؤوس الاموال للشركات كما قامت الصناعة الكولونيالية ايضا على راس المال الصناعة التحويلية وهي التي استنزفت المواد الاولية التي كان يعتمدها عليها الحرفيون.[2]

وفي نقيض ذلك الممارسات حاول نابليون الثالث التأكيد على ضرورة تقديم عادات جديدة للسكان الأصليين كأسلوب حياة جديدة ينسجم أكثر مع حياة الفرنسيين هذا ما سيفتح منافذ أكثر أهمية في مجال الصناعة الفرنسية ،بوجود عدد كبير من المستهلكين وهو نفس التوجه الذي جعل الإمبراطور نابليون الثالث الذي رأى ضرورة التوفيق بين المستوطنين والعرب، بإحضار احدهما للآخر كما نصت عليه الرسالة في 6 فيفري 1863 إذ يجب على الأوروبيين ان يعملوا كمرشدين للأهالي ولتعليمهم البيع أو تحويل المنتجات وجمع راس المال وتوسيع التجارة واستغلال الغابات والمناجم، لكن الواقع أثبت عكس ما تم تداوله كسياسة يجب ان تنتهج في الجزائر إذ تم استغلال السكان المحليين بشتى الطرق لصالح الأوروبيين وبعبارة أخرى مثل الجزائريون بالنسبة للمستثمرين في مجال الصناعة الأوروبيين يد عاملة رخيصة[3].

1 مرجع نفسه ، ص 17.

2حورية عباس: مرجع سابق ، ص17.

3 زوينة ، بن عمارة ، مرجع سابق، ص 245..

2/ تداعيات السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر على الأهالي.

تعرضت الجزائر عام 1848 إلى أزمة اقتصادية خانقة وانتشرت في مدينتي الجزائر والبليدة ظاهرة المضاربة في الاراضي والعقارات[1]، خاصة مع انعدام النصوص القانونية في هذا الميدان حيث ان سنة 1848 لم تكن بأفضل من سابقها فقد شهدت فيها البلاد انتشار الفقر بشكل رهيب واستمرار تأثير القحط على المنطقة التي كان من نصيبها ثلاثة سنوات من الجفاف وغزو الجراد فكانت بذلك سنة قاسية بالنسبة للفلاحين فارتفعت أسعار الحبوب فبلغت ثمن القمح 37,35 فرنكا للقنطار والشعير 16,85 فرنك[2].

أدى انفجار أزمة 1845_1850م بتأثير ثلاثة عوامل أهمها الأزمة الاقتصادية الفرنسية التي نقلتها للجزائر[3]، وابتلائها بويلات المجاعات والمجاعات لمدة عشر سنوات[4] ،فحاولت الادارة الفرنسية استغلال الجزائر والجزائريين إلى اقصى حد لتتخلص من أزمتها الاقتصادية، دون الالتفات إلى المعاناة التي يمرون بها جراء سياستهم التعسفية الرامية إلى قهر الأهالي واستعبادهم.

المبحث الثالث: إرهاصات السياسة الاجتماعية والثقافية لنابيلون الثالث على المجتمع الجزائري

1_ الارهاصات الاجتماعية:

امتدت الجرائم الفرنسية الاستعمارية حتى ضربت صلب وكيان المجتمع الجزائري، من خلال اتباعها عدة سياسات تعسفية زجرية خلال هذه الفترة الممتدة من 1848م إلى غاية 1852م، ولعل من أهمها نذكر أنها قامت بالتشجيع الاستيطان لأنه في هذه الفترة بالضبط شجعت هذه الظاهرة أكثر من ذي قبل، ففي بداية الأمر اتبعت قرار 19 سبتمبر 1848م بحيث تم توطين 12 ألف مستوطن في الثلاثي الأخير من سنة 1849م، كما

1ارزقي، شويتام: **سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830–1914**، مجلة التاريخ المتوسطي، مج 2، ع 2، جامعة الجزائر 2، ديسمبر2020، ص 200.

2 عبد الله، حوامرية، عبد الله، حوالة: المرجع السابق، ص 17–20.

3الهواري، عدي: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830_1970م**، تر: جوزيف عبد الله، د ج، دار الحداثة، بيروت _ لبنان، ط1، 1983، ص77.

4فرحات ،عباس :**ليل الاستعمار** ،تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر والتوزيع ،الجزائر ،2025 ،ص 62 .

أنها قامت بتأسيس 42 مركز استيطاني وبهذا تم ارتفاع عدد الأجانب في جانفي من سنة 1850م ليصل إلى 112، 607[1].

قامت السلطات الفرنسية بتوزيعها للأراضي على المستوطنين كذلك الشركات قدمت لهم القروض بطرق وشروط سهلة وعملت على بناء كل المرافق الضرورية لهم من مساكن وغيرها، حيث وصلت عام 1851م إلى 68 قرية استيطانية[2].

كما لا ننسى أن فرنسا عملت على ارسال العناصر الهدامة والعاطلين عن العمل لكي تتخلص العاصمة الفرنسية منهم[3]، بحيث قررت الحكومة عام 1848م أن ترسل للجزائر 12000من هؤلاء العاطلين والثائرين في فرنسا وأن تسلم لكل واحد منهم قطعة أرض ومسكنا[4]،كما واصلت في عملية جذب الأجانب للجزائر واسكانهم فيها كما لجأت في بعض الأحيان عند عجزها لا قناعهم واحضارهم للجزائر وحتى ارغامهم بالقوة للهجرة خاصة الفئات الغير مرغوب فيهم كما أشرنا سابق مثل المسجونين[5].

قامت ادارة الاحتلال بتكثيف وتشجيع الهجرة الأوروبية الاستيطانية للجزائر، ومصادرة أراضيه وطرده إلى الصحاري القاحلة وهذا من أجل تفكيك وحدته وقامت بتوزيعهم في المجتمع الجزائري وأخذوا في نشر الآفات والفساد في المجتمع بالإضافة إلى انتشار الأمراض والادمان والتسكع وغيرها[6].

وبالإضافة إلى الأوضاع الاجتماعية في هذه الفترة " الأزمة التي عاشتها الجزائر " من أوبئة خطيرة والتي تميزت بها سنوات البؤس 1845_1851م والتي توالت عليها كوارث ونكبات مثل الجراد والجفاف وأمراض وأوبئة، كما لا ننسى الأزمة الاقتصادية من 1848_1851م والتي شكلت خطورة على المستوطنين وخاصة الفلاحين[7]، الذي ابتلوا من قبل بثلاث سنوات من الجفاف وغزو الجراد وكذلك القحط الذي عم أيضا على بأهل قسنطينة ودام ثلاث سنين متوالية كما أشرنا سابقا [8].

---

1 محمد، عيساوي: المرجع السابق، ص141.

2 بشير بلاح: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1989م**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، د ط، 2006، ص156.

3شارل، روبير آجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصرة**، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت باريس، ط1، 1982، ص49.

4 ريمة، بن نوي: مرجع سابق، ص15

5 محمود، السيد: **تاريخ دول المغرب العربي ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000، ص173.

6ريمة، بن نوي: مرجع سابق، ص16.

7 شارل، روبير آجيرون: مرجع سابق ، ص50

8صالح، العنتري: **مجاعات قسنطينة**، تح: رابح بونار، ذخائر المغرب العربي، الجزائر، 1974م، ص51.

كان الجراد يزحف بصفة دورية كل 05 أو 06 سنوات قادما من جنوب البلاد وفي سنة 1847_1848م هاجم البلاد بكميات كبيرة ملتهما كل ما وجده في طريقه مخلفا ورائه آثارا مدمرة بحيث أدى نقص الانتاج إلى ارتفاع الأسعار والحبوب والمواد الغذائية[1].

كما إنتقل مرض الكوليرا في الجزائر من خلال نزول بعض الأشخاص المصابين بهذا الداء والقادمين من المدن ذات الموانئ ووصولها تدريجيا للمناطق الداخلية اتباع التواجد العسكري فكانت المستشفيات والثكنات والسجون هي التي تكون مصدر انتشار المرض [2]، كما أن انتشار الوباء في سنة 1849م كان بشكر خطير جدا حيث انتقلت العدوى إلى كل من الدويرة، شرشال، بوفاريك، مليانة، تنس، القليعة، سور الغزلان، ...[3]، وفي صدد هذا عدد الدكتور بارتراند أنه خلال الفترة المحددة أي من 1849_1851م هذا الوباء 370392 شخص في مقاطعة قسنطينة توفي 22030 ضحية ووهران كان الوباء أشد خطورة فقد بلغ 6836 حالة وفاة، اما بمقاطعة الجزائر ما بين 3726 و3813 شخص، كما نجد من الأمراض التي مست المجتمع الجزائري مرض الجدري الذي ظهر في الجزائر سنة 1831م ، وبالرغم من الحملات التلقيحية إلا أن الوباء استمر في الانتشار ومس عنابة وضواحيها عام 1852م والذي ألحق أضرارا كبيرة ما زاد الوضع الصحي تأزما[4].

ولعل الخسائر المرتفعة في الأرواح سجلت في العقود الأولى من العهد الاستعماري فلم يكن ناتج عن أثار المقاومة فحسب بل كان سببها ظهور تلك الأوبئة والأمراض التي انتشرت بسرعة كبيرة وبأعداد كبيرة من السكان لاسيما الفقراء، ففي سنة 1848م تراجع عدد السكان لأنه في سنة 1844م في كل من اقليم قسنطينة الذي كان يظم حوالي 1. 016. 716 نسمة وإقليم وهران 477، 034 نسمة وإقليم الجزائر 399. 588 نسمة ولكن في سنة 1851م أثبتت الاحصائيات الديمغرافية أن عدد السكان في هذه الأقاليم الثلاثة انخفض ليصل إلى 23، 323، 855 نسمة[5].

---

1 شايب، بن داود: **التعليم الأهلي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي من خلال كتابات المؤرخ جمال قنان**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، ، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021_2022، ص 43.

2جهاد، بن علي: **الاستيطان الأوروبي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية للجزائريين1830_1870م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة المسيلة، الجزائر، 2013_2014م، ص 55.

33 خديجة، العامي، حياة، حيرش : **الأمراض في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1830_1954م الأبعاد والانعكاسات**، مذكرة نيل شهادة ماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022_2023م، ص 51.

4جهاد، بن علي: مرجع سابق، ص 56.

5رحيمة، مزير، سعاد، مزير: مرجع سابق، ص13.

بقي المجتمع الجزائري يعاني من هذه الأوبئة الخطيرة التي مست كيانه والتي هددته، وهذا لانعدام الوقاية الصحية وسوء الحالة المعيشية، هذا كله زاد من تأزم الحالة الاجتماعية وجعلها في حالة لا ترثى لها [1] ، ونتيجة لهذا الوباء(الكوليرا) انخفض المستوى المعيشي وضعف بنيته وعيشه في الإكتظاظ والمحتشدات [2]، فقد تميز القرن التاسع عشر بنسبة أكبر من أوبئة الطاعون أيضا [3].

نجد أيضا السياسات الخفية التي كانت تهدف لتجويع الأهالي وقد قال في هذا الصدد الحاكم العام شارون (1848_1850): "**إن العرب يجب أن يظلوا في حالة عوز مستمر لأنهم ما ان يشعروا بالثراء حتى يفكروا في الثورة** "، ولعل هذا ما أكده الطبيب المستوطن كسنوي بقوله: " **إن توفير الأمن للمستوطنين يتطلب إبقاء العرب في حالة جوع مستمر** "[4].

رغم هذه الأزمات والنكبات والمجاعات التي مرت بها الجزائر تمخض عنها تلاشي الروح الجماعية والانحلال الأخلاقي التقليدي المتعارف عليه والمتوارث عند الأهالي[5] ، زادت عليها سلطات الاحتلال بالعمل على تفكيك المجتمع الجزائري بالنفي والتجهيل وخاصة إشعال نار الفتنة بين القبائل والسكان ونشر الفساد بكل أنواعه[6].

2_ الارهاصات الثقافية:

بداية الأمر لم تكن فرنسا مهتمة كثيرا بالجانب التعليمي، ولكن مع الوقت بدأت تتفطن لأهميته خاصة في سنة 1850م وهذا راجع لانتشار الحقد ضد الثقافة الاسلامية ومن نتائج هذه الحرب الاستعمارية نجد تدمير المؤسسات الثقافية وتحويلها إلى كنائس، غلق المدارس وتوقيف كل من نشاط الزوايا والمدارس والمساجد، ومن أجل التحكم السلطات الفرنسية في التعليم الجزائري قامت الجمهورية الثانية بإصدارها لمرسومين متتابعين من أجل تنفيذها لسياستها التعليمية الجديدة:

1_المرسوم الأول في 14 جويلية 1850م ويخص المدارس العربية الفرنسية وحسب العديد من المراجع التاريخية نص على:[1]

---

1 ريمة ، بن نوي: مرجع سابق، ص17.

2آسيا، بلحسين رحوي: **وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي**، دراسات نفسية وتربوية، ع7، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، ديسمبر 2011، ص 63.

3أ. فلة، موساوي القشاعي: **وباء الطاعون في الجزائر العثمانية دوراته وسلم حدته وطرق انتقاله**، دراسات انسانية 1، ص 141.

4 محمد، عيساوي: مرجع سابق، ص151.

5جهاد، بن علي: مرجع سابق، ص 53.

6بشير، بلاح: مرجع سابق، ص175.

انشاء ستة مدارس ابتدائية أطلق عليها المدارس الفرنسية في كل من الجزائر، قسنطينة، وهران، مستغانم، عنابة، البليدة[2] ، وبمقتضى هذا المرسوم ونهاية المرحلة الثانية صارت 19 مدرسة، حيث تم الحاق 14 مدرسة بالأكاديمية وأصبحت مدعمة في إطار مدارس التعليم العام ومنهجيا[3].

انتشر التعليم الابتدائي في كل من الجزائر بحيث تشير الاحصائيات أن عدد المدارس الابتدائية بصفة عامة قد وصل سنة 1851م إلى 223 مدرسة، بينما كان العدد 25 فقط سنة 1846م الذي كان مدعم من طرف السلطات العسكرية والمدنية معا [4]، ويكمن الاستعانة ببعض شهادة أحد الفرنسيين دوماس مدير شؤون الجزائر 1850م في هذا الموضوع : " **أن التعليم الابتدائي كان أكثر انتشارا في الجزائر مما نعتقد عموما كما أظهرت علاقتنا مع أهالي المقاطعات الثلاث أن هناك 40 بالمئة من جنس الذكور الذين يعرفون القراءة والكتابة، كما يقدر دوماس أيضا بحوالي 2000 أو 3000 في كل مقاطعة عدد الشباب الذين يزاولون في المدارس القرآنية وحوالي 600 أو 800 عدد أولئك الذين يتمكنون من دراسة علوم القانون وعلوم الدين** "[5].

2 _ أما المرسوم الثاني الذي صدر في 30 سبتمبر من نفس العام الذي يخص التنظيم العربي والاسلامي وهذا بإنشاء ثلاث مدارس اسلامية في كل من الجزائر العاصمة وقسنطينة وتلمسان [6] ، كما استهدف من جهة أخرى تنظيم التعليم الفرنسي الرسمي بإيجاد متعاونين مع القوات العسكرية وهذا لإدراكهم لأهمية نشر التعليم الفرنسي بين المسلمين كوسيلة للقضاء على ثقافتهم الوطنية وبالتالي يتم تسهيل عملية دمجهم في المجتمع الفرنسي بمحاولة انشاء 15 مدرسة حكومية تمول باريس ثلاثة أرباع نفقاتها [7].

1أسماء، بوغديري، شهرة، كبابسة: **الزعامات المحلية ودورها في افشال المشروع الاستعماري الفرنسي 1848_1904م**، مذكرة نيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، 2023_2024م، ص 43.

2 رحيمة، مزير: مرجع سابق، ص15.

3 الشايب، بن داود: مرجع سابق، ص 45.

4آسيا، بلحسين رحوي: مرجع سابق، ص63.

5 مرجع نفسه، ص60.

6 أسماء، بوغديري: مرجع سابق، ص44.

7 ابراهيم، مهديد :**القطاع الوهراني ما بين 1850و1919م دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافة والهوية الوطنية**، منشورات دار الأديب، وهران _الجزائر، 2006، ص20.

ولعل من نتائج هدة السياسة والمراسيم الصادرة عن الادارة الاستعمارية اضطر الكثير من الأطفال أن يتركوا المدرسة بسبب الفقر الذي كانت تعيشه الأسر الجزائرية، فإذ كان التعليم الابتدائي إجباريا على أبناء الأوروبيين فإنه ليس كذلك بالنسبة لأبناء الجزائريين[1].

كما نجد دوماس وأوربان يصفان الحالة التي كان عليها التعليم آنذاك وكان كالآتي: " **كانت نتيجة سياستنا كارثية فقد أهملت جميع المدارس الابتدائية تقريبا وحلت الكارثة بالمدارس والزوايا الأقرب من مراكز الاحتلال، وهاجر الأساتذة إلى أطراف البلاد التي لم تكن بعد وقعت تحت سيطرتنا** .."[2].

1 خير الدين، بن ترزي :**التعليم في الجزائر خلال فترة الاحتلال**، مطبوعة بيداغوجية، المدرسة العليا للأساتذة بوزريعة، الجزائر، ص109، 11

2أسيا، بلحسين رحوي : مرجع سابق ، ص 61 .

خلاصة الفصل:

شهدت الجزائر في الفترة الممتدة بين عامي 1848م و1852م، تحولات عميقة وجذرية نتيجة الاحتلال الفرنسي، حيث تميزت هذه الفترة بتكثيف الاستعمار وتغير مختلف البنى الاقتصادية والسياسية وحتى الاجتماعية للبلاد، كما يمكن القول بأن هاته الفترة مرحلة حاسمة في تاريخ الجزائر لأن فرنسا قامت بترسيخ سيطرتها الاستعمارية كما أشرنا من خلال تغيرات جذرية في مختلف المجالات، ومن خلال هذا كله عاشت الجزائر أوضاع جد صعبة ، كما انتهجت الادارة الفرنسية الاستعمارية في الجزائر سياسة مبيتة تهدف من خلالها إلى فصل الحرفيين عن حرفهم ، بهدف توجيههم للعمل كأيادي عاملة رخيصة في المصانع الفرنسية أو توجيههم للعمل كخماس في الاراضي الزراعية، وبهذا ساهمت السياسة الفرنسية في تدمير القطاع الصناعي للأهالي، والزراعي بتجريدهم من أراضيهم، وتوجيههم للعمل في المستثمرات الفلاحية للكولون.

الفصل الثاني:

نابليون الثالث والذهنية الاستعمارية للجزائر

الفصل الثاني:

نابليون الثالث والذهنية الاستعمارية للجزائر

المبحث الأول: نابليون الثالث مولده نشأته، وصوله لحكم فرنسا

المبحث الثاني: الإدماج والحكم المدني من خلال وزارة الجزائر والمستعمرات

المبحث الثالث: المملكة العربية

تمهيد:

ارتبط حكم نابليون الثالث بتلك التغيرات الكبيرة التي حدثت في فرنسا أي بعد ثورة 24 فيفري1848ضد نظام لويس فليب ، والتي أدت إلى تغيير النظام برمته، وذلك بالتحول من الملكية إلى الجمهورية، ومن ثم قيام الجمهورية الثانية في تاريخ فرنسا، وهي الجمهورية التي تعهدت بوضع دستور لفرنسا وسيادة الشعب وتحرير الاقتصاد والملفت للانتباه هو أن النظام الجمهوري لم يلبث إلا أربعة سنوات أي من1848إلى 1852إذ سرعان ما حول إلى نظام امبريالي (إمبراطوري)، وهذا يعين أن الجزائر عاشت خلال عهد نابليون الثالث نظامين مختلفين في ظل حكم نفس الشخص أي أن رئيس الجمهورية (الأمير لويس نابليون) هو نفس الذي انقلب على النظام الذي كان يترأسه فأصبح هو الإمبراطور نابليون الثالث، أو ما أصبح يعرف بعهد الإمبراطورية الثانية وهذا يعين التنازل عن التعهدات السابقة وما يتبع ذلك من أبعاد للدستور واضطهاد الحريات والأحزاب والحكم بواسطة المراسيم[1].

فبعد سقوط الجمهورية الفرنسية الثانية، وقيام الإمبراطورية الثانية بزعامة الإمبراطور نابليون الثالث، الذي كانت فترة حكمه ثرية بأحداثها وأفكارها الاستعمارية الادماجية في الجزائر، والتي أثرت بشكل كبير على طبيعة النظام السائد في الجزائر والتي اتسمت باستعادة العسكريين نفوذهم بزعامة الحاكم العام راندون وتشجيعه لحركة الاستيطان الأوروبي، وبسبب الامتيازات بقيت هجرة الأوروبيين إلى الجزائر مستمرة، حيث سنرى في الفترة الممتدة من 1852م إلى غاية 1858م أيضا كما قلنا أن العسكريين واصلوا تجربة حكمهم بالجزائر بكل حرية والتي امتازت بالاضطراب والتعصب، بإنشائهم وزارة خاصة بالجزائر ألا وهي وزارة الجزائر والمستعمرات والتي تزعمها وزير مقيم في باريس سنتحدث عليه لاحقا بالتفصيل.

1 بوعزة، بوضرساية: المرجع السابق، ص 88.

المبحث الأول: نابليون الثالث مولده نشأته، وصوله لحكم فرنسا.

ولد تشارلز لويس نابليون بونابرت (Charles louis Bonaparte) المعروف باسم لويس نابليون بونابرت[1]، بتاريخ 20 أفريل 1808م بباريس في فرنسا [2]، وهو ابن نابليون لويس بونابرت ملك هولندا[3] (وان كان هناك من يشكك في نسب الاب لابنه) وابن شقيق نابليون الأول [4] (نابليون الثالث هو ابن أخ نابليون بونابرت الأول) وأمه هورتنس بوهارنيه)[5] وحفيد الإمبراطورة جوزيفين (.Hortense de Beauharnais)

ولد نابليون الثالث حوالي الساعة الواحدة صباحا بعد فترة حمل صعبة وليلة من المعاناة، أنجبته، والدته في المنزل كما هي عادة الولادة في ذلك الوقت، في قصر جميل يقع في شارع سيروتي (شارع لافيتي حاليا) في الدائرة التاسعة من باريس وهو المبنى الذي تم تدميره في شتاء عام 1899م وانشاء شارع بيلي ويل في وسط الحديقة.[6]

شكك المؤرخون في أصل نابليون الثالث الملكي، إذ أن ولادته كانت مثيرة للجدل[7]، فعندما حملت به والدته كانا والديه منفصلان أصلا لمدة تزيد عن ثلاثة أشهر ولم يلتقيا قط، بسبب وفاة رتنس" نابليون تشارلز " الابن البكر للويس، بسبب مرض لم يتمكن الاطباء من علاجه، فعبر كل من الزوجين عن حزنهما بشكل مختلف، فغادر الزوج إلى هولندا، بينما لجأت الزوجة إلى الموسيقى للتخفيف من ألم الفراق، ومع ذلك ارتحلت لزيارة إقليم البرانس العليا[8]، خلال هذه الزيارة يشير البعض أن زوجة لويس حملت بنابليون الثالث، وكما أشرنا سابقا أن هناك شائعات حول شجرة نسب نابليون الثالث فمثلا نجد في تقرير نشرته صحيفة لوبوان الفرنسية، ويقول الكاتب تقرير نشرته صحيفة لوبوان الفرنسية، ويقول الكاتب بودوين إكساباس: " **إن عائلة نابليون الثالث المستقبلية مثيرة للغرابة، حيث إن هناك العديد من الشكوك حول نسبه، فلم يحصل على الاسم الأول لتشارلز لويس**

1بهية، العيشي: **سياسة نابليون الثالث والمملكة العربية 1861_1870م**، مذكرة لنيل شهادة ماستر، تخصص المقاومة والحركة الوطنية، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ، جامعة يحي فارس، المدية ، الجزائر، 2022_2023، ص20. أنظر للملحق رقم 01.

2محمد، قاسم، حسني، حسين: تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا منذ الثورة حتى نهاية الحرب العظمى، مطبعة دار الكتب المصرية، القاهرة، ط 6، 1929، ص149.

3 ملك هولندا، ولد في أجاكسيو سنة 1778م وتوفي في ليفورن سنة 1848م، تزوج سنة 1802م هورتنسإبنةجوزيفين ورزق منها ثلاثة أولاد وهم: نابليون شارل، نابليون لويس، لويس نابليون، ينظر: يوسف، البستاني: **النسر الأعظم**، هنداوي، المملكة المتحدة، 2017 م، ص124، للمزيد ايضا انظر: عبد الوهاب، الكيلاني، **موسوعة السياسة**، ج 5، دار الفارس، عمان، ط 2، 1990، ص 529.

4صفية، لمواسي، هبة، زغدود: **قانون السيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863 وأثاره على الجزائريين**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، 2021-2022، ص13.

5" تزوجت سنة 1802 م لويس بونابرت شقيق نابليون، للمزيد انظر للمرجع السابق، يوسف، البستاني، المرجع السابق، ص 124، انظر للملحق رقم 02 .

6أسرار باريس، ألغاز صغيرة حول ولادة نابليون الثالث، تم الاطلاع عليه 2025/01/08، على الساعة 12: 00. www.aljazera. Net

7بهية، العيشي: مرجع سابق، ص20.

8 رابط الكتروني: مرجع سابق .

نابليون إلا بعد شهر من ولادته ولم يتم تعميده حتى عام 1810، الذي أصبح فيما بعد ملك هولندا، مثلما تقول حالته المدنية "[1].

حسب ما كتبه المؤرخ إيرك آنسو في الصحيفة الفرنسية التي أشرنا لها سابق يقول: **" أن أم نابليون الثالث قد واعدت العديد من الرجال والتي سحرتهم بجمالها "**[2].

كما تشير الشائعات أيضا أنه تم نسبه إلى 06 أشخاص من بينهم نابليون الأول نفسه، وقد أجريت التحاليل الجينية لنابليون الثالث ومقارنتها مع العديد من أفراد العائلة، إذ كان لديه خاصية الحمض النووي لسكان كورسيكا سردينا، وبهذا تم استنتاج أنه لا يرتبط بنابليون الأول من الناحية الجينية، ولكن هذه النتيجة لا تسمح بالتأكيد بأن تشارلز لويس نابليون (نابليون الثالث) ليس الابن البيولوجي للويس بونابرت، لكن لا يمكن استبعاده بأن يكون والده[3] ،بالرغم من الاشاعات هاته حول مولد ونسب نابليون الثالث إلا أن جده نابليون كان عطوفا معه ولم يسمح لأي أحد بالتقليل من شأنه [4].

عاش طفولته في كنف والديه وقضى شبابه متنقلا بين إيطاليا وألمانيا وسويسرا بعد صدور قانون نفي أسرة بونابرت من فرنسا[5] عام 1815م ومنعهم من استغلال ممتلكاتهم[6].

أما بخصوص المظهر الجسدي للأمير نابليون الثالث، فهناك العديد من الشهادات التي تصفه، ففي هذا الصدد تقول الكونتيسة ستيفاني دي تاشير دي لاباجيري: **"كان الإمبراطور قصير القامة إلى حد ما، لكنه كان يتمتع بالوقار "**، كما تقدم وثائق الشرطة وصفا لهيئته وقامته الجسدية إذ تحدد طوله(القامة) بـ 168 سم، وعلى عكس التخيلات بأنه يزداد طولا مع تقدمه في السن يبدو على العكس من ذلك وكأنه أصبح أقصر قامة، ففي عام 1846م عندما هرب من سجن حدد طوله 166 سم فقط [7]، إلا أن الدراسات الحديثة تؤكد ان طول الانسان يتوقف عن الزيادة في الحالات الطبيعية عند البلوغ وبالتالي لا يمكن ان يزداد طول الانسان أو حتى ينقص بعد البلوغ، ولعل ما أشير اليه بأن طول نابليون الثالث قد نقص يمكن تفسيره بوضعه الصحي فاذا ساءت حاله

---

1 رابط الكتروني: مرجع سابق.

2مرجع نفسه.

3مرجع نفسه.

4 بهية، العيشي: مرجع سابق، ص 21.

5 صفية، لمواسي، هبة، زغدودي : المرجع السابق، ص13

6 بشرى، برجم، سوسن، أوهيب: المرجع السابق، ص 27، 28

7Nablolon iii and womenheloved ,hectorfleischmann , transleted by D.A.S RaPPort , London , holden and hardinghan , p2

الصحية يمكن لظهره أن يبرز فيه شيء من التقوس وهو ما يجعله يظهر بمظهر فقدان بضعة سنتمترات من الطول ،و كما تثبته الوثائق الرسمية أن له شعر وحاجبان رماديان، وعيون رمادية وفم صغير وشفتان سميكتان وذقن مدببة ووجه بيضاوي ومنكبان عريضان وأنه منحى قليلا، " هكذا كان الأمير لويس نابليون من عام 1840 إلى عام 1848م كإمبراطور لم يتغير إلا قليلا "[1].

عرف على نابليون الثالث أنه ميال للنساء فقد أغوى" **العديد من النساء ورقص في الكثير من الحفلات ... كما لم يكن الزواج يشكل أهمية كبيرة بالنسبة له"**[2]، وحسب إطلاعنا في أحد المواقع الالكترونية بخصوص هذا الشأن، كان نابليون الثالث يملك عشيقات كثيرات خلال فترة حكمه فقد كانت علاقاته بهم مجرد نزوات جانبية ، ولعل أهم ماري لويزا إدواردز (1814_1894) عشيقته من اللندنية، والتي منحها نابليون الثالث لقب " كونتيسة إسبيل " ، إذ أدت ماري دورا هاما في المحاولة انقلابية الفاشلة في أوت 1840 م، كما قامت بزيارته في سجه عام 1840م و1841م[3].

تزوج نابليون الثالث سنة 1855م من أوجيني دي مونتيجوكونتس تيبا، فرزق بولدا سنة 1856م هو نابليون أوجين لويس جان جوزيف الملقب بالبرنس الإمبراطوري[4].

قام نابليون الثالث بعدة محاولات انقلابية، الأولى خطط لها في 29 أكتوبر 1836م وهو مرتديا زي ضابط مدفعية بعد أن قام بحشد الوفد إلى جانبه، فتمكن من الاستيلاء على ستراسبورغ والقى القبض على الحاكم، ولكن لسوء حظ لويس نابليون هرب قائد الحامية ليستنجد بالقوات العسكرية المرابط بالمدن المجاورة، فتمكنوا من محاصرة المتمردين الذين استسلموا بعد مقاومة يائسة، وفر لويس عائدا إلى سويسرا[5] ، لم تكن هذه المحاولة الانقلابية الاخيرة للويس بونبارت فبعد إقامته مع والدته التي كانت على فراش الموت، اضطر لمغادرة سويسرا عام 1838م [6]، ليحاول الانقلاب من جديد على بولون في 6 أوت 1840م، إلا أن محاولته هذه لم تكن أفضل من سابقتها، إذ ألقي القبض عليه وحكم عليه بالسجن في حصن هام الذي هرب منه عام 1846 م[7]، عن طريق

Previous reference, page 3: ,hectorfleischmann

ibid , p53 73 , 147,148

3 موقع الكتروني، تم الاطلاع عليه 07/05/2025، 14: 44، https .org. wikipedia: //

4 يوسف، البستاني: مرجع سابق، ص 124 . انظر للملحق رقم 04.

5 موقع الكتروني: مرجع السابق.

6 بشرى، برجم: مرجع سابق، ص 28.

7 بهية، العيشي: مرجع سابق، ص 23.

التنكر في ملابس رسام، كما قام بتزوير أوراق تحمل اسمه، بعدها لجأ إلى إنجلترا في 25 ماي 1846م[1]، وعندما انتهت الثورة في فرنسا سنة 1848م، رأى لويس فرصة جديدة لتحقيق أمله فعاد إلى بلاده وأخذ يستخدم اسمه والمبادئ التي كان ينادي بها عمه[2] لكسب الرأي العام، فبعد هذه الثورة اجتمعت الجمعية التأسيسية التي تم انتخابها بواسطة الاقتراع العام وبدأت عملها بإعلان مبدأ حق الانتخاب[3].

في ظل هذه الأحداث تم انتخابه في 04 جوان 1848م كمرشح للجمعية التأسيسية الوطنية وكنائب في أربع أقسام، ثم قرر الترشح للانتخابات التشريعية التي كانت في 17و 18 سبتمبر1848 م، كما أنه مرشح في الدوائر الأربعة التي انتخبته في جوان، وفي 25 سبتمبر تم المصادقة على انتخابه بالإجماع من قبل الجمعية وبعد صدور دستور الجمهورية الثانية في 4 نوفمبر 1848 م كان لويس نابليون مرشحا في الانتخابات الرئاسية الأولى عن طريق الاقتراع العام للرجال في فرنسا [4]، وأن يشغل منصبه لمدة 04 سنوات دون إعادة انتخابه مرة أخرى[5] ،في الاستفتاء الشعبي في 10 ديسمبر 1848م لانتخاب رئيس الجمهورية نال لويس بونابرت أكبر عدد من أصوات الناخبين، رغم وجود مرشحين اقوياء ك كافينياك مخلص المجتمع الفرنسي من الثوار الحمر، ولامارتين خطيب الشعب والشاعر والفيلسوف[6].

في 02 من شهر ديسمبر عام 1851م أي بعد انتهاء عهدته في حكم الجمهورية الفرنسية، قام لويس نابليون بانقلاب وأعلن حل الجمعية، ثم طرح دستورا جديدا على الشعب ليبدي رأيه فيه، كما دعا جميع الناخبين في فرنسا للتصويت بعد أيام محدودة ب "نعم" أو " لا " على القرار التالي: " **يرغب الشعب في الإبقاء على سلطة نابليون بونابرت ويعهد اليه بالسلطات الازمة لإقامة دستور على الأساس المقترح في اعلانه الصادر في 3 ديسمبر** "[7] ، لم يلبث بعدها أن قام بإلغاء الحكم الجمهوري وإعادة تأسيس الحكم الإمبراطوري وأطلق على نفسه اسم سمو الإمبراطور وجعله لقبا وراثيا، وأصبح إمبراطورا رسميا للفرنسيين في 3 ديسمبر 1852م باسم

1 بشرى، برجم: مرجع سابق، ص 28.

2صفية، لمواسي: المرجع السابق، ص 28.

3عمر عبد العزيز عمر: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر 1815_1919م**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2000، ص 90.

4 بشرى، برجم: مرجع سابق، ص 30، 31.

5 عمر عبد العزيز عمر: مرجع سابق، ص 90

6المرجع نفسه، ص 90

7عمر عبد العزيز عمر: مرجع سابق، ص 92

نابليون الثالث، بعد استفتاء نوفمبر 1852م الذي حاز فيه على غالبية الأصوات 7.824.000 صوتا مقابل 253149 فحكم على الفور بلقب الإمبراطور[1].

قاد نابليون الثالث العديد من الحروب ضد بروسيا وهذا ما ادى لتعرضه لهزيمة في معركة سيدان عام 1870م [2] مما أدى إلى انهيار امبراطوريته وفي عام 1871م عاد إلى المنفى في بريطانيا حيث مات في يناير عام 1873م[3].

المبحث الثاني: الإدماج والحكم المدني من خلال وزارة الجزائر والمستعمرات.

بعد 10 سنوات من تجربة الدمج الإداري والسياسي الأول[4] والتي بدأتها الجمهورية الثانية عام 1848م وواصلتها الامبراطورية الثانية في بداية عهدها[5]، منذ إعلان نابليون الثالث نفسه إمبراطورا على فرنسا في نوفمبر 1852م الذي عبر عن انشغاله بقضية الجزائر وقرر إتباع سياسة خاصة به تهدف إلى كسب رضى المستوطنين والعسكريين والمحافظة على الأمن والاستقرار بالجزائر، وقد أكد لمستوطني الجزائر فكرة إدماج الجزائر[6]، وهي سياسة وأسلوب جديد ومن جهة أخرى كان يخطط الانفراد بالسلطة في إطار إنشاء ما عرف " **بوزارة الجزائر والمستعمرات** " في 24 جوان 1858م [7]، والتي أسندت لهاته الأخيرة كل المصالح بالجزائر ما عدا التعليم والدين [8]، كما تم إلغاء الحكم العام واستبداله بمنصب القائد العام للقوات البرية والبحرية، وقد كانت هذه التجربة الأولى

1بشرى، برجم: مرجع سابق، 32

2علي محمد، محمد الصلابي: **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر تاريخ الجزائر إلى ما قبل الحرب العالمية الأولى**، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ص 654

3 بهية، العيشي: مرجع سابق، ص 24

4 شارل، روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 55.

5 يحي، بوعزيز: المرجع السابق، ص 18.

6د . عبد الله مقلاتي :**المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطني 1830_1962**، وزارة الثقافة، الجزائر ، 2016، ص136.

7 يحي، بوعزيز: المرجع السابق، ص18، للمزيد انظر: د عبد الله مقلاتي: **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1954م**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2014، ص103.

8عبد الكريم، حرمة: **مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وإنعكاستها على المجتمع الجزائري1834_1900**، أطروحة دكتوراه، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، قسم العلوم الانسانية، جامعة أحمد درايعية، أدرار، الجزائر، 2022_2023م، ص 75.

للحكم المدني بالجزائر، وامتدت هذه التجربة لمدة سنتين فقط من سنة 1858م إلى غاية 1860م، والتي أسندت رئاستها إلى ابن أخيه الأمير جيروم نابليون[1]، والذي كان بالغ التأثير على سياسة عمه[2].

وفي يوم 31 من شهر أوت سنة 1858م قال الوزير جيروم: " **نحن أمام مقاومة مسلحة صلبة يجب إخمادها بإدماج**"[3]، حيث أن هذا الأخير كان شديد الكره للاكليروس (رجال الدين) والعسكريين وصمم على تطبيق القوانين الفرنسية بحذافيرها في الجزائر وأيضا تفكيك المجتمع الجزائري وإضعافهم [4]، كما أنه لم يكن قد رأى الجزائر أصلا " **مجرد امتداد لفرنسا** " [5]، وأصر الأمير جيروم نابليون رفض الاقامة في الجزائر كل الوقت، بل أصر على الاقامة في باريس على الأقل أربعة أشهر في السنة وهكذا فان وزارة الجزائر والمستعمرات اشتغلت بعض الوقت في باريس [6]، بحيث تقرر إنشاء أمانة عامة في الوزارة تشرف على قضايا العدالة والشؤون الدينية وكذا التعليم، إضافة إلى ثلاثة إدارات رئيسية تمثلت في: الأولى إدارة الشؤون الداخلية أما الإدارة الثانية فتمثلت في إدارة الشؤون المالية، والثالثة إدارة الشؤون العسكرية والبحرية، ومن مجموع هذه المصالح تشكل المجلس الأعلى للجزائر والمستعمرات وكان هذا المجلس عبارة عن هيئة استشارية لوزارة الجزائر[7] ، ومن بين أهم المهام التي أسندت لهاته الوزارة عملها على توحيد المصالح الحكومية والهيئات المتواجدة بالجزائر، وربطها مباشرة بمصالح السلطة المركزية الأم باريس، في حين كانت مهمتها الثانية هي إعادة تنظيم الأمور الإدارية بالجزائر [8]، كما أحدثت ست مناطق فرعية جديدة وأنشئت خمس مفوضيات مدنية في غير المنطقة العسكرية وأنشئت مجالس عامة وأصبح التراب الجزائري مقسم إلى تراب مدني وتراب عسكري لكنها وسعت الأولى على حساب الثانية .[9]

وكان من المفروض أن تسير الأمور سيرا طبيعيا لكن الوزير الجديد " الأمير جيروم نابليون " وجد نفسه في أوضاع غير مرضية لكونه اختلف مع عمه الامبراطور حول سياسته بايطاليا[10] وأيضا بمعارضة العسكريين بالجزائر

---

1 الأمير جيروم نابليون: ولد في أجاكسيو سنة 1784م وتوفي في فيليجنيس سنة 1860 هو ملك وستفاليا، تزوج أولا إليزا باترنس سنة 1803م فرزق ولدا سمي جيروم 1805_1870م، وتزوج ثانيا بعد طلاقه من زوجته الأولى كاترين أميرة ورتمبرج سنة 1808م . للمزيد انظر: **يوسف، البستاني**: المرجع السابق، ص 124، انظر للملحق رقم 04.

2 رحيمة، مزير: المرجع السابق، ص 29.

3 بشرى برجم، سوسن أوهيب: المرجع السابق، ص37.

4 يحي، بوعزيز: مرجع سابق، ص17 .

5شارل، روبير أجيرون: مرجع سابق، ص56.

6 أبو القاسم، سعد الله: **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار البصائر، الجزائر، 2007، ص100.

7 عمار، بوحوش: المرجع السابق، ص127.

8ريمة، بن نوي: المرجع السابق، ص29.

9**سوسن ، أوهيب : مرجع سابق ، ص**37.

10يحي بوعزيز: **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، دار البصائر، الجزائر، ط خ، 2009، ص122.

[1] لسياسته التي تؤيد بصورة مطلقة اتجاه المعمرين الأوربيين الذين يرون بأن الجزائر فتحت لهم بالقوة ومن حقهم أن يطردوا الجزائريين من أراضيهم وممتلكاتهم ويستولوا عليها ويتقاسموها فيما بينهم [2].

كما أن ماكماهون[3] أكد أن جيروم وإن كان قد درس جميع الوسائل الاستعمارية في الأمريكيتين إلا أنه ورغم ذلك لم يكن يحسن فهم المعظلمة الجزائرية ولم يقرأ حساب لمليونين ونصف من الجزائريين الذين زعموا أن يقاتلوا دفاعا عن استقلالهم [4] وعندما عين الامبراطور الجنيرال ماكماهون الذي لم يكن يعرف الجزائر إلا القليل مثله مثل الأمير جيروم، حيث اكتفى بالاعتماد على نصائح الكولون والمكاتب العربية وعند توليه منصب القائد الأعلى للقوات البرية والبحرية وصلت تعليمات من الأمير جيروم والتي جاء فيها: " **يجب احالة الجزائر للمجلس الحربي لمحاكمتهم لأن العسكريين لم يعد بإمكانهم إصدار القوانين والأحكام ضد المتهمين بالجرائم واحلال الأمن** "[5]

كان الهدف وراء ذلك إقصاء المكاتب العربية التي كانت لها السلطة المطلقة على الأهالي، والتظاهر بإعطاء الفرصة للجزائريين من أجل الدفاع بأنفسهم، ولكن بعد المناورات التي حدثت بين ماكماهون والمكاتب العربية التي كانت تبحث عن عودة الحكم العسكري، قام جيروم بإلغاء تعليمته وإنشاء بدلها لجنة انضباطية تقوم بدراسة حالات الجزائريين المتهمين ونفيهم من الجزائر بحجة أنهم يشكلون خطرا عليهم[6] ، وبسبب كل هذه المشاكل التي واجهته اغتنم جيروم فرصة ذهابه إلى إيطاليا لعقد قرانه مع ابنة ملك سردينيا، فأعلن هناك تنازله عن منصب وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 07 مارس 1859م، والذي خلفه مؤقتا روهر[7] الذي كان وزيرا للفلاحة والتجارة لمدة قصيرة[8] ، في24 مارس 1959م – Chasseloup » « loubat ثم خلفه الكونت شاسلو لوبا[9] ،وقد سارعلى نفس سياسة الأمير جيروم في الأمور السياسية تحت مراقبة وزير الحربية، كما كان حريصا على

---

1 عبد الله، مقلاتي: مرجع سابق ، ص103.

2 يحي، بوعزيز: كفاح الجزائر خلال الوثائق، مرجع سابق ،ص122

3 أنظر للملحق رقم 05

4 يحي، بوعزيز: كفاح الجزائر خلال الوثائق، مرجع سابق ،ص122

5 ريمة، بن نوي: مرجع سابق ، ص30. للمزيد انظر أيضا: ابو القاسم، سعد الله: **الحركة الوطنية الجزائرية1830_1900**, ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1992، ص324

6سعاد، مزير، رحيمة، مزير: المرجع السابق، ص30

7يحي بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال الوثائق، مرجع سابق ،ص123

8شارل، أندري جوليان: تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار 1827_1871م، تر: جمال فاطمي، نادية الأزرق وآخرون، ج1، دار الأمة، الجزائر، ط1، 2008، ص699

18059_1873م عين وزيرا للجزائر والمستعمرات في 25 مارس 1859م واصل مهامه إلى غاية 24 نوفمبر 1860م أين أصبح وزير الحربية والمستعمرات، انظر:

تحقيق رغبة الامبراطور في دمج الجزائر وإلحاق شؤونها بالوزارات الفرنسية المعنية، إرضاء مطالب الكولون والعسكريين ...وفي هذه الأثناء ظهرت كتابات جديدة عن الجزائر ثبتت أصحابها فائدتها لفرنسا وعلى المترجم العسكري الفرنسي[1] « Ismail Urbain »رأسهم أسماعيل عربان (أوربان) الذي اعتنق الاسلام والمبادئ السانسيمونية معا[2]، كما تم إلغاء القضاء الاسلامي الذي أعيد تنظيمه في عام 1854م لأنه كان يستمد أحكامه وقوته من القرآن والسنة النبوية، لذلك عملت فرنسا على إنهاء مصدر قوتها وقوة تمسك المجتمع الجزائري[3].

حسب مرسوم 31 ديسمبر 1859م أخضع الجهاز القضائي الاسلامي للعدالة الفرنسية من جديد وجرد القضاة المسلمين من معظم سلطاته بواسطة الاجراءات التالية:[4]

_ تجاهل لمشروع مبدأ الفصل بين السلطات بمنحه الحاكم العام سلطة النظر في الطعون المشكلة ضد الأحكام التي يصدرها القضاة المسلمين فأصبحت المجالس الإسلامية مجرد مجالس استشارية .

_ أخضع القضاة المسلمين من جديد لرقابة القضاة الفرنسيين.

_أعاد العمل بمبدأ "خيار التقاضي" فأصبح للمتقاضين للمسلمين حق الاختيار بين اللجوء إلى العدالة الاسلامية أو إلى العدالة الفرنسية .

_ كذلك أجبر المتقاضين المسلمين على اختيار محامين فرنسيين من أجل الدفاع عنهم أمام المحاكم الفرنسية.[5]

لقيت هذه السياسة الجديدة التي انتهجتها وزارة الشؤون الجزائرية والمستعمرات معارضة شرسة من طرف العسكريين وكذا ضباط المكاتب العربية، وهذا كله من خلال رفضهم وضع كل السلطات الادارية للجزائر في

محمد الأمين، بن يوسف: **ملكية الدومين وتطور الاستيطان في الجزائر**، رسالة ماجستير، اشراف د. موفقس ، كلية العلوم الانسانية والحضرات الاسلامية، قسم التاريخ، جامعة وهران، 2013-2014، ص 276، أنظر للملحق رقم 06 .

1انظر الملحق رقم 07.

2 أبو القاسم، سعد الله: الحركة الوطنية الجزائرية ،المرجع السابق ، ص 324.

3رحيمة، مزير: مرجع سابق، ص30.

4سوسن، أوهيب، بشرى برجم: مرجع سابق، ص38.

5د. رمضان بو رغدة: **جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830_1892م**، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، د. مج، ع4، الجزائر، جانفي 2009، ص18.

باريس [1] ، التي تم خلال هذه الوزارة إنشاء 17 قرية استيطانية، كما وزعت 4600 قطعة أرض زراعية مجانا على المهاجريين الأوروبيين، مما يكشف مزايا هاته الأخيرة وخدمتها الا محدودة للمستوطنين الأوربيين في كل من الجانب السياسي والاقتصادي والاداري .[2]

بعد اقناع الامبراطور نابليون الثالث بآرائهم نزل بميناء الجزائر في زيارته الأولى للجزائر يوم 17 سبتمبر 1860 م هو وزوجته الإمبراطورة أوجيني، وقد كانت هذه الحاكم الزيارة بعد الأزمة الاقتصادية لسنوات "1858_1860م" والتي أدت لتراجع عجلة التطور داخل المستعمرة، دعا من خلالها ضرورة تشجيع الاستيطان الرأسمالي الكبير على الاستيطان الصغير المدعم من قبل الدولة، وقد ركز هنا على الوقوف عند أسباب الأزمة التي أثرت كثيرا على فرنسا وايجاد حلا لها وليس بدافع الوقوف على واقع الجزائريين [3]، وفي 26 نوفمبر 1860 م تم الغاء وزارة الجزائر والمستعمرات من طرف نابليون الثالث، وأعاد منصب العام العسكري بصلاحيات أوسع وهذا بتعيين الجنيرال بيليسي[4] حاكما عاما جديدا، وقد كان هذا الأخير على اتصال مباشر بالإمبراطور وتابع لوزير الحرب ويتمتع بصلاحيات واسعة ويعاونه مجلس استشاري[5].

1عبد الكريم، حرمة: المرجع سابق، ص 76.

2 يحي ، بوعزيز : سياسة التسلط الاستعماري ، المرجع السابق ، ص 19 .

3حياة، سيدي الصالح: **البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائريين خلال القرن التاسع عشر**، مطبوعة بيداغوجية، ص 3، 4.

4 أنظر للملحق رقم 08.

5 بشير، بلاح: المرجع السابق، ص142.

المبحث الثالث: المملكة العربية

المملكة العربية مصطلح أو تعبير ظهر في الستينات من القرن الماضي(19)[1]، وقد ظهر لأول مرة في عهد نابليون الثالث بتاريخ 1 نوفمبر 1861م [2]، ويقصد به جعل الجزائر مملكة عربية [3]، يرأسها أحد أبناء العرب أمثال الأمير عبد القادر [4] نيابة عن نابليون الثالث [5] امبراطور الفرنسيين ولكي يتقرب نابليون الثالث للشعب الجزائري قام بإخراج الأمير عبد القادر من السجن[6].

فكرة المملكة العربية ليست وليدة 1860م بل فكر فيها منذ 1858م وذلك في رسالته التي بعثها إلى المارشال بيليسي ونشرتها الجريدة الرسمية للإمبراطورية الفرنسية "المرشد العام " والتي كانت تصدر بالجزائر[7].

كما تم إلغاء نابليون الثالث النظام الجمهوري سنة 1852م وانشائه الامبراطورية الثانية وأصبح كل شيء تحت يده بعد أن عمل على كسب ولاء الجيش والشرطة وكذلك كبار المسؤولين في الدول، حيث أعطى انطباعا للأوروبيين في الجزائر بأنه يؤيد فكرة اندماج الجزائر في فرنسا [8]، وأمر بإنشاء وزارة الجزائر لكن هذه الوزارة لم تدم طويلا، في هذه الأثناء قام الامبراطور نابليون الثالث بإعداد مشروع المملكة العربية وتكون هيئتها الأولى على شكل فيدرالية عربية واسعة في منطقة المتوسط تظم المغرب العربي حاليا ومنطقة شمال الغربي لليبيا [9] ، وهذا من خلال تصريحه في خطابه سنة 1852م بمدينة بوردو الفرنسية حيث أعلن هناك مملكة قوية لمدينة مرسيليا ينبغي إدماجها في فرنسا وفي الحقيقة كان نابليون يخطط للانفراد بالسلطة فحسب [10]، وما يؤكد هذا قوله: " **إننا في مدينة مارسيليا تقابلنا في الواجهة مملكة واسعة علينا ضمها إلى فرنسا** "[11].

سافر نابليون الثالث للجزائر ف سبتمبر من عام 1860[12] وهذا بعد تأثره بأفكار وآراء مستشاريه[1] وخاصة اسماعيل أوربان الذي بذل جهدا كبيرا للإشهار بأفكاره من خلال كتاباته في الصحف ونشره للعديد من

---

1 بهية، العيشي: مرجع سابق، ص45.

2زوينة، بن عمارة: المرجع سابق، ص424.

3 سعاد، مزير، رحيمة مزير: مرجع سابق، ص41.

4 عمار، بوحوش: المرجع السابق، ص128.

5 أبو القاسم، سعد الله: مرجع السابق، ص11.

6 د. علي محمد، محمد الصلابي: المرجع السابق، ص654.

7 رحيمة، مزير: المرجع السابق، ص41.

8طيب، العيد، نادية ، هزيل: المرجع السابق، ص37.

9جمال، خرشي: **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830–1862**، تر: عبد السلام عزيري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009، ص243.

10 طيب، العيد: المرجع السابق، ص37.

11مزهورة، حسين الحاج: **مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر 1852_1870م**، مجلة العلوم التربوية والاجتماعية، مج 7 (1) جامعة مولود معمري، تيزي وزو، الجزائر، جانفي 2020، ص1.

12، جمال، خرشي: مرجع سابق، ص243.

الكتب حول الموضوع وبما أن نابليون كان يسمع لهذا الأخير اقتنع بأفكاره وحاول تجسيدها في مشروع سياسي[2]، ومشروع **"المملكة العربية"** ماهي إلا مجرد فكرة انحرفت في شكل قانون عرف بالسيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863م الذي سنفصل فيه لاحقا، والتي أنسبها المؤرخون لإسماعيل أوربان [3] ، وقد عبر عن أفكاره في رسالة إلى الحاكم العام المارشال بيليسي بتاريخ 06 فيفري 1863م [4] يقول فيها: **" إن الجزائر ليست مستعمرة بأتم معنى الكلمة ولكن هي مملكة عربية لأهالي مثل الكولون _ الحق في أن أقوم بحمايتهم إني إمبراطور العرب كما أنني إمبراطور الفرنسيين "**[5]، ويبدوا من خلال قوله هذا أنه يعمل على تحقيق سياسة كفيلة لتجسيد المصالحة بين المعمرين[6]، والتوفيق بين النظاميين المدني والعسكري وإيجاد منظومة تشريعية قضائية تضمن حقوق مختلف الفئات الاجتماعية في الجزائر[7]، إلا أن الواقع كان عكس ذلك فالأخير أعلن في نفس الرسالة عن فكرة إنشاء الملكية الفردية وهذا من خلال تقسيم القبائل إلى دواوير لتسهيل عملية مصادرتها، وكان يحاول إقناع العرب من أجل التكيف مع فكرة المملكة العربية التي طرحها [8]، كما أن هاته الرسالة تبدوا كخطوة أولى نحو الهدف فهي تهدف إلى:

_إقناع العرب أن فرنسا لم تأت إلى الجزائر لتقمعهم أو لسلب ممتلكاتهم ولكن لتساعدهم على الاطلاع والاستفادة من مزايا الحضارة [9]، لكن لكي تنقل لهم محاسن المدنية [10] فقد ركز على مسامع المسلمين قوله: **" إن فرنسا لم تأت لتدمير قومية شعب ....إني أريد أن أزيد في رفاهيتكم وأجعلكم تشاركون أكثر فأكثر في إدارة بلدكم "**[11].

---

1 يحي، بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق ، ص19.

2 زهير، إحدادن: **شخصيات ومواقف تاريخية**، منشورات دحلب، الجزائر، د ط، 2012، ص117.

3 مرجع نفسه، ص118.

4شرف، موسى: **موقف الكنيسة الكاثوليكية من سياسة نابليون الثالث بالجزائر بين 1867–1870م**، مجلة المفكر، مج السابع، ع الأول، البيض، جوان 2023م، ص10.

5 زهير، إحدادن: المرجع سابق، ص118

6زوينة، بن عمارة: مرجع سابق، ص424

7حمودي، إبرير: **الهوية الوطنية الجزائرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد نابليون الثالث 1852_1870**، مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية، مج 06، ع01، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2021، ص 64.

8 زوينة، بن عمارة: مرجع سابق، ص424.

9 زهير، احدادن: المرجع السابق، ص119.

10 د علي محمد ، محمد الصلابي: مرجع سابق ، ص 655 .

11شارل، روبير أجيرون: المرجع السابق، ص 60، 61.

ـ إلى الاستنكار بسياسة التطويق التي كانت تطبقها فرنسا في الجزائر واستبدالها بسياسة تحديد الملكية التي ترمي إلى الاعتراف بملكية الأهالي لأراضيهم والحفاظ عليها وردع الكولون من الاستياء عليها [1].

ـإلى توزيع المهام بين العرب والكولون فالعرب يقومون باستعمال الأراضي وتربية المواشي والكولون يقومون باستعمال الغابات والمعادن وانشاء المصانع [2].

ـ وأن الجزائر خزان فرنسا اقتصاديا وذلك عن طريق استغلال الثروات وتشجيع حركة الصادرات لنقلها إلى فرنسا وأوروبا [3].

بعد إعلانه لمرسومه الشهير السيناتوس كونسيلت في 22 أفريل 1863م كما أشرنا سابقا ليتبعه بعد ذلك زيارة قام بها الامبراطور نابليون الثالث إلى الجزائر للمرة الثانية بين 3 ماي إلى 7 جوان 1865م وهي الزيارة التي عمقت الفجوة بينه وبين المعمرين والفرنسيين بشكل عام في الجزائر وفرنسا أكثر فأكثر وذلك عندما اعتبر الجزائر مملكة عربية ومستعمرة أوروبية في خطاب ألقاه أمام السكان فتعالت الأصوات المعارضة من استحالة فصل الجزائر عن فرنسا: " **ستكون الجزائر مملكة فرنسية وليس مملكة عربية، مستعمرة فرنسية وليس أوروبية، حامية فرنسية وليس معسكرا فرنسيا** "[4].

وفي سنة قام نابليون بإرسال رسالة إلى ماكماهون تضمنت 88 صفحة حملت عنوان سياسة فرنسا في الجزائر وأراد من خلال هذا التصريح طمأنة الكولون والعرب وبذلك محاولة التوفيق بينهما بما يخدم مصالح فرنسا طبعا [5]، والتي يؤكد فيها على ضرورة استثمار الجزائر وتدعيم الوجود المسيحي بالجزائر [6]، وعلى إثر هذه الرسالة صدر قانون الأحوال الشخصية 1865م والذي أتاح للجزائريين الجنسية الفرنسية والدخول أيضا للخدمة العسكرية خارج الجزائر [7].

1سعاد، مزير: المرجع السابق، ص42.

2زهير، احدادن: مرجع سابق، ص119.

3مزير، سعاد، رحيمة، مزير: مرجع سابق، ص42.

4 شرف موسى: مرجع سابق، ص 10، 11.

5 حياة، سيدي الصالح: المرجع السابق، ص 4، 5.

6مزير، سعاد، رحيمة، مزير: مرجع سابق، ص 42.

7 طيب، العيد، نادية، هزيل: المرجع السابق، ص 40.

ومن بين القوانين التي سنت لتطبيق سياسة المملكة العربية مرسوم 21 مارس 1867م أو ما يطلق عليه التشريع الجديد المكاتب العربية والتي كانت مهامها تحضر المراسلات وجميع الوثائق المتعلقة بالسياسة مستخدمي الشؤون الأهلية [1]

أهم الوسائل التي استخدمتها فرنسا لتطبيق سياسة المملكة العربية هو اخضاع القضاة الاسلامي للمكاتب العربية والمحاكم الفرنسية وكذلك إلغاء القانون الجبائي الاسلامي في المناطق الخاضعة لاحتلال وتطبيق القانون المدني الفرنسي على الجزائر مع محاولة استمالة قضاة الجزائريين الذين نجحت مع بعضهم مثل القاضي محمد الشاذلي القسنطيني وعزل العديد منهم وسجنهم وحتى نفيهم مثل ما فعلت بالقاضي محمد بن العنابي[2].

نتج عن هذه السياسة المتناقضة لنابليون الثالث التي أراد بها ارضاء جميع الأطراف وكسبهم:

- استفحل شأن اليهود الساكنين في الجزائر.
- ضعفت السلطة العسكرية بمجرد انهيار الامبراطورية الفرنسية 1871م.
- اتسع الصراع بين المهاجرين الأوربيين والمهاجرين الفرنسيين.
- ازدادت الأمراض والمجاعات في الجزائر أهمها مجاعة سنة 1868م .
- اتسعت حركة التبشير بقيادة لافيجري,
- خيبة أمل السان سيمونيين[3].

1سعاد، مزير، رحيمة، مزير: مرجع سابق، ص 43.

2مرجع نفسه، ص 43.

3 أحميدة، عميراوي: **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى، الجزائر، ط2، 2004، ص 129، 130.

خلاصة الفصل:

ومن خلال هذا الفصل تبين لنا نابليون الثالث قد ترأس الجمهورية الفرنسية الثانية من 10 ديسمبر 1848م إلى غاية 02 ديسمبر 1851م ومن ثم أصبح بصفة رسمية امبراطورا للفرنسيين من ديسمبر 1852 م إلى 4 سبتمبر 1870 م، كما أنه من خلال سياسته التي جاء بها هذا الأخير في عهد الامبراطورية الفرنسية بالجزائر ومحاولاته في تطبيق سياسة الادماج بين الجنسي العربي والأوربي وهذا بتطبيق سياسته الجديدة وهي انشاء وزارة المستعمرات التي أسندت اليها كل الامور المتعلقة بالإدارة لكنها باءت بالفشل .

الفصل الثالث:

سياسة نابليون الثالث من خلال القوانين التي سُنت لتمكين الاستعمار الفرنسي من الجزائر

الفصل الثالث:

سياسة نابليون الثالث من خلال القوانين التي سُنت لتمكين الاستعمار الفرنسي من الجزائر

المبحث الأول: سياسة تمكين الاستعمار بتشجيع الاستيطان

المبحث الثاني: القانون المشيخي سيناتوس كونسيلت 1863م

المبحث الثالث: قانون الأحوال الشخصية 1865م

تمهيد:

في عهد الامبراطور نابليون الثالث اصدرت الوزارة الفرنسية جملة من القرارات التي تهدف من خلالها التحكم في الجزائريين واخضاعهم لنفوذها وقد شعر نابليون الثالث بهذه السياسة المجحفة والهادفة لتحطيم الشخصية الجزائرية ففي سنة 1860م قام نابليون بزيارة إلى الجزائر ولاحظ المأساة التي لحقت بالشعب الجزائري فقام بإصدار رسالة إلى "المارشال بيليسي " والتي كانت تهدف من ورائها التحكم في الجزائريين.

بعد إلغاء نابليون الثالث النظام الجمهوري سنة 1852م وإنشاء الامبراطورية الثانية ترسخت مقاليد الحكم في يده وغدا الامر الناهي في الامبراطورية الفرنسي لا تزاحم سلطته سلطة أخرى خاصة بعد أن كسب ولاء الجيش والشرطة وكبار المسؤولين في الدول حيث أعطى انطباعا للأوروبيين في الجزائر بأنه يؤيد فكرة الادماج ففي سنة 1863 أعلن نابليون عن سياسته التي كان يرى فيه رشيدة بالنسبة للجزائر الاسلامية فكانت من السياسة الأولى الأهلية التي سلكت بحكمه منذ وقع الاحتلال الفرنسي ذلك أن نابليون الثالث لم يتجاهل مثل من سبقه وجود العنصر الاهلي ولم يتجاهل أن لهذا العنصر حقوقا وأنه يجب أن يعيش وكتب إلى بيليسي: **"اني لست الامبراطور الفرنسين فقط بل انا الامبراطور العرب ايضا".**[1]

تعتبر التشريعات والقوانين الفرنسية التي طبقت على المجتمع الجزائري خاصة في عهد الامبراطورية الثانية ومنذ صعود نابليون الثالث إلى الحكم من بين المشاريع الاستعمارية التي تهدف إلى الحاق الجزائر بفرنسا وإخضاعها في جميع المستويات سواء السياسة الاقتصادية الاجتماعية العسكرية وغيرها وفي عهد الامبراطورية الثانية تحديدا وضع نابليون ترسانة من التشريعات الضاربة لاستهداف الاراضي الجزائرية ودمجها مع فرنسا فسن مجلس الشيوخ سنتي 1863_1865م بهدف تطوير القوانين المتعلقة بحيازة الأراضي وتنظيم الأحوال الشخصية وكذلك مشروع المملكة العربية مستكملة بذلك قوانين الجمهورية الثانية وتحقيق أهدافها لإنجاح سياسة الامبراطورية الثانية. [2]

1طيب، العيد، هزيل، نادية: مرجع سابق، ص 37.

2 بشرى، برجم، سوسن، أوهيب: مرجع سابق، ص 4645.

المبحث الأول: سياسة تمكين الاستعمار بتشجيع الاستيطان.

تعتبر الحركة الاستيطانية من السياسات التعسفية الزجرية التي جاء بها الامبراطور نابليون الثالث في الجزائر وطبقت بصفة كثيرا بين سنتي 1848م_1852م بعد سقوط لويس فيليب وزوال نظام الحكم المدني، وتعتبر سياسة الاستيطان نحو الجزائر ظاهرة بشرية تاريخية مرتبطة بعدة ظروف اقتصادية وديموغرافية[1] وحتى شخصية، إلا أن الهدف من تشجيع حركة الهجرة الاستيطانية الأوربية نحو الجزائر اندرجت ضمن استراتيجية الإدارة الاستعمارية الفرنسية في تمكين الاستعمار الفرنسي للجزائر عن طريق تمكين المستوطنين من إنشاء مستوطنات لهم بالجزائ ، قام نابليون الثالث بعدة سياسات استعمارية منها سياسة الهجرة والاستيطان التي طبقها في الجزائر[2]، فأخذت الهجرة والاستيطان شكل سياسة الغزو التوسعي الاستعماري في عهد الإمبراطورية الثانية طول 20 سنة[3]، حيث باشرت الإدارة الاستعمارية عمليات الاستيطان في 17 فيفري 1852م بتحركات عسكرية تمثلت في تكوين فرق عسكرية من الجلفة ووهران ومعسكر وسعيدة وصلت حتى أسوار الأغواط في 4 ديسمبر 1852م لاحتلالها ، واشتبك المقاومون مع الأعداء إلا أن الفرنسيين حققوا الانتصار وأعلنوا السيطرة على الأغواط[4]، وبدأ بعد ذلك توسيع الاستيطان العسكري[5] ،مما جعل العديد من الأوروبيين يستقرون بالضواحي الغربية من المدن بتحويل 259 قطعة أرض للاستغلال الخاص[6]، ونلاحظ من خلال دراستنا لهذا الموضوع حول الاستيطان نجده يرتكز على نمطيين ذات طابعين هما:

- استيطان عسكري واستعماري وصناعي وريفي.
- استيطان اختياري أو اجباري أي يختار المستوطنين المكان أو يجبروا على الانتقال اليه .

وبالتالي نجد أن الاستعمار يعمل على تشجيع الاستيطان الأوروبي من أجل إيجاد شعب فرنسي بالجزائر[7]، فالملاحظ أن منذ سنوات 1830-1834م قررت الحكومة الفرنسية توسيع الاحتلال في كل أقطار الجزائر

1طيب، العيد، هزيل، نادية: مرجع سابق، ص14.

2 ريمة، بن نوي: المرجع السابق، ص 20.

3عبد الله، حوامرية، عبد الله، حوالة: المرجع السابق، ص 50.

4 للاستفاضة حول معركة الاغواط والمجازر التي ارتكبها الجيش الفرنسي في حق سكان مدينة الاغواط راجع مذكرات الضابط الفرنسي الذي كان شاهدا على كل احداث تدمير مدينة الاغواط.

Pein.M.Th: Lettres Familiéres Sur L'Algérie un petit royaume arabe, Ch, Tanera , Libraire - ,Paris 1871

5العربي منور: **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19**، دار المعرفة، الجزائر، 2006، ص 20.

6صالح فركوس :**تاريخ الجزائر مما قبل إلى غاية الاستقلال**، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2016، ص 335، 336.

7عائدة، فوزاري، وهبة، لعياشة: **سياسة الاستيطان الفرنسية في الجزائر من 1870_1900م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تاريخ المغرب الحديث، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة 2019_2020م، ص 8.

والاحتفاظ بالجزائر وتنفيذ مشروعها الاستيطاني التي كانت تريد من خلاله تعميره بالجنس الأوروبي وانتزاع أراضي السكان الأصليين[1]، فسياسة الإمبراطور نابليون الثالث تجاه الجزائر اتسمت على مبدأ عدم الاستقرار والتهجير والاستيطان الأوروبي، فقد نشطت حركة الاستيطان الأوروبي نشاطا واسعا بالجزائر ابتداء من عامي 1870_1871م، واتجهت نية الإدارة الفرنسية الاستعمارية إلى غزو أرياف الجزائر الداخلية وتوطين العنصر الأوروبي بها[2]، فواصل الاستعمار عمليات الاستيطان والسياسات التعسفية القمعية خاصة في عهد الجمهورية الثانية والامبراطورية الثانية، فقد شهدت الجزائر حركة استيطانية نشيطة خاصة في عهد بيجو بعد أن اقدم على جلب العديد من المهاجريين بواسطة الإشهار الذي كانت تقوم به فرنسا في بلادها فبين 1840_1846م وفد على الجزائر أكثر من 194887 مهاجر أوربي ، لقد كان تزايد السكان الأوربيين في تطور ملحوظ يقابله انتشار وتطور المستعمرات الأوربية[3].

فنابليون الثالث وعد الفرنسيين أثناء زيارته إلى الجزائر 1860م بتشجيع حركة الهجرة والاستيطان في هذه الأراضي الذي ستظل فرنسية دائما، صرح أيضا خلال زيارته الثانية سنة 1865م بأنه أعد مائة مليون فرنك لتشجع هذه الحركة ويعني ذلك تحطيم المجتمع الجزائري وطرده من أراضيه .[4]

استمرت سياسة الغزو والتوسع الاستعماري طوال العشرين سنة رافقت عهد الإمبراطورية الثانية، وعانى الجزائريون ويلات الحروب والدمار، غير أن هذه السياسة لم تكن إلا وسيلة لتطبيق أساليب الهجرة التي فتحت أمام الأوربيين عامة وأمام الفرنسيين خاصة لتوطينهم في الجزائر المحتلة وقد ارتبطت عملية الاستيطان والهجرة بعملية الاستعمار منذ البداية.[5]

الى جانب سياسة التوسع الاستعماري اتخذت حكومة نابليون الثالث تتحول تدريجيا من سياسة الاستيطان العسكري إلى سياسة الاستيطان الحر بتأييد الرأسمالية.[6]

والملاحظ ان في عهد الإمبراطورية الثانية استعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر بزعامة الجنرال راندون (1852-1858)الذي بدوره شجع عملية الاستيطان بالجزائر حيث بنى حوالي 56 قرية استيطانية أوربية وفي 18جوان 1852، تم إصدار قرار ينص على إنشاء بلديات في المستعمرة الجزائرية يتولى شؤونها ضباط الحالة المدنية

1أرزقي، شويتام: المرجع السابق، ص 190.

2يحي، بوعزيز: المرجع السابق، سياسة التسلط الاستعماري، ص15_30.

3محفوظ ، قداش :**جزائر الجزائريين**، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، الجزائر، 2008، ص153-159.

4نبيل، شريخي، محمد، عيساوي : المرجع السابق، ص 141.

5بسام العسلي: **محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية**، دار النفائس للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت _ لبنان، ط 1، 1982، ط 3، 1990، ص72.

6 سوسن، اوهيب، بشرى، برجم: مرجع سابق، ص35.

وقد طبق راندون سياسة الحصر على الأراضي لتوفيرها لرجال أعمال القادمون من فرنسا كما أنه ينزع الأراضي التي تفوق حاجة ملاكها ومنحها للمعمرين بموجب قانون 1851 وكانت سياسة راندون في هذه الفترة قد تميزت بالتقلب لأنه كان يسعى إلى أن يرضى الجزائريين من جهة وشجع الاستيطان الرأسمالي عن طريق الشركات الرأسمالية من جهة اخرى.[1]

كما انتهج راندون سياسة التهجير والاستيطان الاستعماري الأوربي من خلال تهجير مائة ألف أوروبي، أما عدد القرى الاستعمارية التي نشأت فيها ما بين 1851-1857 فقدرت ب 68قرية استيطانية بعد طرد سكانها الاصليين منها، إلى جانب ذلك قام راندون بمصادرة أملاك الأهالي وتمليكها للمستوطنين الأوروبيين بمقتضى قرار 26افريل 1851 الذي تحدثنا عنه سابقا.[2]

لقد شهدت الحركة الاستيطانية في عهد نابليون الثالث ازدهارا كبيرا، إذ كان الاستيطان من ركائز سياسته الاستراتيجية لتمكين فرنسا من الجزائر، وهو ما يتجلى في خطابه الذي القاه بمدينة الجزائر يوم 19سبتمبر 1860 مادحا بحرارة المستوطنين إذ جاء في قوله: " ... **وبالنسبة لهؤلاء المستوطنين الجسورين الذين أتو لغرس العلم الفرنسي في الجزائر ومعه تبرز فنون شعب متحضر هل أنا في حاجة إلى القول بأن حماية الوطن الأم لن تنقصهم أبدا وأن المؤسسات التي منحتها لهم جعلتهم يجدون هنا بعد وطنهم كاملا** ".

وبالتالي اعتمدت إدارة الامبراطورية منذ الوهلة الأولى على تشجيع النشاط الاستيطاني حيث شهد المعمرون ارتفاعا كبيرا[3]

فسياسة الاستيطان التي طبقت في الجزائر تبقى وليدة العديد من العوامل من بينها بالنسبة لفرنسا:

عدم استقرار نظام الحكم في فرنسا من ملكي إلى جمهوري إلى امبراطوري ثم جمهوري فكان لكل فترة من الحكم رجالها هذا ما ادى إلى ظهور اختلافات في كيفية التعامل مع سياسة الاستيطان.

1 طيب، العيد، هزيل، نادية: مرجع سابق، ص 19-20.

2سارة بوترعة، حياة حمودة: **السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر القوانين 1865-1873-1881-1912**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8ماي 1945، قالمة 2017-2018، ص 19.

3 عائدة، فوزاري، هبة، لعياشة: مرجع سابق، ص 23.

المبحث الثاني: قانون السيناتوس كونسلت (القانون المشيخي1863)[1]

1_تعريفه:

قانون سيناتوس كونسيلت 22أفريل 1863م (المعروف بمجلس الشيوخ)، هو قانون إمبراطوري في عهد نابليون الثالث[2]، كما أنه حمل عنوان قانون سلطاني في شأن أحوال أهل الوطن الجزائري[3] مكن الأوروبيين من السيطرة على الأرض حيث جاء هذا المرسوم بهدف تطوير القوانين المتعلقة بتنظيم الأولية الشخصية وحيازة الأرض[4]، فقد وجد الاستعمار الفرنسي في القرار المشيخي 1863م الذي أباح للجزائريين بيع ممتلكاتهم الأسلوب المنهجي لتفكيك العائلة الجزائرية المسلمة المحافظة وأفقدها شخصياها وضرب عاداتها وتقاليدها المستمدة من روح الدين الاسلامي ومن التراث الحضاري العريق[5]، وهو كلمة مشتقة من لفظ سيدات ، وهو مصطلح يطلق على البرلمان وهو مشتق من لفظ سيناتور ومعناه نائب البرلمان، أما السيناتوس كونسيلت فهو مجموعة من القرارات التي يصدرها السيدات لتدعيم وتقوية القانون[6]، وهو نقطة تحول في تاريخ التشريع العقاري الفرنسي في الجزائر.

2_ظروف صدوره:

تميزت ظرفية هذا القانون بسقوط الجمهورية الفرنسية الثانية وقيام الامبراطورية الفرنسية الثانية بزعامة نابليون الثالث وذلك في أوائل 1852م ، ففي عهده استعاد العسكريون نفوذهم بالجزائر وهذا منذ تعيين راندون الذي شجع الاستيطان الأوروبي، وقام بناء حوالي 56 قرية استيطانية 1853-1859م[7].

تميزت سياسة الامبراطور اتجاه الجزائر بالتوتر وعدم الاستقرار بمحاولة دمج العنصر المحلي الجزائري في المنظومة الفرنسية[1]، فقد حاول نابليون الثالث إرضاء الأهالي الجزائريين ببعض الاجراءات وفي نفس الوقت إرضاء المستوطنين وهذا من خلال تشجيع الاستعمار الرسمي الرأسمالي.[2]

---

1 أنظر للملحق رقم 9 و10.

2 هدى، أحمد بهاليل، سارة، عمراوي: **السياسة العقارية الفرنسية وتأثيرها على المجتمع الجزائري 1830_1900م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، الجزائر، 2019_2020م، ص63.

3 دليلة، رحمون: **السياسة الزراعية في الجزائر وآثرها على المجتمع الجزائري 1830-1914م**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص التاريخ المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية _قطب شتمة_، قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2012_2013م، ص 54.

4صفية، لمواسي، هبة، زغدودي: المرجع السابق، ص38.

5 هدى، أحمد بهاليل: المرجع السابق، ص63.

6 أحلام، عاشوري، دلال، دقيش: **منظومة الألقاب العائلية الجزائرية في الريف الشرقي القسنطيني أواخر القرن 19 من خلال أرشيف الحالة المدنية _دوار أولاد ناصر ودوار أولاد جحيش نموذجا_**، مذكرة مقدمة لنيل درجة الماستر في التاريخ، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم العلوم الانسانية، جامعة العربي ين مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2019_2020م، ص29.

7 يحي، بوعزيز: سياسة التسلط الاستعماري، المرجع السابق ، ص15.

وقد استمرت هذه السياسة لغاية إقدامه على أهم خطوة ادماجية تمثلت في إنشاء وزارة الجزائر والمستعمرات 24 جوان 1858م[3] ،والتي رحب بها المستوطنين كثرا كون أنها ستنهي الصراع بينهم وبين العسكريين وستفتح لهم المجال واسعا لتلبية رغباتهم من خلال الاستفراد بالجزائر[4]، كما عملت هذه السياسة بدورها على تشجيع الاستيطان الأوروبي وتم في عهدها إنشاء 17 قرية استيطانية وتوزيع 4600 قطعة أرض زراعية مجانا، وهذا ما أدى لمعارضة العسكريين وضباط المكاتب العربية هذه السياسة وشرحوا لنابليون مساوئها[5]، فحضر للجزائر عام 1860م وقام بإلغاء وزارة الجزائر والمستعمرات يوم 20نوفمبر 1860م التي دامت مدة سنتين فقط[6].

وبعد زيارة الامبراطور نابليون الثالث الخاصة للجزائر عام 1860م، كان يفكر في سياسة جديدة اتجاه الجزائريين، وقد انشغل باله بمشكلة الملكية الشخصية للأراضي بالنسبة للجزائريين بعد أن اشتدت عمليات انتزاعها منهم[7]، وقد استقر رأيه على ضرورة إقرارهم في الأراضي التي يستغلونها ويستقرون بها وشرح ذلك في رسالته الموجهة إلى الماريشال بيليسي التي قام بإرسالها في 6 فيفري 1863م[8]، ليحاولوا إقناع العرب بالتكيف مع فكرة المملكة العربية التي طرحها نابليون الثالث وتوضيحات ماكماهون التي بين فيها نيته في اصدار قانون خاص بالملكية العقارية في الجزائر وهو ما يعرف بالقرار المشيخي سيناتوس كونسيلت[9]، تلك الرسالة بمثابة الخطة التمهيدية لهذا القانون والتي حدد فيها نابليون الثالث الخطوط العريضة للسياسة التي ينوي انتهاجها بخصوص الأراضي وهو ما تجسد في العبارات الأتية من الرسالة: " **يبدو لي من الضروري، من أجل راحة وازدهار الجزائر، دعم وتعزيز الملكية بين أيدي ممتلكيها** "[10].

ونزولا عند رغبة الإمبراطور نابليون الثالث بشأن الإصلاحات التي يجب إدخالها على النظام العقاري بالجزائر، تم إعداد مشروع في مطلع شهر مارس 1863م[11]، وبعد إطلاع مجلس الحكومة الفرنسي على محتوى المشروع في التاسع من نفس الشهر إلى هيئة مجلس الشيوخ للمناقشة، واجتهد الجنرال آلارد بغية اقناع المجلس

---

1 صفية، لمواسي، هبة، زغدودي: مرجع سابق، ص36 .

2 صالح، حمير: السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر، المرجع السابق ، ص113.

عبد الكريم حرمة: المرجع السابق، ص166.

4رجع نفسه.

5 صفية، لمواسي: مرجع سابق، ص35

6مرجع نفسه .

7 بشرى، برجم: المرجع السابق، ص47.

8 يحي، بوعزيز: كفاح الجزائر من خلال الوثائق، المرجع السابق ،ص123.

9 بشرى، برجم: المرجع السابق، ص47.

10 موسى، عاشور: المرجع السابق، ص139.

11 هدى، أحمد بهاليل، سارة، عمراوي: مرجع سابق، ص63.

بقبوله، فشرح الأسباب الداعية لوضع هذا المشروع، كما وضح الأهداف التي يريد تحقيقها من وراء هذا القانون[1]، وفي الأخير تم ضبط المشروع بعدما تمت المصادقة عليه يوم 13 أفريل 1863م 117 صوت مقابل صوتين رافضين ليتم الاعلان عنه في 22 أفريل 1863م[2].

وقد جاء القرار المشيخي من أجل تحديد أراضي العرش ورسم حدودها وتقسيم كل حد إلى دواوير وتوزيع الأراضي إلى ملكيات فردية بين سكان كل دوار[3]، بمعنى أنه قسم الأراضي إلى خمسة أنماط: أراضي الملك، أراضي العرش، أراضي المجالات البلدية وأملاك عمومية وأملاك للدولة.[4]

3_محتواه: (مواده)

جاء قانون سيناتوسكونسيلت في 22 أفريل 1863م في سبع مواد ولعل أهمها المادة الأولى والثانية حسب ما أشار إليه الأستاذ " محفوظ قداش "[5]:

المادة الأولى: جاء فيها أن الأرض المشاعة والتي تستغلها مختلف القبائل الجزائرية بصفة مستمرة، ومنذ زمن طويل فهي ملك رسمي لهذه القبائل، وبهذا أصبحت أراضي العروش كلها ملكا رسميا لأصحابها الشرعيين.[6]

المادة الثانية: يتعلق بالتسريع في الاجراءات الإدارية لتطبيق القانون حيث نص على الآتي: [7]

1-تحديد مناطق القبائل[8].

2-توزيعها بين مختلف الدواوير لكل قبيلة في التل وفي أراضي الفلاحة الأخرى بأراض يجب أن تبقى على صفة الأملاك البلدية.

3-تأسيس الملكية الفردية بين أعضاء هذه الدواوير في كل مكان يكون فيه هذا الإجراء ممكنا ومناسبا[1].

---

1 نور الدين، إيلال: **قانون السيناتوسكونسيلت وإثره على الملكية والسكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية 1863-1914**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماجستير، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006_2007، ص13.

2هدى، أحمد بهاليل، سارة عميراوي: مرجع سابق ، ص63.

3 الهواري، عدي: المرجع السابق، ص64.

4محفوظ، قداش: المرجع السابق، ص165.

5 حليمة، مصاريعة، فاطمة، ميهوبي: **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر من خلال كتابات المؤرخ الفرنسي شارل روبير آجيرون 1870-1914م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2022_2023، ص36.

6 فوزية، بولقرون، ثلجة، بودرع: **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1840_1940م**، مذكرة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 08 ماي 1945م، قالمة، 2020_2021م، ص 27.

7د . عبد الكريم، حرمة: **القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر ودورها في تسهيل مصادرة الاراضي وتشجيع الحركة الاستيطانية قانون سيناتوسكونسلت 1863 م نموذجا**، دورية كان التاريخية علمية عالمية محكمة ربع سنوية، ع 60، يونيو 5053، ص 167.

8 سعاد، تيرس: **قراءة في أهم التشريعات الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر في الجزائر**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، ع02، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس، ص141.

ولابد من الإشارة إلى أن هذا الفصل لا يشمل في تصنيفه أملاك الأوقاف نظرا لاعتبارها موزعة على أملاك الدولة وأملاك البلدية العمومية والأملاك الخاصة[2].

المادة الثالثة: يتم إصدار لائحة إدارية تحدد:

1-أشكال تحديد مناطق القبائل .

2-أشكال وشروط تقسيمها بين الدواوير والتصرف في الأملاك الخاصة بالدواوير[3].

3-أشكال والشروط التي يتم في إطارها تأسيس الملكية الفردية[4].

المادة الرابعة: سيستمر تحصيل الضرائب والإتاوات والمزايا المستحقة للدولة من قبل أصحاب أراضي القبائل كما كان الحال في الماضي وستصدر أوامر من خلال مراسيم امبراطورية مختلفة في شكل تنظيمات ادارية عمومية[5].

المادة الخامسة: تحتفظ الدولة بحقوقها على ملكية ممتلكات البايلك وحقوقها على ممتلكات " الملك" كما تحتفظ بحقوقها على المجال العمومي كما حددته المادة الثانية من قانون 16 جوان 1851م بما في ذلك مجال الدولة خصوصا فيما يتعلق بالأخشاب والغابات طبقا للبند الرابع من المادة الرابعة من القانون المذكور أعلاه[6].

المادة السادسة: إلغاء الفقرتين الثانية والثالثة من المادة 14 من قانون 16جوان 1851م حول تأسيس الملكية في الجزائر ومع ذلك لا يمكن التصرف في الأراضي التي ستقسم على أعضاء الدواوير إلا بعد صدور عقود الملكية الفردية[7].

المادة السابعة: لا تغيير فيما سوى ذلك من الاحكام في القانون الشرعي 16جوان 1851م ،ولاسيما الأحكام المختصة بشأن نزع الملكية وجبر الدولة الناس على بيع أملاكهم كلما تدعوا إلى ذلك المصلحة العامة[1].

1محفوظ، قداش: مرجع سابق، ص164.

2 هشام، مزوجي، صالح، حمير: **اخضاع الأملاك الوقفية في الجزائر لأحكام المعاملات العقارية الفرنسية 1844-1897م**، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 05، ع 01، جامعة العربي التبسي، الجزائر، 2021، ص452.

3 آسية، مسيكين، فاطمة، بنبري: **حركة الاستيطان الفرنسي في الشرق الجزائري(1830_1870)**، مذكرة مقدمة نيل شهادة الماسترفي التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2015-2016م ، ص29.

4 مصطفى، عتيقة: **واقع تطبيق القوانين الاستعمارية الفرنسية في منطقة تيارت _قانون سيناتوسكونسيلت 1860 أنموذجا**، مجلة العبر للدراسات التاريخية والاثرية في شمال افريقيا، ع 02، جامعة تيارت، أفريل 2022، ص351

5مرجع سابق، عبد الكريم حرمة: **القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر**، ص167.

6 أحمد، سيساوي: **البعد البايلكي في المشاريع السياسية الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838_1871م**، اطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في التاريخ الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة قسنطينة 2، 2013_2014، ص272.

7 صفية، لمواسي: مرجع سابق، ص41.

وما جاء في هذا القانون قولا: "**كان ممنوعا على** أي **شخص باستثناء الدولة أن تسلب حق الملكية أو حق التمتع بالأراضي التابعة للعشرة وعلى هذا الأساس أصبح من الممكن امتلاك أراضيها وهذا أمر يفتح مجالات واسعة للأوروبيين وشركاتهم** "[2].

وعلق الكونت دوكازابيانكا على هذا القانون بقوله: " **إن مستقبل الاستعمار لا خوف عليه بعد ما تقرر امتلاك الأراضي التي كانت للعرب** "[3]

4_ أهدافه:

وصف بعض الكتاب الفرنسيين القرار المشيخي 22أفريل 1863م بالصرح العظيم المنظم والمميز في التشريعات العقارية التي سنتها فرنسا في الجزائر لأنه سمح ولأول مرة بممارسة نشاط غير مشروع[4].

كان قرار مجلس الشيوخ 22 أفريل يرمي لتحقيق هدفين أساسيين: الأول تكوين الملكية الفردية وتشكيل الدوار على بقايا القبائل المفككة، وهذا النقل المجتمع الجزائري إلى الصيغ الاقتصادية الرأسمالية وهذا عن طريق تسهيل عمليات البيع والشراء العقارية التي تخدم المعمرين واستثمارهم الرأسمالي ،أما الهدف الثاني فقد تمثل في إعادة تجميع الأفراد[5] الذين تحرروا من الروابط الجماعية في صيغة جديدة وهو الدوار الذي يعتبر تشكيل إداري أكثر منه قبلي وبهذا تتم عمليات تفتيت القبائل وإزالة العراقيل أمام المعاملات العقارية[6].

5_إجراءات تطبيقه:

من المؤكد أن دراسة القرار المشيخي ل22 أفريل 1863م تكون ناقصة دون ضرب أمثلة عن اجراءاته التطبيقية فتنفيذا لهذا القرار سلكت إدارة الاحتلال خطة اشتملت على نقطتين ، (وهناك من يرى بأن اجراءات تطبيقه مؤسسة على ثلاث عمليات)[7]

أولهما: تحديد أراضي القبائل .

ثانيهما: توزيع هذه الأراضي بين الدواوير.[1]

---

1 د .اسماعيل، بن عبد الله: **قراءة في القرار المشيخي الصادر في 22أفريل 1863م**، مجلة قرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، مج 10، ع 02، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر، 2022، ص80.

2محمد، عيساوي، نبيل، شريخي: المرجع السابق، ص136.

3مرجع نفسه، ص137.

4 هدى، أحمد بهاليل: المرجع السابق، ص147.

5مراد، سعودي: **قراءة في التشريعات العقارية الفرنسية واثرها على ملكية الجزائريين**، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 06، ع 01، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة الجزائر، 2022، ص802.

6 مراد، سعودي: مرجع سابق، ص803.

7 زوينة، بن عمارة: المرجع السابق، ص242.

وعند قيامهم بهذه الاجراءات كانت تفصل بين أراضي العرش والملك أي الأراضي الخاصة .

_ومن هنا بعد إنشاء الملكية الخاصة وبعد وضع حد للملكية الجماعية، الرافضة للتقسيم تأتي بعدها إنشاء الملكية الفردية والتي هي الهدف الرئيسي للقرار المشيخي 1863م .

_إذ تتم تحديد وبدقة وتثبيتها بسندات غير قابلة للطعن، إذ يتمكن الفلاحين الجزائريين من بيع أراضيهم بسهولة وينتج عن هذا تفكيك القبيلة.

_وعندما بعث الحاكم العام للجزائر إلى اللجان المكلفة نص تعليمات القرار "المشيخي"1863/06/11 م كشف عن الهدف الحقيقي للقرار، اذ نص على وجوب إنشاء الملكية الفردية والمساس بالأراضي الغير قابلة للتقسيم[2].

6_النتائج المترتبة عن قانون سيناتوس كونسيلت:

_ وأهم نتيجة نستخلصها من هذا القرار أنه أقر وقبل بجميع أشكال النهب والاغتصاب السابقة الصدور ورفض إلغائها بل واصل العمل بها بطريقة أكثر مهارة وأكثر حزم[3].

_استهدف أساسا القبائل الكبرى ذات الإمكانيات الهامة كما استهدف القبائل ذات الإمداد الجغرافي الواسع[4]، مثل ما فتحت عماية ترسيم حدود أراضي قبائل الجلفة[5].

_ جزء القبائل إلى أقسام تدعى بلديات أهلية حتى تسهل مراقبتها وأرسى نهائيا القاعدة الشرعية للملكية الفردية وألقى عمليات الحجز ومنتح الأراضي التي صودرت من أصحابها بصفتهم متمردين وثائرين إلى الأوروبيين والمتعاونين مع فرنسا ، وضم جميع الأراضي الشاغرة إلى قطاع الدولة فضمن بذلك احتياطا ثمينا لتوطين الأوروبيين[6].

_ تفكيك النظام القبلي، فلم يعد هناك وجود للعديد من القبائل مثل قبيلة أولاد رشاش بعد 20 سنة من تنفيذ هذه الاجراءات والدليل على هذا قول(yacono) X : " **ومع ذلك هناك هدف سعينا دائما إلى تحقيقه**

1أم كلثوم، شتير: **السياسية العقارية الفرنسية في الجزائر 1830–1914م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ، ، جامعة محمد خيضر بسكرة، الجزائر، 2016–2017، ص 57، 58.

2 ريمة، بن نوي: المرجع السابق، ص37.

3عبد الله، حوالة، عبد الله، حوامرية: المرجع السابق، ص78.

4مرجع نفسه، ص78.

5 فريال، يحياوي، محمد، مجاود: **تداعيات تطبيق قانون السيناتوس كونسلت العقاري 22 أفريل 1863م على منطقة الجلفة**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج13، ع02، ديسمبر 2021، جامعة سيدي بلعباس، ديسمبر 2021، ص 151.

6 عدة، بن داهة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830_1962م**، ج 1، المؤلفات للنشر والتوزيع، حمام الضلعة، المسيلة، الجزائر، ط 1، 2013، ص383–384.

لأنه يعتبر ضروريا للهيمنة الفرنسية ....وهو تفكك القبيلة الذي كان من المفترض أن يؤدي إلى تحرير الأفراد ودمجهم في المجتمع الاستعماري "[1].

_كذلك من بين النتائج أو الانعكاسات السلبية لقانون 1863م على السكان الأصليين بأنه تم إنكار مصداقية العائلات الكبيرة وإلغاء أهميتها، وأخذ أفضل الأراضي منهم[2].

كما أن من نتائجه في الحقيقة لم يؤد إلى تحسن وضعية الجزائريين، بل زاد في تعاستهم، بحيث ظلت أملاكهم عرضة للسلب والاغتصاب من طرف المعمرين وغيرها، فقد ترتب عن تطبيقه أراضي العرش ومثال عن هذا نجد مقاطعة الجزائر تم تحديد أراضي 96 قبيلة، فكانت النتيجة فقدان هذه القبائل ل 170.900 هكتارا من أراضيها[3].

المبحث الثالث: قانون الجنسية والاحوال الشخصية 1865.

كان هدف فرنسا هو القضاء على الجنسية الجزائرية لذا قامت بوضع قانون رادع ضد الجزائريين ألا وهو "قانون الأنديجينا "14جويلية1865م ، وهو عبارة عن قانون جاء به الأوربيون يحمل مجموعة من النصوص بهدف مسح الهوية الوطنية واستبعاد الشعب من خلال الطاعة العمياء للأوربيين، ومن خلال هذا القانون حدد المستوطنون إجراءات معاقبة المسلمين وإجبارهم على دفع الضرائب ومنعهم من حمل السلاح وعدم الذهاب إلى الحج ،كل هذه السياسة القمعية كانت تطبق على الكثير ومعظم الشعب الجزائري بهدف القضاء على الشخصية الوطنية للمسلم الجزائري[4]، حيث يعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين إذ يفتح نابليون الثالث بهذا القانون الذي أصدره في حق الجزائريين لكي يصبحوا تحت المواطنة الفرنسية وتكون لديهم نفس الميزات التي يتميز بها الفرنسين لكن بشرط هذا القانون أن يتخلوا عن أحوالهم الشخصية الإسلامية لأنه عبارة عن قانون تعسفي يقضي على مقومات الأمة الجزائرية[5].

كان الهدف الأساسي للفرنسين هو العمل على محو والقضاء على الجنسية الجزائرية من خلال قانون 1865م ،إذ نص هذا القانون على أن الجزائريين رعايا فرنسيين ولكن ليس لديهم حقوق المواطنة الفرنسية ولا

---

1 زوينة ، بن عمارة: : المرجع السابق، ص243.

2مرجع نفسه، ص 243.

3صالح حمير: **قانون سيناتوسكونسيلت 1863م حول الملكية العقارية في الجزائر: قراءة تاريخية**، ص19.

4 علي محمد، محمد الصلابي: المرجع السابق ، ص 669، 670.

5 طيب، العيد هزيل، نادية: المرجع السابق، ص47 .

يتمتعون بالحقوق المدنية كحرية التعبير والانتخاب والترشح لأنها في نظرهم المواطنة الفرنسية غير متلائمة مع الشريعة الاسلامية ،ومن أجل الحصول عليها يجب التخلي عن أحوالهم ومقوماتهم الشخصية والإسلامية وهذا ما رفضه الجزائريون واعتبروه بمثابة الردة عن الإسلام ،حيث أن "بيجو "صرح امام مجلس النواب الفرنسي وقال: " **يجب ان نطيح بالجنسية العربية وإلا لن تنالوا في الجزائر شيئا"** ، والهدف من كل هذا هو ضرب المجتمع الجزائري في وحدته وخلق فوارق بين أفراده مما يسهل على فرنسا تحقيق أهدافها السياسية[1].

. فقانون 1865 جعل من المسلم الجزائري فرنسيا يتضمن التخلي العمدي عن القانون الاسلامي والشريعة الاسلامية[2]، وتضمن أيضا هذا القانون على إمكانية حصولهم على الجنسية الفرنسية لكن بشرط التخلي عن أحوالهم الشخصية ، وأن سياسة الدمج التي سلكها الإمبراطور نابليون الثالث كانت بغية خدمة المصالح الفرنسة فقط دون الجزائريين وأن الأعمال التي قام بها نابليون الثالث كانت بهدف إخضاع الجزائريين دون غيرهم من المستوطنين وأن الجزائريين كانوا مجرد حقل تجارب للإجراءات التعسفية التي جاءت بها سياسة الامبراطور نابليون الثالث في الجزائر[3] ،وقد حاولت الإدارة الاستعمارية منذ سنوات الاحتلال الأولى إلى مسح الهوية الوطنية للجزائريين خاصة في عهد الإمبراطورية الثانية وحاولت تفكيك البنية الاجتماعية ومحاولة إلغاء الوجود التاريخي للشعب الجزائري مقابل التبشير والتمسيح[4].

ركز قانون 1865على مجموعة من الاهداف من بينها:

- ضرب المجتمع الجزائري في وحدته .
- خلق فوارق في وحدته من أجل التسهيل على فرنسا في تحقيق أهدافها الاستعمارية ,
- كذلك هدفه دمج المجتمع الفرنسي في المجتمع الجزائري5 من أجل تفكيك المجتمع أكثر عن طريق ضربه في مقوماته وجعله جزءا لا يتجزء من فرنسا6.

1 نبيل، شريخي ,محمد، عيساوي: المرجع السابق، ص 143.

2محفوظ، قداش: المرجع السابق، ص230-231 .

3زوينة، بن عمارة: مرجع سابق، ص240.

4 حمودي، ابرير: المرجع السابق، ص 60.

5عمار، عمورة: موجز في تاريخ الجزائر، دار ريحانة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط1، 2002، ص129.

6بشرى، برجم ,سوسن، اوهيب: المرجع السابق، ص 61.

- حيث ان قانون 1865المعروف باسم قانون الاحوال الشخصية يعتبر الجزائريين رعايا فرنسيين ليس لديهم الحق في نيل الجنسية الفرنسية إلا إذا تنازلوا عن حالتهم الشخصية كمسلمين وهو من أسوء القوانين الفرنسية الصادرة في حق الجزائريين رفقة قانون 1863[1].

تضمن قانون الأحوال الشخصية مجموعة من المواد وهي 5 قليلة العدد لكن في باطنها جد خطيرة:

. المادة الاولى:

- الأهلي المسلم فرنسي لكن سيظل خاضعا لأحكام الشريعة الإسلامية .
- يمكن أن يتمتع بحقوق المواطنة الفرنسية وفي هذه الحالة سيخضع للقانون الفرنسي .

المادة الثانية:

- الأهلي الإسرائيلي فرنسي ولكن سيظل خاضعا للقانون الخاص الذي يحكمه.
- يمكن أن يسمح له بالخدمة في الجيش البري والبحري.
- ويمكنه بناءً على طلبه أن يتم قبوله للتمتع بحقوق المواطن الفرنسي في هذه الحالة يخضع للقانون الفرنسي[2].

-المادة الثالثة:

- يمكن للأجنبي أن يثبت ثلاث سنوات إقامة بالجزائر أن يستفيد من جميع حقوق المواطن الفرنسي.

-المادة الرابعة:

- لا يمكن الحصول على المواطنة الفرنسية المنصوص عليها في المواد 1و2 و3 إلا بعد بلوغ سن 21 سنة كاملة وفقا لما ينص عليه المرسوم الإمبريالي الصادر عن مجلس الدولة.

-المادة الخامسة:

- شروط قبول وترقية الأهالي المسلمين والأهالي الإسرائليين في الخدمة بالجيش البري والبحري .
- الوظائف والأشغال التي يتولاها الأهالي المسلمون والأهالي الاسرائليون تكون بالجزائر.
- ستكون هذه الصيغ وفق أحكام المواد 1و2و3 من قانون السيناتوس كونسلت1865[1].

1مصطفى، عبيد: **دراسة في رسالة الامبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسي بتاريخ 6فيفؤي 1863**، المصادر، ع 25، جامعة المسيلة، ص260_261.

2أمينة، طواهرية، جيهان، عيساوي: **الجزائر في عهد الحاكم العام مكماهون 1864_1870م** ، مذكرة نيل ماستر كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، 2022_2023، ص21.

فنابليون في زيارته إلى الجزائر دامت 3ماي الى7جوان 1865قال للأهالي:

"بأن فرنسا لم تأتي للقضاء على جنسية الشعب ولكن لها رغبة في تحسين مستواهم المعيشي ومشاركتهم في الحياة السياسية لبلد كم وبالتالي اعتبر ان الاهالي هم فرنسيون ولكن اذا أرادوا الاستفادة من الحقوق الفرنسية فعليهم أن يتخلوا عن أحوالهم الشخصية ليضع بعد ذلك الجزائريين في موقف صعب أما التخلي عن الإسلام وأما الاستعمار والحرمان وبأمر منه صدر هذا القانون 14جويلية 1865[2] وقد نجح هذا القانون في قمع الجزائريين وكان القائمون على تنفيذ هذا القانون من المستوطنين[3]."

1 ريمة، بن نوي: مرجع سابق، ص 39_40.

2عبد الله، حوامرية، عبد الله، حوالة: المرجع السابق ، ص 46-47.

3علي محمد، محمد الصلابي: المرجع السابق ، ص 669.

خلاصة الفصل:

تناولنا في هذا الفصل أهم القوانين التي جاء بها الإمبراطور نابليون الثالث إلى الجزائر والتي لم تحقق أي نتيجة ايجابية بالنسبة للجزائريين فكانت هادفة وخادمة لمصالح الفرنسين فقط ولم تكن عادلة ، وإن سياسة الاستيطان التي جاء بها الإمبراطور نابليون الثالث كانت جزء من جهوده لتوسيع الإمبراطورية الفرنسية وتعزيز نفوذه في الجزائر.

ومن أجل الحصول على الحقوق السياسية والمساواة بين الجزائريين والفرنسيين التي كانت مجرد حبرا على ورق فقانون السيناتوس كونسلت 1863 وقانون الاحوال الشخصية 1865 يعتبران من اشد واخطر القوانين الزجرية التعسفية التي طبقت على الجزائريين، فهي بمثابة السم القاتل من أجل مصادرة أراضيهم ومحو وطمس شخصية وهوية الشعب الجزائري والقضاء على الدين الإسلامي مقابل منح الجنسية الفرنسية للجزائريين بالدرجة الأولى، ففي ظاهرها الاصلاح وباطنها التفرقة.

الفصل الرابع:

سقوط الامبراطورية الثانية والردود المختلفة حول سياسة نابليون الثالث

الفصل الرابع:

سقوط الامبراطورية الثانية والردود المختلفة حول سياسة نابليون الثالث

المبحث الأول: رد فعل الأهالي (المقاومات الشعبية)

المبحث الثاني: موقف المعمرين والحكومة

المبحث الثالث: سقوط الامبراطورية الثانية وزوال حكم نابليون الثالث

تمهيد:

عند وصول نابليون الثالث للحكم في إطار سياسة الإمبراطورية الثانية قام بسن العديد من القوانين والمراسيم والاجراءات التعسفية ، التي كانت تطبق في كل مرة على أبناء الشعب الجزائري وساهمت في استبداده وقهره وسلب حقوقه[1]، لكن رغم كل هذا الظلم والقهر وكل هذه السياسة الاستعمارية الظالمة إلا أن الشعب الجزائري كان دائما في حالة مقاومة[2] ، فالشعب الجزائري كان دائما يتصدى للاحتلال الفرنسي وسياسته ولم يتقبل فكرة أن الجزائر فرنسية تحت إدارة سلطة غربية ، فلم يترك أي وسيلة مقاومة يدافع بها عن مقوماته الوطنية ولم يتقبل سياسة الإمبراطور نابليون الثالث ومختلف المشاريع الاستعمارية التي دخل بها إلى أرضهم وساهم بها في قهر شعبها ،ورغم كل هذه السياسات الفرنسية التعسفية والقوانين الزجرية على السكان الجزائريين كان الرد منهم بالمقاومة والانتفاضات والثورات الشعبية التي ظهرت في مختلف أقطار البلاد الجزائرية[3] ،ومن بين هذه الثورات نجد كمثال جهاد أولاد سيدي الشيخ 1864-1880والتي كانت دوافعها هي الأوضاع المتدهورة والظلم الاستعماري[4]، وبالتالي نجد أنها برزت العديد من الثورات الشعبية التي واجهت وتصدت للاستعمار الفرنسي بمختلف الوسائل والطرق نذكر منها:

1ريمة، بن نوي: مرجع سابق، ص 44.

2فرحات، عباس: المصدر السابق، ص54.

3بشرى، برجم، سوسن، اوهيب: المرجع السابق ص64.

4العربي، منور: المرجع السابق، ص 211.

المبحث الاول: ردود فعل الاهالي (المقاومات الشعبية).

ثورة منطقة القبائل 1851-1857:

تزعمها في بداية الأمر بوبغلة كانت ثورته في 10ماي1851م، إذ جمع البطل بوبغلة عشرة آلاف (10000)فارس في بلاد القبائل وكان هو على راس هذا الجيش فقاموا بهجوم على الجيش الفرنسي في بجاية حيث نتج عن هذا الهجوم خسائر كبيرة في جنود المستعمر من قتلى وجرحى[1].

في سنة 1853قامت السلطات الاستعمارية بغزو جبال جرجرة ونجحت في استمالة 29شخصا من كبار قوات الشريف بوبغلة واستسلام 13من رفقائه وفي السنة الموالية جند راندون حملة كبيرة حاول الشريف بوبغلة التصدي لها في بني عباس ونجح في ذلك لكن لسوء حظه عند عودته حوصر وأصيب فحاول الفرار والهرب لكنهم قبضوا عليه وقتلوه[2].

حيث يقول في هذا الشأن "الجنرال راندون :" **لابد أن نترك على الأرض آثارا لانتصارنا بواسطة تدمير جزء من ثروة الذين هزمناهم[3]."**

بعد وفاة الشريف بوبغلة تزعمت الثورة لالة فاطمة نسومر[4]، فخاضت معارك عديدة ضد المحتل بقيادة "الجنرال راندون "1857، كان أهمها معركة "ايشريضن "1857 التي تم فيها أسر فاطمة نسومر فحبسوها إلى أن توفيت 1863م وبعد القضاء على الثورة شرع المحتل في بناء حصون بالمنطقة أكبرها حصن نابليون[5].

كانت البطلة لالة فاطمة نسومر قد ظلت في السجن إلى غاية وفاتها عام 1836[6] ،وبالتالي شهدت فترة 1851-1854 مقاومة بوبغلة في جرجرة والبابور[7].

1طيب، العيد، نادية، هزيل: المرجع السابق، ص55.

2ريمة، بن نوي: المرجع السابق، ص 44-45.

3 علي محمد، محمد الصلابي: المرجع السابق، ص 636.

4لالة فاطمة نسومر ولدت عام 1830بقرية بتيزري لجماعة قرب غين الحمام بمنطقة القبائل اسمها الحقيقي فاطمة سيد احمد ولقبت بلالة نسومر لتقواها ودينها ونسبة إلى قرية سومر التي كانت تقيم بها ابوها سيد احمد صاحب المدرسة القرأنية سومر وكانت تجاهد ضد الاستعمار الفرنسي انظر: بشير، بلاح: المرجع السابق، ص 159-158.

5ريمة، بن نوي: مرجع سابق، ص45.

6صالح، فركوس: المرجع السابق، ص296.

7نبيل، شريخي، محمد، عيساوي: المرجع السابق، ص131.

.ثورة الشريف محمد بن عبد الله 1851-1871:

ظهرت ثورته بالأغواط وامتدت حتى ورقلة وتقرت ووادي سوف [1]، انطلقت ثورته في النصف الثاني من عام 1851م في عين تيموشنت وامتدت إلى واد المزاب وجبال عمور وولاد نايل وزحف المجاهدون في السنة التالية إلى الأغواط والجلفة وتغلبوا على الفرنسيين [2]، وفي 21نوفمبر1852م، شنت القوات الفرنسية حملة خطيرة على الأغواط بقيادة بيليسي وفيها تم اخضاع المدينة وضواحيها وقتل فيها 800من الجزائريين وأصيب محمد بن عبد الله وانسحب إلى ورقلة وتقرت وقبل أن يواصل الحملات ضد العدو حاول غزو الأغواط مرة أخرى 1853معجزة فرنسا من القضاء عليه[3].

وبعد فشل الشريف محمد بن عبد الله في معركة نقرسة لجأ إلى منطقة بتونس وبقي فيها عدة شهور، عاد إلى الجزائر سنة 1854م وحاول استعادة ورقلة وتقرت لكنه بعد عدة غزوات اضطر إلى العودة إلى الجريد بتونس سنة 1858م ،عاد الشريف محمد بن عبد الله مرة أخرى إلى الجزائر فأسره زعيم ولاد الشيخ الباشا آغا سي بوبكر ولد حمزة سنة 1861وسلمه للفرنسيين ، وبعد سجنه في الإقامة الجبرية في فرنسا ظهر مرة اخرى وانظم إلى ثورة أولاد سيدي الشيخ 1864م والمقراني 1871م وهكذا واصل نشاطه الثوري إلى أن توفي سنة 1895[4].

تعتبر هذه المقاومة التي قادها محمد بن عبد لله من بين المقاومات الشعبية التي عاشها المجتمع الجزائري وقاوم فيها سياسة القائد راندون[5].

.ثورة الصادق بلحاج 1858-1860:

أخضع الفرنسيون بلاد القبائل لكن الثورات استمرت في سائر انحاء عمالة قسنطينة وخاصة منطقة الجنوب ، فبعد اخضاع منطقة القبائل قرر بعدها الفرنسيون اخضاع بقية العمالة وتوجهوا بجنودهم للجنوب وتصدى لهم عدد كبير من رؤساء القبائل من بينهم الصادق بلحاج الذي ينتمي إلى أولاد سيدي منصور شيخ أولاد ايوب في جبل أحمر خدوا بسفوح الاوراس[6].

1علي محمد، محمد الصلابي: مرجع سابق، ص 636.

2 عثمان، مزاري، رابح، زياني: **السياسة الادارية الفرنسية في مناطق الحكم المدني وتأثيرها على المجتمع الجزائري ما بين 1870_1907م**، مذكرة نيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021_2022، ص21.

3رحيمة، مزير، سعاد، مزير: مرجع سابق، ص 46-47.

4ريمة، بن نوي: المرجع السابق، ص 46.

5مصطفى، عبيد: المرجع السابق، ص 262.

6 علي محمد، محمد الصلابي: المرجع السابق، ص 639-640.

في مطلع نوفمبر 1858 وجه نداء إلى سكان الاوراس والزاب الشرقي وأولاد زيان بالجهاد ضد المحتل ،وفي جانفي شرعوا في إعداد العدة للثورة وقد سبق له وشارك في ثورة الزعاطشة 1849إلى جانب الشيخ عبد الحفيظ وإستمرت ثورة الصادق بلحاج ، أدركت القيادة الفرنسية خطورتها فقررت ضربها فتحرك الجيش بقيادة "الجنرال قاستو" و"ديقو" في بسكرة يوم 12فيفري 1858وتوجه الجيش الفرنسي الى" مشونش "حيث واجه الثوار بقيادة الصادق بلحاج في معركة ضاربة واضطر قائد الثورة الانسحاب إلى الجنوب بعد تمكنه من فك الحصار وقام الفرنسيون كعادتهم بحرق قرية "غوفي" وقتل النساء وكان لهذه الثورة صدى كبير في الاوراس[1].

.ثورة اولاد سيدي الشيخ1864-1871:

حدثت جنوب غرب الجزائر وهي من الثورات الكبرى استمرت خمس سنوات[2]،رغم كل هذه الاحداث والثورات فإن الجزائريين قد صمموا على الاستمرار والمقاومة كرد فعل على السياسة الفرنسية التي جاء بها الامبراطور نابليون الثالث ،ففي سنة 1864م نادى بالجهاد بطل من أبطال الجنوب الغربي الباشا أغا سليمان بن حمزة بن بوبكر والتفت حوله قبائل ولاد سيدي الشيخ[3] فاندلعت ثورتهم بذلك سنة 1864م وكان من أسبابها:

- السياسة الاستعمارية المتمثلة في سياسة الإمبراطورية الثانية عموما وسياسة نابليون الثالث خصوصا.
- سوء معاملة المكاتب العربية للسكان والضرائب التي أرهقت السكان وإلغاء المجالس الشرعية الإسلامية[4].
- تمثلت مقاومة أولاد سيدي الشيخ بمرحلتين:
- المرحلة الأولى من 1864-1867ففي أفريل 1864م اندلعت المقاومة في جنوب وهران بقيادة سي سليمان بن حمزة ، حيث هاجم القوات الفرنسية المتمركزة بهضبة "عويتن بوبكر" بقيادة حاكم تيارت "بوبريط " التقى الطرفان في معركة قتل فيها سليمان بن حمزة ، فبعد مقتل هذا الاخير خلفه محمد بن حمزة الذي واصل المعركة استشهد يوم 4فيفري 1865م وتولى القيادة اخوه أحمد الذي واصل الكفاح طيلة سنة 1866، أما المرحلة الثانية 1867-1881م والتي بدأت برجوع ابن أخيه سي الأعلى إلى الجزائر في جوان 1867م الذي أعاد للمقاومة نشاطها متخذا من المنيعة مركزا لمهاجمة أعداء المقاومة الفرنسية[5].

قاموا بمهاجمة القبائل المعارضة والمتواطئة مع الاستعمار الفرنسي وفي يوم 17ابريل1871م دارت معركة عنيفة بين قوات سي قدور ولد حمزة وجيش الضابط الفرنسي "دي ميلوزا" في منطقة سعيدة ، تضرر فيها الجانبان

1رحيمة، مزير، سعاد، مزير: مرجع سابق ، ص 47-48.

2 صالح، فركوس: المرجع السابق، ص296.

3أحمد، توفيق المدني، هذه الجزائر، مكتبة النهضة المصرية، القاهرة، 2001، ص 153.

4ريمة، بن نوي: مرجع سابق ، ص 46، 47.

5طيب، العيد، هزيل نادية: مرجع سابق، ص58-59.

ورغم المحاولات الفرنسية المتكررة للدخول في مفاوضات مع أولاد سيدي الشيخ لتوقيف القتال إلا أنها لم تنجح وبقي الوضع هكذا حتى تقلص نشاط الثورة ليفسح المجال من جديد لثائر آخر من ولاد سيدي الشيخ أكثر صمود وشجاعة وهو الشيخ بوعمامة[1].

.ثورة محمد بن تومي بوشوشة 1869–1874:

كان هذا قد تعاون مع مجاهدي أولاد سيدي الشيخ وهو من المؤسسين لحركة التوارق بالصحراء الذين قرروا حمل السلاح ضد على مدينة متليلي وأصبح محمد بن تومي بوشوشة قائد المقاومة الجزائرية في الجهة الجنوبية بالصحراء الجزائر[2]، في 13ماي وصل بوشوشة إلى تقرت أمام باب عيسى ففتحت المدينة أبوابها وبقي بتقرت إلى غاية 21ماي قبل أن يعين عليها بوشمال بن قوبي آغا عليها واتجه بعد ذلك إلى عين صالح ليجمع الأنصار فصار له قاعدتان هامتان وهما ورقلة وتقرت ، حيث قسم قوته إلى ثلاث فرق:

_فرقة اتجهت إلى تاجرونة غرب الاغواط.

_فرقة اتجهت إلى الشبكة شمال ميزاب.

_فرقة بقيادته هو أغار بها على قطعان سكان غرداية وبريان وتاجرونة[3].

وفي 9جانفي التحم بالقوات الفرنسية واستولى الفرنسيون على معظم زمالة بوشوشة وعلى أثر هذا افترق الثوار وبوشوشة اتجه إلى الجنوب الغربي وانفصل عنه واتجه إلى عين طيبة في الجنوب وانفصل عنه صهره سي الزوبير واتجه إلى عين صالح ، وفي نهاية المقاومة وقع بوشوشة أسيرا لأعوان فرنسا وأودع السجن شهور ثم صدر عليه الحكم بالإعدام في 29جوان 1875م[4].

المبحث الثاني: ردود فعل المعمرين (المستوطنين)والحكومة.

1_ رد فعل المستوطنين:

بالرغم من أن سياسة نابليون الثالث هذه لم تكن لصالح الجزائريين كما لاحظنا بل كانت تخدم مصالح فرنسا والمستوطنين الأوروبيين بالجزائر[5]، إلا أنها اصطدمت بالمستوطنين الذين هاجموا نابليون الثالث وسياسته ورفضوها رفضا قاطعا لأن غايتهم جعل الجزائر إقطاعية وأن يكونوا هم فيها طبقة برجوازية يكونوا فيها اسياد[6]، والملاحظ أن هذه المعارضة الأوربية في الجزائر لنظام نابليون ابتداء من الغاء وزارة الجزائر والمستعمرات 1860م اتخذت شكلين من أشكال النضال:

1العربي، منور: مرجع سابق، ص213.

2صالح، فركوس: مرجع سابق، ص 296-297.

3ريمة ، بن نوي: مرجع سابق ، ص47.

4 طيب، العيد، هزيل، نادية: المرجع السابق، ص60.

5يحي، بوعزيز: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب**، ج 1، دار الهدى، عين مليلة، الجزائر، 2013، ص 510.

6 يحي، بوعزيز:سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية، المرجع السابق ، ص 23.

_الاستقلال الذاتي

_الادماج

كانت تلك الحركة التي قام بها المعمرين والمستوطنين الأوربيين في حقيقة الامر تنادي وتطالب بعودة النظام المدني والتمثيل النيابي ومن الاشخاص الذين لعبوا دورا مهما في هذه المعارضة هم المطرودون إلى الجزائر، في عهد الامبراطورية بعد الثورة التي حدثت 1848م وأيضا الجمهوريين والديمقراطيون الذين نشطوا هذه المعارضة ومن هنا نشأت فكرة الاستقلال الذاتي للمعمرين[1].

ومن جموع المعارضين نجد" أوربيو" الذي أعلن معارضته الشديدة لفكرة المملكة العربية أو الادماج وشنوا حملة كبيرة من المسخ والتشويه لسياسة الإمبراطور وتصدو لعرقلتها بكل الطرق[2].

نابليون الثالث عندما شرع في إتباع سياسة جديدة وضع العديد من المشاريع اصطدم حينئذ بالاديولوجية الاستعمارية والتي كانت تهدف إلى ضمان السيطرة الفرنسية على الجرائم ، وبالتالي أثارت سياسته هذه المعارضة الشديدة من طرف المستوطنين الذين طالبوا بضرورة إلغاء تلك الاجراءات التي اتخذتها حكومة الامبراطورية الثانية ، وقد حمل هؤلاء الإمبراطورية الثانية مسؤولية تأخر التمثيل السياسي الذي يمكنه تحقيق الوحدة بين البلد الأم وفرنسا الجديدة[3].

كما أنهم قاموا بانتقاد محتوى المرسوم المشيخي، ففي إحدى جلسات مجلس الشيوخ المنعقدة في 24 مارس 1863م ، تلقى هذا الأخير حركة احتجاج واسعة مصحوبة باستياء وتذمر كبير بحجة غياب أي فصل أو فقرة تعنيهم في نص القانون وخوفا من مصيرهم ومستقبلهم أيضا[4].

تظهر حقيقة المعمرين إذ لم يكن هدفهم الاستقلال الذاتي وإنما كان هدفهم الادماج الذي كان بالنسبة لهم وسيلة للوصول إلى السلطة والحصول على المزيد من الاراضي ، كما لم يكن دفاعهم على الجزائريين أثناء الأزمة التي حلت بالجزائر سوى لضرب العسكرين والمكاتب العربية ،حيث أن رفض النظام النابليوني تطورت منذ عهد راندون

1ريمة، بن نوي: مرجع سابق ، ص 49.

2طيب، العيد، هزيل، نادية: المرجع السابق ، ص 61

3نادية، طرشون: **سياسة نابليون الثالث العربية**، مجلة دراسات وابحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية ولاجتماعية، ع 26، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، مارس 2017.

4 نور الدين، إيلال: **المرسوم المشيخي 22 أفريل 1863م في الجزائر والمواقف المختلفة منه**، مجلة الباحث في العلوم الانسانية والاجتماعية، مج 8، ع 2، جامعة البليدة، 2017، ص7.

وانفجرت هذه المعارضة في الستينات بعد الغاء وزارة الجزائر والمستعمرات، أي في العهد الذي يعرف بالمملكة العربية وانتهى الصراع لصالح المدنيين سنة 1870م إثر سقوط النظام الإمبراطوري[1].

2_رد فعل الحكومة الفرنسية والكولون:

لقد لقيت سياسة نابليون الثالث معارضة كبيرة من طرف السلطات الاستعمارية بالجزائر، ورغم أن سياسة الإمبراطور هذه لا تخدم سوى مصالح فرنسا والأوروبيين إلا أن المستوطنين لم يرتاحوا لها وعادوا إلى صياحهم وضجيجهم ، لأن هدفهم هو تحويل الجزائر إلى إقطاعية بورجوازية كبيرة لهم يكونون فيها اسياد[2].

عين المارشال بيليسي في نوفمبر 1860م حاكما عاما في الجزائر وكلفه بتحقيق التوازن بين السلطتين المدنية والعسكرية ، فحاول إتباع نفس سياسة الجنرال راندون في مصادرة الأراضي وتهجير الأوروبيين حيث بعث نابليون رسالة إلى بيليسي6 فيفري 1863م ، يأمره فيها بالتوقف عن مصادرة الأراضي وإعلان المساواة بين الجزائريين والفرنسين وبسبب سياسة بيليسي اعتبر نابليون ان سياسته فاشلة[3].

أعلن اوربيو الجزائر بالإجماع معارضتهم الشديدة لفكرة المملكة العربية وشنوا حملة كبيرة من المسخ والتشويه لسياسة الامبراطور الجديدة ،وتصدى لعرقلتها بكل إمكانيتهم وأخذوا يتساءلون فيما بينهم هل يودون أن يكون فرنسيين أم عربا ، وزعموا أن الجزائريين ليسوا أهلا لهذه الاصلاحات والتشريعات الجديدة التي تحاول حكومة الامبراطور أن تطبقها لصالحهم[4].

الملاحظ أن سياسة الإمبراطور نابليون الثالث قد تلقت معاضة جد كبيرة من طرف الحكومة الفرنسية الأوربية رغم انها كانت تهدف إلى خدمة مصالحهم بشكل كبير، بعد صدور قرار 22 أفريل 1863م الذي يقضي بتمليك الجزائريين الأراضي التي تحت أيديهم ، قد عارض الكولون هذه السياسة بشدة خاصة بعد إصدار هذا القرار الذي عرقل نشاطهم الاستيطاني وكبح من سياسة نزع الملكية[5].

1ريمة، بن نوي: مرجع سابق، ص 50-51.

2 يحي، بوعزيز: **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية**، المرجع السابق ، ص 22، 32.

3 رحيمة، مزير سعاد، مزير: مرجع سابق، ص 31-32.

4يحي، بوعزيز: المرجع السابق، ص 23.

5حياة، سيدي الصالح: **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871_1895**، ج 1، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012، ص 65_66.

المبحث الثالث: سقوط الامبراطورية الثانية وزوال حكم نابليون الثالث.

شهد عهد الإمبراطور نابليون الثالث ازدهارا كبيرا في حركة الاستيطان الأوروبي في الجزائر، إلا أن فكرته التي قد تبناها باعتبار نفسه إمبراطور للعرب ودعمه للإدارة العسكرية وعرضه أيضا لخيار المواطنة وهذا من خلال إصداره لقانون السيناتوس كونسيلت في 14 من جويلية عام 1865م جعلوا من المستوطنين يعلنون عدائهم للإمبراطورية[1].

زد على ذلك الأزمة الاقتصادية التي تعرضت لها الجزائر ما بين 1866م و1870م والصراع الذي كان بين ماكماهون والمكاتب الباريسية[2] الذي استقال من منصبه احتجاجا على سياسة الخضوع للضغوط المواتية على الامبراطور لنقل السلطة في الجزائر إلى يد المستوطنين الأوروبيين[3].

ولعل أَن السياسة التي انتهجها هذا الإمبراطور ومحاولته في تطبيقها لصالح العرب واجهت هجومات عديدة وعنيفة من طرف دعاة الاستيطان، فتوالت ردود الأفعال عليها ودخلت الكنيسة الفرنسية بالجزائر هذا الجدل، وأظهرت الصحافة الجزائرية اعتراضاتها وكذا الصحافة الفرنسية حيث اتهم بأنه يشجع قومية عربية مزعومة[4].

شعر الامبراطور بضعفه أمام المستوطنين الأوروبيين بالجزائر وحاول إرضاءهم عن طريق إصدار مرسوم يوم 31 ماي 1870م ، بحيث يتحرر رؤساء العمالات الثلاثة في الجزائر من القيود المفروضة عليهم من طرف السلطات العسكرية وحسب هذا الأخير صاروا يتمتعون بالاستقلال التام في العمل والعسكريون لا يسيطرون على المناطق المدنية ونفوذهم ينحصر في المناطق العسكرية[5].

في ظل هذه الأحداث والمجريات في الجزائر، كان لويس نابليون الثالث أيضا منشغلا بنشر النفوذ الفرنسي وراء البحار في إطار سياسته الخارجية، لكن هذه الصورة الناجحة بدأت تتلاشى وتخبو بعد عام 1866م وهذا راجع للإخفاقات في سياسته الخارجية ، ومنها فشله في الحصول على بعض التعويضات وهذا بعد انتهاء الحرب البروسية النمساوية، إخفاق حملته المكسيكية وفشل مخططاته بين 1866_1870م[6].

---

1 بشرى، برجم: المرجع السابق، ص152.

2 المرجع نفسه، ص152.

3 عمار، بوحوش، المرجع السابق، ص137.

4بشرى، برجم: مرجع سابق، ص152.

5عمار، بوحوش: مرجع سابق، ص137.

6زينب عصمت راشد :**تاريخ أوروبا الحديث في القرن 19م**، ج 2، دار الفكر العربي، القاهرة، ص325.

أثرت الحرب النمساوية البروسية سنة 1866م على فرنسا، لاسيما أن هاته الأخيرة كانت تهاب الوحدة الألمانية لحد كبير، ووجود دولة ألمانية على حدودها الشمالية يهدد أراضي الدولة الفرنسية، قام بسمارك بوضع خطبة على أساس قهر النمسا ثم فرنسا، ولعل تدخل نابليون الثالث في الحرب البروسية النمساوية كان أمرا مقنعا بأن فرنسا تريد عرقلة الوحدة[1].

وبعد انتهاء بسمارك الصراع مع النمسا أخذ يستعد لمواجة من ؟ لمواجهة فرنسا ولكنه من جهة أخرى كان يهمه أن تكون فرنسا هي المعتدية في كل حرب مع ألمانيا وقد ظل يسعى لذلك حتى تهيئت الأمور والفرصة سنة 1870م[2]، فوضع سياسته على أسس مهمة ولعل تلك الظروف هي التي أدت أن يقف بسمارك من عام 1867م حتى عام 1870م موقف المترقب فقط دون أن يقحم حربا على فرنسا[3]، وبسرعة كبيرة وقبل أن يتمكن الفرنسيون من تهيئة جيوشهم، تقدمت الجيوش الأوروبية على الأراضي الفرنسية ناقلة المعركة إلى أرض العدو [4]، واندلعت الحرب في جويلية 1870م وكان صيف هذا العام عبارة عن سلسلة من الهزائم للجيوش الفرنسية تحت القيادة العليا لنابليون الثالث، حيث أن القوات البروسية هزمت مكماهون في موقعة فرت بالألزاس كما ألحقت الهزيمة بجيش فروسار في اسبيشرن باللورين وبعد تأزم الوضع قرر نابليون للتنازل عن القيادة العليا لصالح بازين وزير الحربية إلا أن هذا الأخير عجز عن وقف القوات البروسية، حيث أوقفه الجيش البروسي في مارس لاتور والتي التف حوله الألمان وهذا راجع إلى بطأه واستسلم في 27 أكتوبر 1870 م، وفي شالون أعاد مكماهون تنظيم قوات جديدة وعسكر بها أمام حصون باريس[5].

اضطر للتحرك من أجل نجدة بازين بأمر من الامبراطورية، فقام القائد البروسي " فون ملتكة " بتعقبه وألحق به هزيمة فادحة في سيدان بسبب القصف المدفعي المكثف، أدرك الفرنسيون أن معركتهم ستحول إلى مجزرة من جانب واحد فاضطر نابليون الثامن نفس العام إلى إعلان استسلامه للألمان فوصل النبأ الرسمي لهذه الكارثة إلى باريس، علم الجمهور الفرنسي أن نابليون قد استسلم، فأسرع الكثير من النواب لعقدهم جلسة مستعجلة في مقر المجلس، وفي مساء ذلك اليوم تم اقتراح خلع الامبراطور واصدار قرار ثوري بإنهاء حكم اسرة نابليون وإعادة

1بشرى، برجم: مرجع سابق، ص153.

2عيد العزيز سليمان نوار، د. عبد المجيد نعنعي: **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2014، ص282.

3الحاج، بن لزرق، الأمين، بن خمول: **أثر انهزام فرنسا أمام ألمانيا 1870على الوضع العام في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة ابن خلدون، تيارت، الجزائر، 2020_2022، ص20.

4 بشرى، برجم: المرجع السابق، ص153_154.

5الحاج بن لزرق، الأمين بن خمول: مرجع سابق، ص27، 28.

تشكيل حكومة مؤقتة وقد سميت هذه الأخيرة الجديدة بحكومة الدفاع الوطني[1] ،وتم الاعلان عن قيام الجمهورية الثالثة في 4 من سبتمبر 1870م بزعامة جول فافر وبذلك يقضي على حكم أسرة بونابرت[2].

ولعل انهيار الامبراطورية كما أشرنا سابقا كان بمثابة النهاية للصراع بين المعمرين والحكومة الفرنسية حول كيفية تسيير الجزائر[3]، فالعسكريون الذين انهزموا في تلك المعركة فقدوا مصداقيتهم الاجتماعية في الجزائر،وفي فرنسا والمجموعة العسكرية المتواجدة بالجزائر لم تعد تتلقى التعليمات من القيادة المركزية وبذلك تركوا المبادرة للمدنيين لكي يفعلوا ما يشاؤوا بالجزائر[4].

بمجرد تعيين أدولف كريميو كمسؤول عن الداخلية في حكومة الدفاع الوطني قام هذا الأخير بإصدار جملة من القرارات في شكل مراسيم، لإنهاء الحكم العسكري في الجزائر وإعطاء السلطات المطلقة للمعمرين وبناء على هذه المراسيم الصادرة بتاريخ 24 أكتوبر 1870م[5].

أما بسمارك كان قد بدأ بتهيئة الرأي العام الألماني من أجل ضم الألزاس _ اللورين مما سبب استحالة إقرار السلم والتوافق بين البلدين، وعندما أصبحت القوات الألمانية على أبواب العاصمة الفرنسية قرر جول فافر مقابلة بسمارك وكان ذلك في 18سبتمبر1870م[6]، بفيريار بالقرب من باريس أوضح من خلالها بسمارك أن ألمانيا تطالب بأراضي الراين، إلا أنه لقي رفضا من جول فافر والتقى الرجلان مرة أخرى لكن دون جدوى ولم يستطع أي منهما الفوز من الأخر بأي لم يتنازل أي أحد منهما وهدا ما أدى إلى استمرار الحرب[7].

الألمان لم يضيفوا نصرا مهما طوال الفترة المتبقية من الحرب إذ أنهم لم يحاولوا الاستيلاء على باريس بالهجوم المباشر، بل اقتصروا على فرض الحصار عليها[8]، وافشالهم كل محاولة من أجل فك هذا الحصار لاعتقادهم أن نقص المواد الغذائية والبرد الشديد سيؤدي حتما للاستسلام العاجل، لكن استمرت المدينة بالمقاومة من 30

---

1 الحاج، بن لزرق: مرجع سابق، ص29.

2زينب، عصمت: مرجع سابق، ص530_531.

3عبد القادر، نايلي: **السياسة الأهلية في الجزائر ما بين 1830–1870**، مطبوعة بيداغوجية، جامعة الجلفة، ص193.

4 عمار، بوحوش: المرجع السابق، ص138.

5علي محمد، محمد الصلابي: المرجع السابق ، ص658-659.

6 زينب، عصمت راشد: مرجع سابق، ص409.

7 الحاج، بن لزرق: مرجع سابق، ص29.

8أ. جرانت هارولد تمبرلي، **أوروبا في القرنيين التاسع عشر والعشرون، مؤسسة سجل العرب**، 2001، ص531، 532.

سبتمبر 1870م إلى 27 جانفي 1871م وهذا لتواجد عدد معتبر من القوات الفرنسية داخل المدينة ، كذلك توفرت لباريس الشجاعة والوطنية لكن النظام كان يعوزها بسبب سوء قيادة تروشو[1].

يعود الفضل الأول في انتصار بروسيا لبسمارك وهذا لامتلاكه دبلوماسية ذكية وفي نفس الوقت إعداده لجيشا ألمانيا بكامل التجهز ودخوله الحرب بأسلحة حديثة، كذلك المساندة الألمانية مكنت الألمان من مركزة 380 ألف جندي في الجبهة الألمانية، من أسباب انهزام فرنسا أمام بروسيا اعتمادها على الولايات الألمانية الجنوبية التي اعتقدت أنها ستكون في صفها لكن حدث العكس تماما واتحاد الولايات الألمانية مع بروسيا الأمر الذي رجح كفة بروسيا من ناحية العد والتعداد[2].

إضافة ضمان بسمارك لحياد روسيا في هاته الحرب بعدما ساندتها في إخماد الثورة البولندية كذلك مع إيطاليا مقابل دعمه الكامل لها في الحصول على البندقية وضمان جانب النمسا التي عجل بسمارك بعقد الصلح معها قبل تدخل نابليون الثالث من خلال معاهدة براغ[3].

1 الحاج، بن لزرق: مرجع سابق، ص29، 30.

2زينب، عصمت راشد: مرجع سابق، ص409، 410.

3 شوقي، عطا الله الجمل، عبد الله، عبد الرزاق: **تاريخ أوروبا من النهضة إلى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000، ص199.

خلاصة الفصل:

في هذا الفصل قمنا بتقديم مختلف النقاط المهمة والأساسية حول نضال الشعب الجزائري، وأهم المقاومات الشعبية التي ظهرت في هذه الفترة حيث كان نضال الشعب الجزائري قد بدى موقفا هاما طيلة فترة الاحتلال ودافع عن كرامته التي سلبت منه جراء السياسة الاستعمارية ، وتحديدا في فترة حكم الإمبراطورية الثانية وذلك نتيجة لمختلف المشاريع والسياسات التعسفية الزجرية التي حاولت ان تمحو وتقضي على الكيان الجزائري ، وبالتالي كان من الاكيد ان يكون رد فعل وظهور العديد من المقاومات الشعبية الوطنية من أجل الوقوف والتصدي لكل هذه الاجراءات والسياسات الاستعمارية التي طبقت في بلادهم وموطنهم ، وبالتالي كان رد فعل الجزائريين مختلفا ومتنوعا في مختلف اقطار الوطن.

وكذلك والملاحظ ان سياسة نابليون الثالث التي جاء بها لقيت معارضة كبيرة من طرف الفرنسين والأوربيين المستوطنين، بالرغم أنها كانت تخدم مصالحهم بالدرجة الأولى لكن رفضوها واعتبروها عادلة بينهم وبين الجزائريين وأنها تساوي بينهم في العديد من الامور، لكن في حقيقة الامر أن الجزائريين قد ضاقوا أشد انواع الظلم والإستبداد من هذه السياسة الاستعمارية التي انهكت وضاعت حقوقهم بسببها فكانوا رافضين لها بداية الأمر، وفي الأخير هذا الامبراطور "نابليون الثالث" رغم ما فعله في الجزائريين كانت نهايته سنة 1870 وسقوطه في يد الألمان .

خلاصة الدراسة

خلاصة:

من خلال دراستنا لهذا الموضوع سياسة نابليون الثالث في الجزائر 1852-1870م قمنا بمعالجة مختلف الجوانب من السياسة الفرنسة في الجزائر وتحديدا في عهد الامبراطورية الفرنسية الثانية 1852-1870 وكذلك مختلف الاوضاع التي كانت قبيل هذه الفترة من 1848-1852 شهدت فيها العديد من الوقائع التي كانت تحدث في الجزائر وفرنسا وانتهت هذه الاخيرة لتحل محلها الامبراطورية الثانية بزعامة الامبراطور نابليون الثالث والتي توصلنا من خلال هذه الدراسة إلى العديد من الاستنتاجات يمكن حصرها فيما يلي:

- اتسمت اوضاع الجزائر قبل انتقال السلطة إلى نابليون الثالث بتغيرات كبيرة خاصة بعد اعلان دستور 1848 بان الجزائر تعتبر ارض فرنسية وان الجزائر جزء لا يتجزأ من فرنسا .

_ نابليون الثالث خلال فترة حكمه للإمبراطورية الفرنسية الثانية 1852-1870 اتخذ العديد من الاستراتيجيات الاستعمارية من مختلف الجوانب السياسية والاقتصادية التي تناولت العديد من العناصر وكذلك الجانب الاجتماعي والثقافي .

_ من خلال دراستنا لهذا الموضوع تناولنا دراسة لشخصية نابليون الثالث من المولد والنشأة إلى غاية وصوله لحكم فرنسا .

- فرض نابليون الثالث سياسة قاهرة في حق الجزائريين ومن بين السياسات التي اتبعها هي سياسة التوغل والتهجير والاستيطان.
- سن مجموعة من القوانين والاجراءات التي كانت لصالح المعمرين وتتعارض مع مصالح الجزائريين .
- استرجع العسكريون نفوذهم بقيادة الحاكم العام راندون والتي امتدت فترته من 1852-1858 والتي شهدت فترة حكمه توسع في حركة الاستيطان وتشجيع الهجرة الاوروبية إلى الجزائر من اجل الاستيطان واغتصاب الأراضي.
- الغاء نابليون الثالث الحكم العسكري بالجزائر وانشاء وزارة الجزائر والمستعمرات وكان ذللك في 24جوان 1858 م.
- تم انشاء وزارة الجزائر والمستعمرات التي دامت سنتين 1858-1860 والتي شهدت محاولة نابليون الثالث تطبيق سياسة الادماج وعين ابن اخيه جيروم ثم خلفه شاسلو لوبا الذي الغى القضاء الاسلامي وخدم المعمرين من خلال انشاء 17قرية استيطانية.

_إنشاء المملكة العربية سنة 1860 م التي حاول من خلالها نابليون الثالث جعل الجزائر مملكة وتنصيب الامير عبد القادر ملكا نيابة عن نابليون الثالث.

- سن نابليون الثالث عدة تشريعات قانونية ابرزها قانون السيناتوسكونسلت في 22افريل 1863 والذي شكل خطرا على الجزائريين من خلال استهداف رؤوس اموالهم وهي الاراضي وكذلك قانون الاحوال الشخصية وقانون التجنيس الذي كان سنة 14جويلية 1865 والذي يمنح الجزائريين حق التجنيس بالجنسية الفرنسية لكن بشرط التخلي عن احوالهم الشخصية الاسلامية .
- الرسالة التي بعثها نابليون الثالث إلى بيليسي 1863 والتي اعلن فيها بان الجزائر مملكة عربية
- كان رد فعل الجزائريين على سياسة الامبراطور نابليون الثالث من خلال شن العديد من المقاومات والانتفاضات الشعبية مثل ثورة اولاد سيدي الشيخ .

-من جهة اخرى رد فعل المعمرين التي تمثلت في مواقف لعل ابرزها ردود الفعل على مشروع المملكة العربية والقوانين الاخرى.

_ سقوط الامبراطورية الثانية وزوال حكم نابليون الثالث خاصة بعد هزيمته في معركة سيدان 1870م.

قائمة الملاحق

ملحق رقم 01 :صورة نابليون الثالث[1]

ملحق رقم 02[2]: صورة والدة نابليون الثالث هورتنس

ملحق رقم 03[3]: أوجيني زوجة نابليون الثالث

1 محمد قاسم وحسني حسين ، تاريخ القرن التاسع عشر في أوروبا منذ عهد الثورة حتى نهاية الحرب العظمى ، ص150، أيضا انظر للموقع الالكتروني WWW.gettimages.Fr

2 Naboleon iii and the womenheloved by hectorfleischmann ,p12

3ينطر للموقع الاكتروني

24/01 /2025 WWW.gettyimages.fr

الملحق رقم 04[1] : الامير جيروم نابليون

ملحق رقم 05[2]: المارشال ماكماهون

الملحق رقم 06 [3]: شاسلوبا

الملحق رقم 07[4] :صورة اسماعيل اوربان

1رابط الكتروني

Ar .m. wikipedia .org

2، مرجع سابق رابط الكتروني

3مرجع نفسه

4ا فيليب ، رينييه : السانسيمونيون في مصر 1833-1851م ، تر: أمل الصبان ، الهيئة العامة لشؤون المطابع الأميرية ، القاهرة ، مصر ، ط1 ، 2011 ، ص 197

الملحق رقم [1]08: الماريشال بيليسي

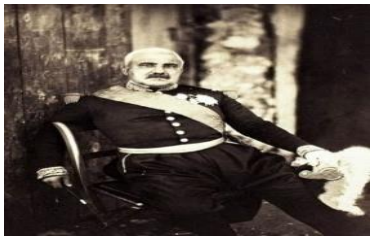

ملحق رقم 09 [2]: النص الكامل لقانون سيناتوسكونسيلت 22 أفريل 1863م باللغةالعربية

هذا قانون شرعي يتضمّن تثبيت ملكية الاملاك التي
يستقرّ فيها اعراش البلاد الجزايرية ۞

من طرف سعادة نابوليون امبرور الفرانساويين بنعمة الله والارادة العامية السلام
على كافة الحاضرين والغايبين
اما بعد فد استحسنّا القانون الشرعي الآتي ذكره وانفذناه إنفاذاً وذلك بقصرنا
الطويلبري وبتاريخ ٢٢ ابريل سنة ١٨٦٣

۞ الفصل الاوّل ۞

انّ الاراضي التي في تصرّف أعراش الصحراء والتلّ من البلاد الجزايرية باتي حجّة كان قد
صار ملكُها مستقلّا لاهل الاعراش المذكورة إن لم ينقطع التصرّف المذكور
منذ إبتداء استقرارهم فيها الى الآن وكان ذلك معروفًا بالتواتر فم ان المعاملات
والتقسيمات والتنفيصات التي قد جَرَتْ في امر الاراضي بين الدولة واهلِ البلاد
الجزايرية تَبْقى مقرّرة ثابتة لا رجوعَ فيها ۞

۞ الفصل الثاني ۞

انّ وكلاء الدولة المكلّفين بتدبير الامور الآتي ذكرها يشرعون فيها بلا توانٍ اوّلاً

1، رابط الكتروني: المرجع السابق

2 صالح حيمر ، السياسة العقارية في الجزائر 1830_ 1930 ، رسالة لنيل درجة الدكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر ، جامعة الحاج لخضر ، باتنة ، 2014م ، الجزائر ، ص313_314_315

لها وكذلك لا تغيّر فى حال الاملاك التى تسمّى الدومين العامّى وقد ذُكِرَتْ أنواعُها فى الفصل الثانى من القانون الشرعى المؤرّخ ١٩ جوان سنة ١٨٩١ كما لا تغيّرُ فى حال الأملاك الخاصّة بالدولة ولا سيما فيما يتعلّق بغابات الأشجار الكبيرة والصغيرة كما هو مقرّرٌ فى القسم الرابع من الفصل الرابع من القانون المذكور ۞

۞ الفصل السادس ۞

قد نُقِضَ وأُبطل القسمُ الثانى والقسم الثالث من الفصل الرابع عشر من القانون الشرعى المؤرّخ ١٩ جوان سنة ١٨٩١ المتضمّن تثبيت ملكية الأملاك التى فى البلاد الجزايرية لمن الاراضى التى يقسمها وكلاءُ الدولة بين اهل الدوايِر لا يجوز انتقالُها لغيرهم الّا منذ يومِ صدور الرسوم المتضمّنة تقريرها لهم ملكا مستقلّا ۞

۞ الفصل السابع ۞

لا تغيّرُ فيما سِوَى ذلك من الشروط المعيّنة فى القانون الشرعى المؤرّخ ١٩ جوان ١٨٩١ ولا سيما الشروط المختصّة بشان التفاب وجبرِ الدولةُ الناسَ على بيع أملاكهم كلّما تدعوها الى ذلك المصلحةُ العامّة ۞

الملحق رقم 10[1]: النص الكامل لقانون سيناتوسكونسيلت 22 أفريل 1863م باللغة الفرنسية

SÉNATUS-CONSULTE relatif à la constitution de la propriété en Algérie dans les territoires occupés par les Arabes.

—

13-22 *avril* 1863.

—

NAPOLÉON, par la grâce de Dieu et la volonté nationale, Empereur des Français, à tous présents et à venir, salut:

Avons sanctionné et sanctionnons, promulgué et promulguons ce qui suit:

EXTRAIT DU PROCÈS-VERBAL DU SÉNAT.

SENATUS-CONSULTE

RELATIF A LA CONSTITUTION DE LA PROPRIÉTÉ EN ALGÉRIE

Dans les territoires occupés par les Arabes.

ART. 1er. — Les tribus de l'Algérie sont déclarées propriétaires des territoires dont elles ont la jouissance permanente et traditionnelle, à quelque titre que ce soit.

3

[1] صالح حمير : المرجع السابق ،ص 316_317

Tous actes, partages ou distractions de territoires, intervenus entre l'État et les indigènes, relativement à la propriété du sol, sont et demeurent confirmés.

Art. 2. — Il sera procédé administrativement et dans le plus bref délai :

1° A la délimitation des territoires des tribus ;

2° A leur répartition entre les différents douars de chaque tribu du *Tell* et des autres pays de culture, avec réserve des terres qui devront conserver le caractère de biens communaux ;

3° A l'établissement de la propriété individuelle entre les membres de ces douars, partout où cette mesure sera reconnue possible et opportune.

Des décrets impériaux fixeront l'ordre et les délais dans lesquels cette propriété individuelle devra être constituée dans chaque douar.

Art. 3. — Un règlement d'administration publique déterminera :

1° Les formes de la délimitation des territoires des tribus ;

2° Les formes et les conditions de leur répartition entre les douars et de l'aliénation des biens appartenant aux douars ;

3° Les formes et les conditions sous lesquelles la propriété individuelle sera établie et le mode de délivrance des titres.

Art. 4. — Les rentes, redevances et prestations dues à l'État par les détenteurs des territoires des tribus continueront à être perçues comme par le passé, jusqu'à ce qu'il en soit autrement ordonné par des décrets impériaux rendus en la forme des règlements d'administration publique.

Art. 5. — Sont réservés les droits de l'État à la propriété des biens du *Beylick* et ceux des propriétaires des biens *melk*.

Sont également réservés : le domaine public, tel qu'il est défini par l'article 2 de la loi du 16 juin 1851, ainsi que le domaine de l'État, notamment en ce qui concerne les bois et forêts, conformément à l'article 4, paragraphe 4, de la même loi.

Art. 6. — Le second et le troisième paragraphes de l'article 14 de la loi du 16 juin 1851, sur la constitution de la propriété en Algérie, sont abrogés ; néanmoins, la propriété individuelle qui sera établie au profit des membres des douars ne pourra être aliénée que du jour où elle aura été régulièrement constituée par la délivrance des titres.

Art. 7. — Il n'est pas dérogé aux autres dispositions de la loi du 16 juin 1851, notamment à celles qui concernent l'expropriation pour cause d'utilité publique et le séquestre.

Délibéré et voté en séance, au palais du Sénat, le 15 avril 1863.

Le Président,
Signé : Troplong.

Les Secrétaires,
Signé : Baron de Heeckeren, Bonjean,
Baron T. de Lacrosse.

Vu et scellé du sceau du Sénat :

Le Secrétaire sénateur,
Signé : Baron T. de Lacrosse.

Mandons et ordonnons que les présentes, revêtues du sceau de l'État et insérées au *Bulletin des Lois*, soient adressées aux cours, aux tribunaux et aux autorités administratives, pour qu'ils les inscrivent sur leurs registres, les observent et les fassent observer, et notre Ministre secrétaire d'État au département de la Justice est chargé d'en surveiller la publication.

Fait au palais des Tuileries, le 22 avril 1863.

Signé : NAPOLÉON.

Par l'Empereur :

Le Ministre d'État,
Signé : A. Walewski.

Le Garde des Sceaux, Ministre secrétaire d'État au département de la Justice,
Signé : Delangle.

المصدر :

الملحق رقم 11 [1]: مقتطف من رسالة نابليون الثالث الى سعادةالمريشال ، دوق مالاكوف ، ووالي الجزائر العام بتاريخ 6 فيفري 1863

من رسالة نابليون الثالث الى سعادة المريشال ، دوق مالاكوف ، ووالي الجزائر العام بتاريخ 6 فيفري 1863 .

... ولو قيل ان العرب لا حقوق لهم فى ملك اراضيهم ، وان سلطانهم فيما مضى من الزمان هو مالك الاراضي واننا ورثنا منه ملكها بمجرد امر الفتح نقول كيف يمكن للدولة الفرنساوية استعمال بعض قواعد قديمة وواهية اساسها كبير الترك ان ذلك محال ، واو كان قصد الدولة انجاز هذا الامر المكروه وجب عليها ان تطرد العرب كلهم من اوطانهم وتشردهم فى الصحراء كما وقع للاجيال المتوحشة ينمن بلاد امريقة الشمالية حين دخلها بعض امم النصارى فى القرون الماضية ، شردوهم من البلاد المعمورة الى المفاوز والقفار لكن ذلك مذموم عندنا ومخالف للانسانية وغير ممكن فى زماننا . فنطلب الآن الوصايل لاصلاح خاطر العرب وامالة قلوبهم الينا لانهم جنس زينتهم العقل والهمة العلية والشجاعة والمهارة فى بعض امور الفلاحة . وقد علمنا ان قانون من قوانين شرعنا مورخ سنة 1851 يتضمن اقرار حقوق العرب فى املاكهم وحقوق الانتفاع التي كانت لهم زمان الفتح ، لكن هذه الحقوق فيها اشتباه لقلة العناية بتقييدها ، والآن يلزم علينا الخروج من هذا الحال المشكل الذي يحير فيه عقل اللبيب . ونبدأ بالنظر فى اوطان الاعراش وحدودها ثم نقسم كل وطن اقساما بين الدوار حتى يمكن للدولة فيما بعد تمريد الاملاك وتعيينها لاصحابها شخصا شخصا سالكة فيه طريق التيقظ والاحتياط ، ثم عند اقرار العرب فى املاكهم اقرارا مطلقا ثابتا يسهل لهم التصرف فيها كما يشاءون فتكثر حينئذ المعاملات بينهم وبين النصارى وتزيد يوما يوما ان شاء الله وذلك انفع من القهر فى تاليف قلوب العرب واصلاح لنفوسهم بقبول عوايدنا وعمراننا ثم ان بلاد الجزاير مساحتها واسعة جدا والمحصولات لتي يمكن استخراجها منها كثيرة . فللانسان فيها ما يكفي حاجته يجد بها مسرحا لعمله ومحلا لمهارته على قدر طبيعته وعوايده وحاجاته . اما العرب فلهم تربية الخيل والانعام مع الاشتغلال بما سهل من امر الحراثة . واما النصارى المميزين بالفهم والنشاط فى العمل فلهم جلب المنافع من الغياب والمعادن وتنوير المياه والغدران وحفر القناوات والأخذ بالأسباب الجديدة المستحسنة فى اصلاح مر الفلاحة ونشاء المصانع والمعامل الدالة على ترقى

1عبد الحميد زوزو: نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1900م ، المؤسسة الوطنية للفنون المطبعية ، الجزائر 2009 ، ص161 -162

الحراثة أو مصاحبة لها واما الدولة فلها النظر والعمل فى المصالح العامة وتأديب النفوس بتعليم العلوم وتكثير خير العباد باحداث كل ما يتعلق بنفعهم من فتح الطرق وغير ذلك ، وتعطيل القوانين الواهية المتشابهة التي فايدتها غير ظاهرة فيجوز للناس كلهم التصرف الكامل فى معاملاتهم ، وعلى الدولة أيضا موافقة سعي الجماعات اتي يعقدها أصحاب الأموال بقصد انتشار فوايد التجارة والحراثة ويلزمها منذ الآن الامتناع من التدبير بنفسها فى تعمير البلاد باقامة القرى الجديدة واصراف ما لها فى جلب السكان اليها من وراء البحر تخلص بذلك من حاجة النظر فى حال المساكين الذين انعمت عليهم بقطع أرض وليس لهم حرفة يكسبون بها معاشهم . ومما ذكرنا تفهم يا محبنا المرشال مقصودنا فى شأن الجزاير وتوضح لك الطريق التي عزمت على سلوكها لأن تلك البلاد لا يليق بها اسم قولونية يعني ماوى لبعض أمم من جنسنا بل هي مملكة عربية وأهلها على سواء مع الفرانساويين وتحت ظل دولتنا المنصورة ، لأنى امبراطور العرب وامبراطور لفرانساويين معا ... (1)

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

اولا/ المصادر باللغة العربية :

1) أ . ج . جرانت، هارولد تمبرلي: **أوروبا في القرنيين التاسع عشر والعشرين 1789_1950**، تر: بهاء فهمي، مر: أحمد عزت عبد الكريم مؤسسة سجل العرب، 2001.

2) عباس فرحات: **ليل الاستعمار**، تر: أبو بكر رحال، دار القصبة للنشر والتوزيع، الجزائر، 2005.

3) العنتري صالح: **مجاعات قسنطينة**، تح: بونار رابح ، ذخائر المغرب العربي، الجزائر، 1974.

4) المدني أحمد توفيق: **هذه هيا الجزائر**، مكتب النهضة المصرية، القاهرة، مصر، 2001.

المصادر باللغة الأجنبية :

1) Nablon iii and women he loved ،hector fleischmann.

2) Yacono, (X), Les Bureaux Arabes et l'Evolution des Genres de Vie Indigènes dans l'Ouest du Tell Algérois Dahra Chélif Ouarsenis Sarsou, éd. Larousse, Paris, 1953.

3) -Foucher, Victor: Les Bureaux arabes en Algérie, Librairie internationale de l'agriculture et de la colonisation (Paris), 1858.

4) Pein.M.Th: Lettres Familiéres Sur L'Algérie un petit royaume arabe, Ch, Tanera , Libraire ,Paris 1871.

ثانيا / المراجع:

1_ الكتب:

1) إحدادن زهير: **شخصيات مواقف تاريخية**، منشورات دحلب، الجزائر ، 2012

2) البستاني يوسف: **النسر الأعظم** ، هنداوي، 2017.

3) بلاح بشير: **تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1889م**، ج1، دار المعرفة، الجزائر، 2006.

4) بن داهة عدة: **الاستيطان والصراع حول ملكية الأرض ابان الاحتلال الفرنسي للجزائر 1830–1962م**، ج1 ، المؤلفات للنشر والتوزيع، المسيلة، ط 1، 2013.

5) بوحوش عمار: **التاريخ السياسي من البداية ولغاية 1962م** ، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1997 .

6) بوعزيز يحي : **سياسة التسلط الاستعماري والحركة الوطنية 1830–1954**، دار الثقافة العربية، 2007.

7) بوعزيز يحي: **كفاح الجزائر من خلال الوثائق**، دار البصائر، الجزائر، ط خ، 2009

8) بوعزيز يحي: **موضوعات وقضايا من تاريخ الجزائر والعرب** ،ج1، دار الهدى، الجزائر، 2013.

9) الجمل شوقي، عبد الله عبد الرزاق: **تاريخ أوروبا من النهضة حتى الحرب الباردة**، المكتب المصري لتوزيع المطبوعات، القاهرة، 2000.

10) جوليان شارل أندري: **تاريخ الجزائر المعاصر الغزو وبدايات الاستعمار 1827_1871م**، تر: جمال فاطمي ، ج1، دار الأمة، الجزائر، ط 1، 2008.

11) خرشي جمال: **الاستعمار وسياسة الاستيعاب في الجزائر 1830_1862م**، تر: عبد السلام عزيري، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2009.

12) زوزو عبد الحميد: **نصوص ووثائق في تاريخ الجزائر المعاصر 1830_1900**، موفم للنشر، الجزائر، 2010.

13) سعد الله أبو القاسم: **أبحاث وأراء في تاريخ الجزائر**، ج1، دار البصائر، الجزائر، ط خ، 2007

14) سعد الله أبو القاسم: **الحركة الوطنية الجزائرية 1830_1900م**، ج1، دار الغرب الاسلامي، بيروت، لبنان، ط 1، 1992.

15) سعد الله أبو القاسم: **أبحاث وآراء في تاريخ الجزائر**، ج2، دار البصائر، الجزائر، ط خ، 2007.

16) سليمان نوار عبد العزيز، د . عبد المجيد نعنعي: **التاريخ المعاصر أوروبا من الثورة الفرنسية إلى الحرب العالمية الثانية**، دار النهضة العربية، بيروت، لبنان، 2014.

17) السيد محمد: تاريخ دول المغرب العربي ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريطانيا، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 2000.

18) سيدي الصالح حياة: **اللجان البرلمانية الفرنسية وقضايا الجزائريين 1871_1895م**، دار الهدى، الجزائر، 2012.

19) شارل روبير أجيرون: **تاريخ الجزائر المعاصر**، تر: عيسى عصفور، منشورات عويدات، بيروت، باريس ، ط1، 1982.

20) الصلابي علي محمد: **كفاح الشعب الجزائري ضد الاحتلال الفرنسي وسيرة الأمير عبد القادر**، دار المعرفة، بيروت _ لبنان .

21) عبد العزيز عمر: **تاريخ أوروبا الحديث والمعاصر1815_1919م**، دار المعرفة الجامعية، 2000.

22) عدي الهواري: **الاستعمار الفرنسي في الجزائر سياسة التفكيك الاقتصادي الاجتماعي 1830–1960**، تر: جوزيف عبد الله ، دار الحداثة للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت _لبنان، ط 1، 1983.

23) العسلي بسام: **محمد المقراني وثورة 1871 الجزائرية**، دار النفائس، بيروت _ لبنان، ط 1، 1982.

24) عصمت راشد زينب: **تاريخ أوروبا الحديث في القرن 19 م**، ج 2، دار الفكر العربي، القاهرة .

25) عمورة عمار: **موجز في تاريخ الجزائر**، دار ريحانة، الجزائر، ط 1، 2002 .

26) عميراوي أحميدة: **دراسات في تاريخ الجزائر الحديث**، دار الهدى، الجزائر، ط2، 2004.

27) عيساوي محمد، نبيل شريخي: **الجرائم الفرنسية في الجزائر أثناء الحكم** العسكري **1830-1871**م، مؤسسة شطيبي للنشر والتوزيع، الجزائر، 2015.

28) فركوس صالح: **تاريخ الجزائر مما قبل التاريخ إلى غاية الاستقلال**، القافلة للنشر والتوزيع، الجزائر، ط 1، 2016.

29) فيليب رينييه: **السان سيمونيون في مصر 1833_1851م**، تر: أمل الصبان، القاهرة، مصر، ط 1، 2011 .

30) قداش محفوظ: **جزائر الجزائريين تاريخ الجزائر 1830–1945**م، تر: محمد المعراجي، منشورات ANEP، 2008.

31) محمد قاسم حسني حسين: **تاريخ القرن 19 في أوروبا منذ عهد الثورة الفرنسية حتى نهاية الحرب العظمى**، مطبعة دار الكتب المصرية بالقاهرة، ط1، 1929م.

32) مقلاتي عبد الله: **المشروع الفرنسي الصليبي الاحتلالي للجزائر وردود الفعل الوطنية 1830–1962**م، وزارة الثقافة، الجزائر، 2016.

33) مقلاتي عبد الله: **المرجع في تاريخ الجزائر المعاصر 1830–1954**، ديوان المطبوعات الجامعية، 2013.

34) منور العربي: **تاريخ المقاومة الجزائرية في القرن 19م**، دار المعرفة، الجزائر، 2006

35) مهديد ابراهيم: **القطاع الوهراني 1850–1919م دراسة حول المجتمع الجزائري الثقافة والهوية الوطنية**، منشورات دار الأديب، 2006.

2_ الأعمال الجماعية:

1) عاشور موسى: **أساليب الاستعمار الفرنسي للاستلاء على الأوقاف، أعمال الملتقى الوطني الأول والثاني حول العقار الجزائر ابان الاحتلال 1830_1962**، وزارة المجاهدين، الجزائر، 2007.

3_ الرسائل الجامعية:

1) أحمد بهاليل هدى، عمراوي سارة: **السياسة العقارية وتأثيرها على المجتمع الجزائري 1830–1900م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ ، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، 2019_2020.

2) أوهيب سوسن، برجم بشرى: **الجزائر في ظل الامبراطورية الفرنسية الثانية 1852–1870م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ الحديث، تخصص المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، 2019_2020.

3) بن جابو أحمد: **المهاجرون الجزائريون ونشاطهم في تونس 1830_1954م**، أطروحة دكتوراه في التاريخ الحديث والمعاصر، 2010_2011.

4) ايلال نور الدين: **قانون السيناتوس كونسيلت وأثره على الملكية والسكان في منطقة سور الغزلان من خلال الوثائق الرسمية 1863_1914**، رسالة ماجستير، قسم التاريخ، جامعة الجزائر، 2006_2007م.

5) بن داود، شايب: **التعليم الأهلي في الجزائر خلال فترة الاحتلال الفرنسي من خلال كتابات المؤرخ جمال قنان**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021_2022.

6) بن علي جهاد: **الاستيطان الاوروبي في الجزائر وأثره على الحياة الاجتماعية للجزائريين 1830–1870**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ الجزائر الحديث والمعاصر، جامعة المسيلة، 2013_2014.

7) بن لزرق الحاج، بن خمول الأمين: **آثار انهزام فرنسا أمام ألمانيا 1870م على الوضع العام في الجزائر**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية ، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2020_2021.

8) بن نوي ريمة: **سياسة نابليون الثالث في الجزائر 1852_1870م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر أكاديمي في التاريخ ، تخصص تاريخ الوطن العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علوم التاريخ، جامعة محمد بوضياف، المسيلة، 2018_2019.

9) بوترعة سارة، حمودة حياة: **السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر القوانين 1865 _ 1873 _ 1881 _ 1912**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ العام، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، 2017_2018م.

10) بوغديري أسماء، كبابسة شهرة: **الزعامات المحلية ودورها في إفشال المشروع الاستعماري الفرنسي 1848_1904م**، مذكرة نيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945 م، قالمة، 2023 _2024.

11) بولقرون فوزية، بودرع ثلجة: **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر من خلال كتابات المؤرخ الفرنسي شارل روبير آجيرون 1870_1914**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب العربي الحديث والمعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، 2020_2021.

12) حباش فاطمة: **الإدارة الاهلية ودورها في تثبيت الاحتلال الفرنسي 1844 / 1870**، مذكرة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، قسم العلوم الانسانية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2019.

13) حرمة عبد الكريم: **مصادرة الأراضي في السياسة الفرنسية الاستعمارية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1834_1900م**، أطروحة دكتوراه في شعبة التاريخ، تخصص تاريخ الجزائر المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والعلوم الاسلامية، قسم العلوم الانسانية، جامعة أحمد درايعية، ادرار، 2022_2023.

14) حيمر صالح: **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830_1930**، رسالة نيل درجة دكتوراه، جامعة الحاج لخضر، باتنة، 2013_2014.

15) حوامرية عبد الله، حوالة عبد الله: **السياسة الاستعمارية الفرنسية في الجزائر في عهد نابليون الثالث 1852–1870**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، 2021_2022.

16) رحمون دليلة: **السياسة الزراعية في الجزائر وأثرها على المجتمع الجزائري 1830–1914م**، مذكرة ماستر، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2012_2013.

17) زغدودي هبة، لمواسي، صفية: **قانون السيناتوس كونسيلت 22 أفريل 1863م وآثاره على الجزائريين**، مذكرة ماستر في تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، 2021_2022.

18) سيساوي أحمد: **البعد البايلكي في المشاريع السياسة الاستعمارية الفرنسية من فالي إلى نابليون الثالث 1838–1871**، أطروحة دكتوراه في علوم التاريخ الحديث والمعاصر، جامعة قسنطينة 2، 2013_2014.

19) شيتر، أم كلثوم: **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر 1830–1914م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر ، تخصص تاريخ معاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016_2017.

20) طواهرية أمينة، عيساوي جيهان: **الجزائر في عهد الحاكم العام مكماهون 1864_1870**، مذكرة ماستر مقدمة لمتطلبات نيل شهادة الماسترفي تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، 2022_2023.

21) طيب العيد، هزيل نادية: **السياسة الاستعمارية الفرنسية خلال العهد الامبراطوري في الجزائر 1852–1870م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2018_2019.

22) عاشوري أحلام، دقيش دلال: **منظومة الألقاب العائلية الجزائرية في الريف للشرق القسنطيني أواخر القرن 19 من خلال أرشيف الحالة المدنية دوار أولاد ناصر ودوار أولاد دحيش نموذجا**، جامعة أم البواقي، 2020.

23) العامي خديجة، حيرش، حياة: **الأمراض في الجزائر خلال الفترة الاستعمارية 1830_ 1954م الأبعاد والانعكاسات**، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماستر تخصص المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022_2023.

24) العيشي بهية: **سياسة نابليون الثالث والمملكة العربية 1861_1870م**، مذكرة ضمن متطلبات نيل شهادة الماستر، تخصص المقاومة والحركة الوطنية، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم العلوم الانسانية، شعبة التاريخ، جامعة يحي فارس بالمدية، 2022_2023.

25) فوزاري عائدة، لعياشة، هبة: **السياسة الاستيطانية الفرنسية في الجزائر 1870–1900**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في تاريخ المغرب الحديث والمعاصر، جامعة 8 ماي 1945م، قالمة، 2019_2020.

26) محمد الأمين بن يوسف: **ملكية الدومين وتطور الاستيطان في الجزائر**، رسالة ماجستير، جامعة وهران، 2013_2014

27) مزاري عثماني، زياني رابح: **السياسة الادارية الفرنسية في مناطق الحكم المدني وتأثيرها على المجتمع الجزائري ما بين 1870–1907م**، مذكرة تخرج ماستر تاريخ المغرب العربي المعاصر، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2021_2022.

28) مزير سعاد، مزير رحيمة: **سياسة الامبراطورية الفرنسية الثانية وانعكاساتها على المجتمع الجزائري 1852–1870م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر في التاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية والاسلامية، قسم العلوم الانسانية ، جامعة العقيد أحمد دراية، أدرار، 2021_2022.

29) مسيكين آسية، نبري، فاطمة: **حركة الاستيطان الفرنسي في الشرق الجزائري 1830_1870م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماستر، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم التاريخ، جامعة ابن خلدون تيارت، 2015_2016.

30) مصاريعة حليمة، مهوبي، فاطمة: **السياسة العقارية الفرنسية في الجزائر من خلال كتابات المؤرخ الفرنسي شارل روبير أجيرون 1870–1914م**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة ماستر، تخصص تاريخ المغرب العربي المعاصر، كلية العلوم الاجتماعية والانسانية، قسم التاريخ، جامعة ابن خلدون، تيارت، 2022_2023.

4_ القواميس والمعاجم:

1) الكيلاني عبد الوهاب: **موسوعة السياسة**، ج5، دار الفارس، عمان، ط 2، 1990.

5_ المقالات:

1) إبرير حمودي: **الهوية الوطنية الجزائرية في السياسة الاستعمارية الفرنسية في عهد نابليون الثالث 1852–1870م**، مجلة المقدمة للدراسات الانسانية والاجتماعية، مج 06، ع 01، جامعة باتنة 1، الجزائر، 2021.

2) ايلال نور الدين: **المرسوم المشيخي 22 أفريل 1863 في الجزائر والمواقف المختلفة منه** ، جامعة البليدة .

3) بوضرساية بوعزة: **سياسة نابليون الثالث نحو الجزائر 1848 – 1870**، مجلة تاريخ المغرب العربي، المجلد 05، العدد 01، جوان 2019.

4) بلحسين رحوي آسيا: **وضعية التعليم الجزائري غداة الاحتلال الفرنسي** ، دراسات نفسية وتربوية، ع7، جامعة مولود معمري، تيزي وزو، ديسمبر 2011.

5) بن ترزي خير الدين: **التعليم في الجزائر خلال فترة الاحتلال**، المدرسة العليا للأساتذة ببوزريعة .

6) بن عبد الله اسماعيل: **قراءة في القرار المشيخي الصادر في 22 أفريل 1863م**، مجلة القرطاس الدراسات الحضارية والفكرية، مج 10، ع 02، جامعة ابي بكر بلقايد تلمسان، الجزائر، 2022.

7) بن عمارة زوينة: **سياسة الادماج الفرنسية للإمبراطور نابليون الثالث في الجزائر وأثرها على الجزائريين ابان الفترة 1860–1870م**، مجلة دراسات وأبحاث المجلة العربية في العلوم الانسانية والاجتماعية، مج 15، ع 1، جانفي 2023.

8) بورغدة رمضان: **جوانب من تطور السياسة القضائية الفرنسية في الجزائر خلال الفترة 1830–1892** ، مجلة كلية الآداب والعلوم الانسانية والاجتماعية، ع04، جانفي 2009.

9) تيرس سعاد: **قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية خلال القرن التاسع عشر في الجزائر**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية، ع 02، جامعة الجيلالي اليابس، سيدي بلعباس.

10) حرمة عبد الكريم: **القوانين العقارية الفرنسية في الجزائر ودورها في تسهيل مصادرة الاراضي وتشجيع الحركة الاستيطانية قانون سيناتوس كونسيلت 1863 نموذجا**، دورية كان التاريخية، ع 60، جامعة أحمد دراية، أدرار .

11) حسين الحاج مزهورة: **مشروع المملكة العربية لنابليون الثالث في الجزائر 1852_1870م**، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة مولود معمري تيزي وزو.

12) حمير صالح: **قانون سيناتوس كونسيلت 1863حول الملكية العقارية في الجزائر قراءة تاريخية.**

13) سعودي مراد: **قراءة في أهم التشريعات العقارية الاستعمارية الفرنسية وأثرها على ملكية الجزائريين 1830–1897**، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 06، ع01، 2022، الجزائر.

14) سيدي صالح حياة، **البرلمان الفرنسي وقضايا الجزائر خلال القرن 19**.

15) شرف موسى: **موقف الكنيسة الكاثوليكية من سياسة نابليون الثالث بالجزائر بين 1867–1870م**، مجلة المفكر، مج 7، ع 01 ، البيض، جوان 2023.

16) شويتام أرزقي: **سياسة الاستيطان الفرنسي في الجزائر 1830 _ 1914م**، مجلة التاريخ المتوسطي، مج 2، ع2، جامعة الجزائر2 ، ديسمبر2020 .

17) طرشون نادية: **سياسة نابليون الثالث العربية**، مجلة دراسات وأبحاث، ع 26، جامعة الدكتور يحي فارس، المدية، مارس 2017.

18) عباس، حورية: **الواقع الاقتصادي للجزائر في ظل الامبراطورية الثانية 1852 1870**، مجلة الدراسات الافريقية بالجزائر، المجلد 3، العدد 10، اوت 2022.

19) عبيد مصطفى: **دراسة في رسالة الامبراطور نابليون الثالث إلى الماريشال بيليسي بتاريخ 06 فيفري 1863م**، المصادر، ع 25، قسم التاريخ، جامعة المسيلة.

20) مزوجي هشام، حيمر صالح: **اخضاع الاملاك الوقفية في الجزائر الاحكام المعاملات العقارية الفرنسية 1844-1897م**، المجلة التاريخية الجزائرية، مج 05، ع 01، جامعة العربي التبسي، تبسة، 2021 .

21) مصطفى عتيقة: **واقع تطبيق القوانين الاستعمارية الفرنسية في منطقة تيارت، قانون سيناتوس كونسيلت 1863 أنموذجا** ، مجلة العبر للدراسات التاريخية والأثرية في شمال إفريقيا، جامعة تيارت، ع 02، أفريل 2022.

22) موساوي القشاعي فلة: **وباء الطاعون في الجزائر العثمانية دوراته وسلم حدته وطرق انتقاله**، دراسات إنسانية .

23) نايلي عبد القادر: **السياسة الأهلية في الجزائر في الفترة ما بين 1830_1870م**، جامعة الجلفة .

24) يحياوي فريال، مجاود محمد: **تداعيات تطبيق قانون السيناتوس كونسيلت العقاري 22 أفريل 1863 على منطقة الجلفة**، المجلة المغاربية للدراسات التاريخية والاجتماعية، مج 13، ع 02، جامعة سيدي بلعباس، ديسمبر 2021.

المواقع اللاكترونية:

1) fr.gettimager.www
2) org.wikipedia.m.Ar
3) net.aljazera.www أسرار باريس ألغاز صغيرة حول ولادة نابليون الثالث
4) https ://en.wikipedia.org

فـهـرس الـمـحـتـويـات

مقدمة:.....2

الفصل الأول:.....7

دراسة نقدية للإستراتيجية الاستعمارية لنابليون الثالث في الجزائر على الصعيد السياسي والاقتصادي والاجتماعي.....7

تمهيد الفصل: 8

المبحث الأول: الابعاد الإستراتيجية السياسية والإدارية المنتهجة في الجزائر خلال حكم نابليون الثالث9

المبحث الثاني: دراسة نقدية للسياسة الاقتصادية لنابليون الثالث في الجزائر 13

1/ الحياة الاقتصادية للجزائر خلال حكم نابليون الثالث:.....13

1.2/ **أبعاد السياسة التجارية المعتمدة في الجزائر خلال حكم نابليون الثالث:** 16

1. 3/ الضرائب ودورها في إخضاع الاهالي: 17

1.4/ **أبعاد السياسة الصناعية المعتمدة في الجزائر خلال حكم نابليون الثالث:** 18

2/ تداعيات السياسة الاقتصادية الفرنسية في الجزائر على الأهالي......20

المبحث الثالث: إرهاصات السياسة الاجتماعية والثقافية لنابيلون الثالث على المجتمع الجزائري.....20

1_ الارهاصات الاجتماعية: 20

2_ الارهاصات الثقافية:.....23

خلاصة الفصل:.....26

الفصل الثاني:.....28

نابليون الثالث والذهنية الاستعمارية للجزائر 28

تمهيد:.....29

المبحث الثاني: الإدماج والحكم المدني من خلال وزارة الجزائر والمستعمرات 34

المبحث الثالث: المملكة العربية 39

خلاصة الفصل:.....43
الفصل الثالث:.....44
سياسة نابليون الثالث من خلال القوانين التي.....44
سُنت لتمكين الاستعمار الفرنسي من الجزائر.....44
تمهيد:.....46
المبحث الأول: سياسة تمكين الاستعمار بتشجيع الاستيطان 47
المبحث الثاني: قانون السيناتوس كونسلت (القانون المشيخي1863).....50
1_تعريفه: 50
2_ظروف صدوره:.....50
3_محتواه: (مواده) 52
4_ أهدافه: 54
5_إجراءات تطبيقه:.....54
6_النتائج المترتبة عن قانون سيناتوس كونسيلت:.....55
المبحث الثالث: قانون الجنسية والاحوال الشخصية 1865: 56
خلاصة الفصل:.....60
الفصل الرابع: 61
سقوط الامبراطورية الثانية والردود المختلفة حول سياسة نابليون الثالث.....61
تمهيد:.....63
المبحث الاول: ردود فعل الاهالي (المقاومات الشعبية): 64
ثورة منطقة القبائل 1851–1857:.....64
.ثورة الشريف محمد بن عبد الله 1851–1871: 65
.ثورة الصادق بلحاج 1858–1860: 65

.ثورة محمد بن تومي بوشوشة 1869–1874: 67
المبحث الثاني: ردود فعل المعمرين (المستوطنين)والحكومة.....67
1_ رد فعل المستوطنين: 67
2_رد فعل الحكومة الفرنسية والكولون:.....69
المبحث الثالث: سقوط الامبراطورية الثانية وزوال حكم نابليون الثالث.....70
خلاصة الفصل:.....74
خلاصة: 76
قائمة الملاحق.....78
قائمة المصادر والمراجع.....87
قائمة المصادر والمراجع: 88

الملخص:

في موضوع دراستنا لنابليون الثالث في الجزائر تناولنا العديد من المراحل المهمة التي اتخذها وطبقها في سياسته الاستعمارية على الجزائر، وذلك خلال فترة حكمه من الجمهورية الثانية 1848-1852 والامبراطورية الثانية من 1852-1870 ، حيث تميزت هاتين الاخيرتين بالعديد من الاوضاع التي مست مختلف الجوانب منها السياسية والاقتصادية وحتى الاجتماعية والثقافية، فتجسدت فترة الامبراطورية الثانية أي عصر حكم نابليون الثالث بمحاولته تشجيع الاستيطان الفرنسي في الجزائر وتطبيقه لسياسة الادماج من خلال انشائه لوزارة الجزائر والمستعمرات ، وكذلك العمل على جعل الجزائر مملكة عربية والتحكم فيها وخلال هذه الفترة حاول نابليون الثالث اتخاذ أيضا مختلف السياسات التعسفية من أجل تمكين الاستعمار وتشجيعه وذلك بسنه للعديد من القوانين من بينها قانون السيناتوس كونسلت 1863 وكذا قانون الأحوال الشخصية 1865 من أجل تدمير المجتمع الجزائري كليا .

ونلاحظ أيضا أن الإمبراطور نابليون الثالث خلال فترة حكمه واجه العديد من المقاومات الشعبية ، قادها أبناء ومشايخ الجزائر التي كانت كحاجز من أجل القضاء على سياسته الاستعمارية ،وكانت أيضا هناك ردود فعل فرنسية من طرف المعمرين وكذا الحكومة (الكولون) الذين اعتبروا أن سياسته لم تكن خادمة لمصالحهم من الدرجة الأولى بل تخدم مصالح الشعب الجزائري وبالتالي رفضوها وقاموا بانقلاب ضده وتعتبر سياسته سبب رئيسي في القضاء على الإمبراطورية الثانية سنة 1870م.

الملخص باللغة الإنجليزية:

during our study to Napoleon the third (III)in Algeria we tried to cover different important periods that he adopted in his colonial policy in his reign in the Second Republic between 1848 and 1852 and the Second Empire from 1852 to 1870 which were characterized by a various economic,political;social and even cultural conditions.

In the period of the Second Empire ,Napoleon the third (III) tried to to encourage the French Settlement in Algeria using the Integration Policy by establishing the Ministry of Algeria and Colonies .Moreover, he strived hard to make Algeria an Arab Kingdom and control it.

Napoleon III also ,in his period, took arbitrary policies to help colonialism and motivate it through issuing several laws like the Senatus-Consult law in 1863in addition to the Personal Status of 1865 for a complete destruction of the Algerian Identity.

we can notice,from this modest study , that the Emperor Napoleon the third (III) ,during his reign, faced many popular resistances led by the sons and cheikhs of Algeria which represented a real barrier eradicate his colonial policy .Of course,there were a colonial reactions from the colonists and the colonial government .The latter considered that his policy served the interests of the Algerian people more than their interests .As a result;they rejected it and carried out a coup against him.

What is important to say is that the Napoleon policy was the principal cause of the decline of the Second Empire in 1870 .

People's Democratic Republic of Algeria

Ministry of Higher Education and Scientific Research

University Mohamed EL Bachir EI Ibrahimi of BordjBouArréridj

Facultyof Humanities and Social Sciences

Department of History

Serial Number: .....

Registration Number: .....

The Colonial Policy of Napoleon III in Algeria

1848–1870

A thesis submitted for a Master's in the history of the Algerian resistance and national movement (1830-1954)

Presented by:

Maissa Ben Merzoug

Iman Ben Merzoug

The supervisor:

D.Hamza Zitouni Ishak

Board of Examiners

Name and Surname	Scientificlevel	Rank
Samir Ben Saadi	LECTURER B	President
D.Hamza Zitouni Ishak	LECTURER B	Supervisor and Rapporteur
Bilal Zitouni	LECTURER B	Discussing

Collegeyear: 2024-2025